منلا زاده في الحكمة

٨٥٢

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
FI..: H. Ali paşa
ESKİ KAYIT: 852
YENİ KAYIT NO:

الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات الخارجية على ما هى عليه
فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية تعريفا خاصا وارتقاء النفس
الى كمالها تعريفا عاما واقسامها اثنان الحكمة النظرية
والحكمة العملية لانها اما بقدرة الخالق واختياره او بقدرتنا
واختيارنا الاول هى الاولى والثانية هى الثانية وانواع الاولى
ثلثة لانها اما مفتقرة الى المادة او غنية والمفتقرة اما ممكن التجريد
عن المادة او لا ويسمى النوع الاول العلم الاعلى والكلى والفلسفة الاولى
وما بعد الطبيعة وما قبل الطبيعة والالهى والنوع الثانى العلم الاوسط
والرياضى والنوع الثالث العلم الادنى والطبيعى وانواع الثانية ثلثة
لانها اما متعلقة بامر نفس الشخص او بامر مشترك فى المنزل او بامر مشترك
فى المدينة ويسمى النوع الاول تهذيب الاخلاق والنوع الثانى تدبير المنزل
والنوع الثالث السياسة المدنية فى التعريف الخاص وفى التعريف العام
ثلثة اقسام الاول المنطق والثانى الحكمة النظرية المسماة بالطبيعيات
والثالث الحكمة العملية المسماة بالالهيات والمنطق قسمان الاول
المفردات والثانى المركبات والاولى نوعان لفظيات وشرحيات والاخر

اثنان من اول فن ٢

اربعة فنون لفظيات وشرحيات وحكميات وحجتيات ومجموع فن المنطق خمسة
وابواب الفن الاول من القسم الاول ثلثة الباب الاول تسعة فصول والباب الثانى
تسعة فصول والباب الثالث تسعة فصول وابواب الفن الثانى من القسم الاول
اربعة الاول ثلثة فصول والثانى ثلثة فصول والثالث ثلثة فصول والرابع
ثلثة فصول وابواب الفن الثالث من القسم الاول ثلثة الاول اربعة فصول والثانى اربعة فصول
والثالث اربعة فصول وابواب الفن الرابع من القسم الاول [redacted] ثلثة الاول ثمانية فصول
والثانى عشرة فصول والثالث ثمانية عشر فصلا وابواب الفن الخامس
اربعة الاول ثمانية فصول والثانى ثمانية فصول والثالث ثمانية فصول
والرابع ثمانية فصول وفصول الفن الاول من القسم الثانى عشرة الاول
فى ابطال الجزء الذى لا يتجزى بالدليلين والثانى فى اثبات الهيولى باقسامها الادبعة بالدليلين
والثالث فى عدم تجريد الصورة الجسمية عن الهيولى بالدليلين والرابع فى عدم تجريد الهيولى
عن الصورة الجسمية بالدليلين والخامس فى اثبات الصورة النوعية بالدليلين والسادس
فى اثبات المكان بالدليلين والسابع فى اثبات الحيز بالدليلين والثامن
فى اثبات الشكل بالدليلين والتاسع فى اثبات الحركة والسكون بالدليلين
والعاشر فى اثبات الزمان بالدليلين وفصول الفن الثانى من القسم الثانى
ثمانية الاول فى اثبات كون الفلك مستديرا بالدليلين والثانى فى اثبات قبول الفلك حركة
بالدليلين

والثالث فى اثبات بسيط الفلك بالدليلين والرابع فى اثبات عدم القبول للفلك
الكون والفساد بالدليلين والخامس فى اثبات القوة المتحركة بالدليلين والسادس
فى اثبات دوام التحرك على الاستدارة للفلك بالدليلين والسابع فى اثبات المتحرك
بالارادة بالدليلين للفلك والثامن فى اثبات المحرك القريب للفلك بالدليلين
وفصول الفن الثالث من القسم الثانى ستة الاول فى اثبات العناصر الاربع بالدليلين
والثانى فى اثبات البسائط من السحاب والمطر بالدليلين والثالث فى اثبات المعادن
بالدليلين والرابع فى اثبات النبات بالدليلين والخامس فى اثبات الحيوان
بالدليلين والسادس فى اثبات الانسان بالدليلين وفصول الفن الاول
من القسم الثالث سبعة الاول فى اثبات الكلى والجزئى بالدليلين والثانى فى اثبات
الواحد والكثير بالدليلين والثالث فى اثبات القوة والفعل بالدليلين والرابع
فى اثبات المتقدم والمتأخر بالدليلين والخامس فى اثبات القديم والحادث
والسادس فى اثبات العلة والمعلول بالدليلين والسابع فى اثبات الجوهر
والعرض وفصول الفن الثانى من القسم الثالث عشرة الاول فى اثبات
واجب الوجود بالدليلين والثانى فى اثبات وجود الواجب الوجود بالدليلين
والثالث فى اثبات وجوب الواجب الوجود بالدليلين والرابع فى اثبات التوحيد
بالدليلين والخامس فى اثبات وجوب الواجب لذاته من جميع جهاته بالدليلين
والسادس فى اثبات علم الواجب لذاته بذاته بالدليلين والسابع فى اثبات عدم
شريك الواجب لذاته بالممكنات والثامن فى اثبات علم الواجب لذاته بالكليات بالدليلين
والتاسع فى اثبات علم الواجب لذاته بالجزئيات بالدليلين والعاشر فى اثبات كون الواجب لذاته
مريد الاشياء بالدليلين

---

وانما سمى بالالهى مع ان فيه مسايل
ليست من الالهى عليا لان اشرف
مسايل الالهى اشرف المسايل
ولهذا غلبت على غيره

استدل المتكلمون على وجود الجزء الذى لا يتجزى بوجوه
الاول ان يقال ان الحركة موجودة فى الحال [illegible]
وجود الجزء الذى لا يتجزى اما كون الحركة موجودة فى الحال [illegible]
الحركة موجودة العرون موجودها اما فى الماضى او المستقبل او الحال [illegible]

[illegible]

لم يوجد اصلا فان الكل او الحركة جزئيات و[illegible]
[illegible] ذلك الكل فعلا لا نا نقول الزمان لو لم يوجد فى الآن
وجب ان لا يوجد اصلا بخلاف الزمان فانه ليس بزمانى
بل هو موجود فى

[illegible]

وفصول الفن الثالث من القسم الثالث

اربعة الاول فى اثبات العقل بالدليلين

والثانى فى اثبات كثرة العقول بالدليلين

والثالث فى اثبات ازلية العقول وابديتها

بالدليلين والرابع فى اثبات كيفية

توسط العقل بين البارى وبين

العالم الجسمانى بالدليلين

تم الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

نسئلك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا ذا العظمة والكبرياء ويا
منشئ الاجسام المختلفة الطباع ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع
نحمدك بمحامدك التي لا تقطع مراحلها بخطى التحديد ونشكرك على نوالك
التي يضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع
البشر وافضل افراد اهل الوبر والمدر واشرف ذوي النفوس
القدسية الواصل الى اقصى المراتب الانسية محمد سيد الانبياء
وقدوة اهل الاصطفاء وعلى عترته النجباء الكرام وصحبه الائمة
الاعلام العظام ونسألك ان توفقنا لتحقيق الحق في المطالب وتهدينا
نهج الوصول الى اعلى المراتب انك على ما تشاء قدير وبتحقيق رجاء
المؤملين جدير وبعد فهذه تعليقة مشتملة على شرح ما انطوى عليه
من المختصر الموسوم بالهداية للامام المحقق والفيلسوف المدقق قدوة
الفضلاء المتأخرين واسوة العلماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره
اثير الحق والدين الابهري اعلى الله درجته في حظائر القدس
وبوأه مع الصديقين في مقاعد الانس انشأتها مع قلة البضاعة
واخلى مضمار هذه الصناعة بالتماس طائفة من الخلان
بل شرذمة من اعزة الاخوان حين كانوا متصدين لمباحثه



لمباحثه حيث لم يتيسر لهم شرح يكشف لهم عن وجوه خرائده نقابها و
يذلل في مسالك التحقيق من مطايا البيان صعابها لما انه لا يشفي الا
استسقامهم بما اقترحوا ولا يوافقني الا اتباع ما عليه اصطلحوا والله
المستعان فيما قصدته من تحصيل مسئولهم وايصالهم الى غاية مأمولهم
انه خير موفق ومعين قال المولى المص رحمه الله وروح روحه وزاد
في اعلى غرف الجنان فتوحه العلم الكلي في الطبيعيات اقول لما كانت الحكمة
علما باحثا عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر
بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا
كالسماء والارض والى ما هو موجود بهما كالاعمال الصادرة منا انقسم لا محالة
اقسام متعلقة اعني الموجود الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال القسم
الاول من الموجود ويسمى حكمة نظرية لتوقف حصوله على النظر وقسم يبحث فيه
عن احوال القسم الثاني ويسمى حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية تنقسم
اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في الخارج لا بمادة وهو العلم
الاعلى المسمى بالالهي او عما لا يوجد فيه الا بها وح اما ان يمكن تجريده عن
المادة في التخيل وهو العلم الاوسط الموسوم بالرياضي اولا وهو العلم
الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية ايضا تنقسم اقسام لانها اما ان
يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال او الواقعة

بين اهل المنزل لدوام الايتلاف والمدينة لبقاء الانصاف والانتصاف
والاول علم الاخلاق والثاني علم المنزل والثالث علم السياسة والمنطق خارج
عن اقسام الحكمة بل هو آلة لتحصيلها اللهم الا ان يفسر الحكمة بخروج النفس
الى كمالها الممكن بحسب قوتيها النظرية والعملية فيدخل فيها المنطق بل العمل فيه ايضا
اذا تمهد هذا فنقول رتب المص هذا المختصر على ثلثة اقسام في
علوم ثلثة الاول في المنطق والثاني في الطبعي والثالث في الالهي وانما اختار
هذه العلوم الثلثة من بين سايرها اما المنطق فلمسيس الحاجة اليه لكونه آلة
لتحصيل العلوم كلها واما الباقيان فلان سعادة النفس الانسانية منوطة
بمعرفة الباري جل ذكره بصفات كماله ونعوت جلاله ومعرفة احوال النفس
في النشاتين والاول مع الثاني باعتبار النشاة الاخرى تحصل بالالهي و
والثاني باعتبار النشاة الاولى تحصل بالطبعي واعرض عن الحكمة الرياضية
لابتناء اكثرها على الامور الموهومة كالدواير الموهومة المبحوث عنها
في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية بناء على ان الشريعة المصطفوية قد قضت
الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وقدم المنطق على الطبعي والالهي لتقدمه
على الطبعي بالآلية والطبعي على الالهي لتقدمه بالنسبة الينا وليكون التعليم متدرجا
من الاسهل الى الاصعب على ما يقتضيه داب الارشاد في باب التعليم
قال وهو مرتب على ثلثة فنون الفن الاول مباحث هذا القسم منحصرة



في ثلثة فنون الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال الثاني فيما يخص الفلكيات
الثالث فيما يخص العنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبعي باحث عن
احوال الجسم الطبعي من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبعي اما فلكي او عنصري
فالبحث فيه اما عن الاحوال المشتركة كقبول التجزية لا الى نهاية وتناهي الابعاد وغيرهما
وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة بالفلكيات كالاستدارة لها وفي كونها
على الاستدارة وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني او بالعنصريات
كقبولها الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الثالث وقدم الفن الاول
على الاخيرين لان الاحوال المشتركة لعمومها اظهر فاستحق التقديم كما يستحق
الجنس لعمومه التقديم على الفصل على ما تقرر في باب القول الشارح
والثاني على الثالث لان مباحث الفن الثاني اشرف موضوعا وغاياتها
اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغي ان يقدم في
التعليم لقربه الينا على ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالي
والتفصيل فيه ان يقال البحث في العلم الطبعي اما عن الاحوال المشتركة بين
الاجسام وهو الباب المسمى بسماع الطبيعي وسماع الكيان او عن الاحوال
المختصة بالبسايط العلوية وهو باب السماء والعالم او البسايط السفلية
وهو باب الكون والفساد او عن الاحوال المختصة بالمركبات التي ليس لها صورة
حافظة للتركيب وهو باب الآثار العلوية او التي لها صورة [illegible]

الحفظ فقط وهو باب المعادن أو التي لها صورة من شأنها التغذية مع الحفظ
وهو باب النبات أو التي لها صورة من شأنها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات
وهو باب الحيوان أو التي لها نفس ناطقة من شأنها النطق مع ما للحيوان
وهو باب الانسان فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المصنف اجمل في التقسيم
فجعل الاقسام الثلثة الاخيرة قسما واحدا باعتبار انها متعلقة بالنفس لانها
يبحث اما عن النفس او عما يحدث منها **قال** فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

**اقول** ينبغي لطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من
المبادي التصورية للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للبداية
الا ان البصيرة انما تكمل وتتم اذا تصوره بكمال الحقيقة فلهذا اراد المصنف
تحقيق الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم ببيان تألفه من الهيولى و
الصورة لكن هذا المطلب يتوقف على بطلان الجزء الذي لا يتجزى على ما ستطلع
عليه فقدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى فقوله
فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي وقعت خبر مبتدا محذوف
او مبتدا خبره محذوف اي الاول من الفصول فصل او منها فصل والمراد
من الجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب
الخارج ولا بحسب الوهم والفرض العقلي يتألف الجسم من افراده
بانضمام بعضها الى بعض وتقرير البرهان على بطلانه من وجهين

**قال** احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء مترتبة متلاقية
يكون واحد منها وسطا بين الطرفين والتالي باطل بيان الملازمة ان الجزء
بتقدير الفرض وتعدد افراده مع الترتيب المذكور ايضا ممكن غير متناف اذ الاجزاء
الغير المتناهية فيه اذا امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود
اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور والمصنف لم يذكر بيان الملازمة لظهوره بل
بادر الى بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء على الترتيب المذكور
فاما ان لا يمنع الوسط تلاقي الطرفين او يمنعه والاول باطل والا لزم تداخل الاجزاء
المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا يستلزم
عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو مع [illegible] بالعظم الاجسام
ذوات الحجمية من تلك الاجزاء وكذا الثاني لانه اذا لاقى احد الطرفين من الوسط يكون
مغايرا لما يلاقي الطرف الاخر فيتجزى الوسط وقد فرضناه لا يتجزى هذا خلف
واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم
امتناعه وهو المطلوب فان قيل لا نم ان الوسط لو منع تلاقي الطرفين لزم
انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه جزء وهو ممنوع غاية ما في الباب
ان يكون لها نهايتان يلاقي كل واحدة منهما طرفا ولا يلزم من حصول
النهايتين حصول الجزئين ليلزم الانقسام قلنا ان اتحد محل النهايتين
من الوسط لم يتميز احدهما عن الاخرى في الوضع فلا امكن احدهما لاحد

الطرفين والاخرى للآخر دون العكس يكون ترجيحا بلا مرجح والالزم الانقسام قطعا جزء
وثانيهما انه لو جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود جملة
اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين والتالي باطل اما الملازمة
فظاهرة مما ذكرنا في الاول واما بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى اما ان
لا يلاقي شيئا من المتلاقيين او يلاقي احدهما او كليهما او من كل منهما شيئا
والاول يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه
والثالث يجزي ما فرض على الملتقى والرابع يجزيهما باسرها والكل خلاف المفروض
وبطلان التالي يحتج الى [illegible] بدل على المقدم المسلم للخطاء على فساد التوهم
لا يرد الاعتراض باحتمال الجزء المفروض على الملتقى على بعض المفصل من غير ان يلاقي
شيئا منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا قال فصل في اثبات الهيولى اه
الاول كل جسم فهو مركب من جوهرين حالين احدهما في الآخر الثالث يسمى احد
الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية ويسمى الثالث المحل مادة وهيولى
اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها في الجسم ببرهان لانها الجوهر الممتد
المتصل القابل للابعاد الثلثة المدرك من الجسم في بادي النظر واما الصورة النوعية
فسيأتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد المص اثباتها بالبرهان
في هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم المتصل اعني الذي لا مفاصل فيه اجزاء
بالفعل بل هو متصل في نفس الامر كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة

القابلة للانفكاك من العناصر وما يتركب منها لان اي جسم فرضناه من
تلك الاجسام فهو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل او لا فان لم يشتمل
عليها بالفعل فهو الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما ان تقبل
الانقسام في الجهات الثلث او لا فان لم تقبل الانقسام فيها فهي اما اجزاء
لا تتجزى او اشياء تنتهي بالانقسام اليها فيلزم من الجزء الذي لا يتجزى تركب
وهو باطل وان قبلت الانقسام فيها يكون اجساما اما غير مشتملة على اجزاء
بالفعل فيكون الجسم متصلا او مشتملة بالفعل على اجزاء فيعود فيها الكلام المذكور
فاما ان يذهب الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم تركب الجسم
بالفعل من اجزاء غير متناهية او ينتهي الى اجزاء غير قابلة للانقسام فيلزم الجزء
الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فيكون اجساما
متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفصال الانفكاكي جسما متصلا و
هذا الجسم يطرء عليه الانفصال على ما نشاهده فلا بد ان يكون فيه شيء
يقبل الانفصال الطاري عليه اذ طريان الانفصال على لا قابل له قبيح فالقابل
للانفصال في الجسم اما ان يكون هو المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسم المسمى بالجسم
التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار اي هذا الجوهر المتصل الممتد في الاقطار الثلثة
المدركة حسا او شيئا اخر غيرهما لا سبيل الى الاول وهو ان يكون القابل للانفصال
المقدار او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في القابل

قوله حلولا ثانيا ان منها قد يكون حيزيا كحلول الاجسام في الاحياز وقد يكون موضوعيا كحلول السواد في سطح الجسم وقد يكون سريانيا كحلول ماء الورد في الورد والاول يختص بالجسم والثاني بالعرض والثالث قد يكون في الجواهر كحلول الصورتين في الهيولى وقد يكون في الاعراض

لان كلا من الصورة والمقدار بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل احدهما الانفصال
والقابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال والانفصال في الجسم بالضرورة
وايضا فيتعين لما هو ان القابل للانفصال شيء آخر في الجسم مغاير للصورة
والمقدار وهو المعني بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المطلوب قلت غاية
ما في الباب لزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا مغايرا للصورة ومقدارها قابلا
للانفصال لكن لا يكفي هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما يثبت ذلك لو
ثبت انه محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلت ليس المعني بالانفصال
عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج الى القابل بل معناه زوال اتصال واحد عن
الجسم وحصول اتصالين آخرين بعده والقابل للانفصال هو قابل الاتصال الواحد
قبله والاتصالين الآخرين بعده حتى ان قبوله الانفصال هو قبوله الا
الاتصال الواحد والاتصالين اخرى فالشيء الذي اثبتناه في الجسم مغايرا
للصورة ومقدارها يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون
محلا للصورة الجسمية فيكون هيولى اولا اذ الهيولى الا جوهر محل الصورة
الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طريان الانفصال جوهر
متصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود والنهايات وله اتصال
وهو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وهذا الاتصال من لوازم ماهية الجوهر
المتصل بحيث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر المتصل اذ هذا الجوهر

الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مفارقا فعند طريان الانفصال
يزول الاتصال الكائن قطعا وينعدم المتصل لانعدام لازمه ويحدث متصلان آخران
مع اتصالين آخرين فلو لم يكن في الجسم شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون
انفصال الجسم انعدامه بالمرة وحصول جسمين آخرين لا عن شيء وانه بديهي البطلان
فثبت ان في الجسم جوهرا موجودا بالذات في الاحوال كلها تعلقت به
قبل الانفصال جسمية واحدة تعلقا رافعا للاشياء في الوضع بينها وهو بذلك
جسم واحد وعند طريان الانفصال على الجسم يزول عنه هذه الجسمية الواحدة ويتعلق
به الجسميتان الاخريان كذلك ويصير الجوهر الباقي بهما جسمين وهذا التعلق
يجب ان يكون بطريق كون الجسمية صورة حالة في الجوهر الباقي اما اولا فلان التعلق
بينهما على الوجه المذكور اما ان يكون بطريق حلول احدهما في الآخر او بطريق حلولهما
في محل ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق حلول الصورة
الجسمية او العكس لكن الحق هو الاول لان زوال الصورة مع بقاء المحل بصورة
اخرى تحل فيه معقول دون العكس واما ثانيا فلان المعني بالحلول هو الاختصاص
الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا به
والاول اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق بين لون البياض
والجسم المقتضي لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض
والتعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضي منعوتية الجوهر الباقي بالجسمية فان

الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما كان الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر
المغاير للصورة الجسمية الموجود في الجسم وانها محل للصورة الجسمية فيكون هيولى واذا
ثبت الهيولى في الجسم القابل للانفكاك ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة
المقدارية اي الحقيقة المنسوبة الى المقدار المستلزمة اياه وهي الصورة الجسمية
المشتركة بين الاجسام كلها اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل اولا بل
تفتقر اليه بحسب ذاتها لانها مع قطع النظر عما تغاير ذاتها وتنفصل عنها ان
امكن وجودها بدون المحل فهي بحسب الذات والا فمفتقرة اليه بحسبها والاول
اي كونها غنية عن المحل بحسب الذات باطل والا لزم استحالة حلولها في المحل
لان الغني بذاته عن شيء يستحيل ان يحل فيه لان الحلول بالمعنى المذكور يستلزم
الافتقار فلو حل الغني بذاته عن شيء فيه لتخلف عن الذات مقتضاها والمراد
فتعين الثاني وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات واذا افتقرت الى المحل بحسب الذات
لا يوجد بغير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات فالطبيعة المقدارية اينما
توجد تكون حالة في المحل وهو الهيولى فتكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى
والصورة وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على
المطلوب لان المطلوب من هذه الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم ومن مقدمات الحجة
الحكم على الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف
على وجودها اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجو

وجود الهيولى لانها حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات
وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المطلوب واجيب عنه بان المراد
بالصورة الاتصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم المتصل بوجودها الثابت
بالدليل لا يكون متوقفا على وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على المطلوب و
وهذا غاية توجيه الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعتراض فساقط لوجهين
اما اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقبول الانفصال بل اورد هذا الحكم
على سبيل الفرض لابطاله ليكون الحكم على الصورة بقبول الانفصال من المقدمات
بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما ثانيا فلان قوله الحكم على الصورة
بقبول الانفصال يتوقف على وجودها ان اراد به انه متوقف على وجودها
في الواقع فلا نسلم ذلك وانما يلزم ان لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع
وان اراد به انه متوقف على وجودها في اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف
وجود الصورة في الاعتقاد على وجود الهيولى ان اريد به انه متوقف على
وجود الهيولى في الواقع فالمنع عايد لاحتمال عدم مطابقة الاعتقاد للواقع
وان اريد به انه متوقف على وجودها في الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع
لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد وجود الهيولى كما هو مذهب
افلاطون واما الجواب فضعيف لان ما حققناه من الصورة الجسمية هي
الجوهر المتصل المحسوس من الجسم في بادي النظر لا الاتصال واما الاعتراض

المبني على الاستغناء في المقدار بالاتصال والانفصال او غيره مع جوابه فتعليل الجزوي
للهيولي بالمقدار حينئذ بما قررناه واعترض الامام على هذه الحجة بانها انما تتم
ان لو ثبت ان الصورة الجسمية ماهية نوعية ولم يدل عليه دليل فمن الجائز
ان تكون الصورة في الاجسام القابلة للانفكاك مخالفة بالنوع لصورة الاجسام الغير
القابلة للانفكاك فلا يلزم من افتقار الاول الى الهيولي افتقار الثانية اليها
الجواب انه ثبت الهيولي في جميع الاجسام وجه آخر ان الصورة الجسمية هي الهوية الاتصالية
المحسوسة من الجسم اولا ولا شك انها ماهية نوعية اذ انها لا تختلف بالفصول بل
بالامور الخارجية عنها لكونها فلكا او عنصرا او غيرهما مما لا مدخل له في الهوية
في حقيقة تلك الهوية الاتصالية ولئن كانت الصورة الجسمية في الاجسام حقائق
مختلفة متغايرة للهوية الاتصالية والهوية الاتصالية مشتركة بينها لازمة لها
فافتقار الهوية الاتصالية اللازمة للاجسام كلها الى الهيولي يستلزم ثبوت الهيولي
في الاجسام كلها وهو المطلوب فصل في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولي اه
اقول يريد ان يثبت التلازم بين الهيولي والصورة فوضع هذا الفصل
اولا لاثبات ملزومية الصورة فقال الصورة لا تتجرد عن الهيولي اذ لو
وجدت الصورة مجردة عن حلولها في الهيولي لكانت اما متناهية او غير
متناهية والتالي باطل بقسميه اما الملازمة فظاهرة واما بطلان القسم الثاني من التالي
فلتناهي الابعاد كلها جسمانية كانت او غير جسمانية اذ لو امكن بعد غير متناه

لامكن ان نخرج من مبدأ واحد امتدادان على سمت واحد كخطين منفرجين
كانهما ساقا مثلث ويذهبان الى غير النهاية لكن ذلك محال لان البعد الواصل بين الخطين
يتزايد بحسب تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن وجود بعد غير متناه
بينهما مع كونه محصورا بين حاصرين وانه محال وعليه منع ظاهر وهو ان اللازم من امتداد
الخطين الى غير النهاية عدم تناهي تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد
غير متناه بينهما ولا يتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور
الا بتمهيد مقدمات الاول ان الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية
يمكن ان نفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا
لو امتد من مبدأ واحد مثل نقطة ا خطان غير متناهيين لامكن ان يفرض
على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن نقطة ا كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا
ب ج لكان مساويا لكل من خطي ا ب ا ج حتى يكون ا ب ج مثلثا متساوي
الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين
اخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعد كل منهما عن ب
كبعد ب عن ا ويكون كل من ا د ا ه ذراعين حتى لو وصلنا بين
نقطتي د ه بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض
عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط حتى يكون
كل من اضلاع ا و ز ثلاثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ...

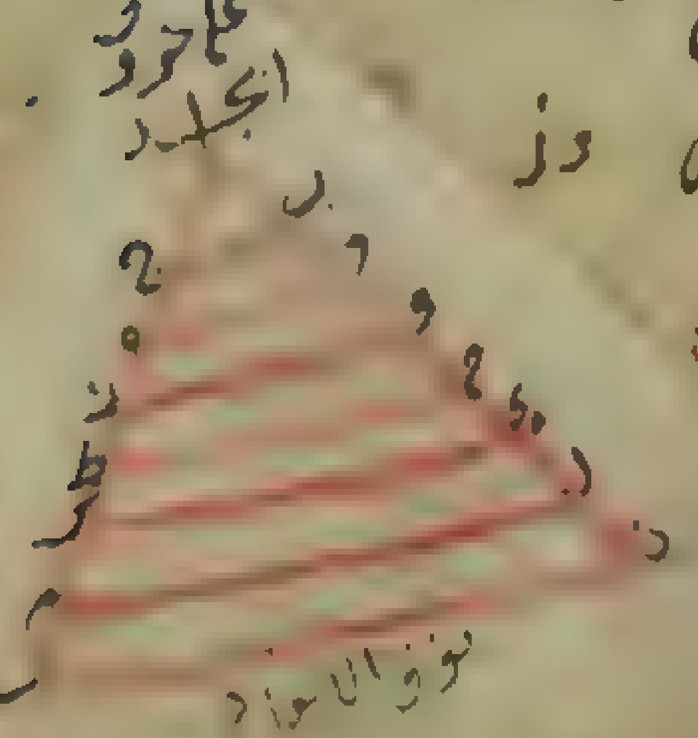

ونصل بينها بخطوط الى غير النهاية على الوجه المذكور وهكذا الى
غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذي بعده اعني د ه البعد الاول
و ز البعد الثاني و ح البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الى غير النهاية فان كلا من تلك
الابعاد يشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه
مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني يشتمل على د ه
وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة
فوق البعد الاصل يشتمل على زيادة فههنا زيادات غير متناهية بعد الابعاد
الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل الثاني ان كل جملة من الزيادات
الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك
الجملة الا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد
هو اخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما
والفرض مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان
في البعد الثالث لان البعد الثالث يشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول
فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالقوة وكذا الزيادات الثلث المشتملة عليها الابعاد
الثلث موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت هذه
المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبدا
واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية زائدة

بده بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية
بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية
في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد
بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور ابين حاصرين وقد ثبت ان كل ما ادعيناه
من الملازمة والدفع المنع المذكور واما بطلان القسم الاول من التالي فلان
الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى لو كانت متناهية لاحاط بها اما حد واحد
ان تناهت مقادير تناهي ابعادها في الجهات كلها او حدود ان
لم تتناه فيكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد
واحد بالمقدار ككرة الكرة او حدود ككرة المضلعات فذلك الشكل المعين
الحاصل لها لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال
على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون غيره من غير مخصص يكون
تخصيصا بلا مخصص وكل المخصص اما نفس الجسمية واما لازم من لوازمها
وهما باطلان والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية
ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض
يجوز زواله فلو كان الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز
زوال الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال الشكل
وتبدله انما يكون بالانفصال والاتصال والقابل لهما ليس الا الهيولى

فيكون الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى مقارنة لها وانه محال فبطل كون الصورة
الجسمية المجردة متناهية وهو القسم الاول من الثاني واذا بطل التالي بقسميه
بطل المقدم وهو تجرد الصورة الجسمية فلا توجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى
وهو المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان زوال الشكل وتبدله
لا يكون الا بالاتصال والانفصال فان الشمعة مثلا يتوارد عليها اشكال
مختلفة من غير ان يتصل بها شيء من خارج او ينفصل عنها شيء ولئن سلمنا
بانا لا ندعي ان اللازم هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم
اما الاتصال او الانفصال والكل من لواحق المادة وتوارد الاشكال المختلفة
على الشمعة ان لم يكن بالاتصال او الانفصال فهو بالانفعال فيلزم الخلف المذكور
واعترض ثانيا بانا لا نسلم ان الانفعال من لواحق المادة فان هذه المقدمة
ليست بديهية ولم يتم عليها برهان هكذا قيل والحق ان تبدل الاشكال في
الجسم لا يكون الا بالاتصال او بالانفصال لان تبدلها اما بانضمام شيء من
خارج الى الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال اجزاء الجسم من سمت
الى سمت كما في الشمعة وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخلو
عن اتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف
وترك المعاندة واما الزام المستدرك بانه لو ثبت ان الانفعال من لواحق
المادة لكفى ذكره في الدليل وكان ذكر الاتصال والانفصال مستدركا

لانها ايضا من الانفعالات فمن باب تعيين الطريق وهو ليس من دأب
المناظرة فلعل المعلل انما اختار هذا الطريق للتنبيه على اقسام التبدل و
اثبات مقارنة الهيولى على كل واحد من التقادير وان كان ذكر الانفعال
كافيا في اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القائل فصل
وان الهيولى لا تجرد [illegible] يريد ان يثبت في هذا الفصل ملازمة
الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانها ان الهيولى لو تجردت عن الصورة
لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد بالوضع ههنا كون الشيء مشارا اليه
بالاشارة الحسية والقسمان باطلان فبطل كون الهيولى مجردة عن الصورة
اما القسم الاول فلانها لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة
والثاني باطل لان الجوهر الذي له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى
وهذا ابطلناه وكذا الاول لانها لو انقسمت فاما ان ينقسم في جهة واحدة فيكون
خطا مستقلا اما انها خط فلان المنقسم في جهة واحدة خط واما انها مستقلة
فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا بمثل ما مر في الخط او في
ثلاث جهات فيكون جسما والاقسام بأسرها باطلة اما الاول فلاستحالة الخط
المستقل اذ لو وجد خط مستقل وتوسط بين الخطين مماسا لهما فاما
ان يحجبهما عن التلاقي فيكون به يلاقي احدهما غير ما به يلاقي الاخر فيلزم انقسامه
في العرض وانه محال او لا يحجبهما عنه فيلزم التداخل وهو ايضا محال لان حجم

الخطين اعظم من احدهما بالفروض واما ثانيا فلاستحالة السطح المستقل اذ
لو وجد سطح مستقل وهو متوسط بين سطحين مماسين لهما فاما ان يحجبهما
عن التلاقي اولا وكلاهما باطلان لما مر في الخط واما الثالث فلانها لو كانت اجساما لكانت
مركبة من الهيولى والصورة وقد فرضناها مجردة هذا خلف واعلم ان السطح و
الخط والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود على مذهب الحكماء لانها نهايات و
اطراف للمقادير عندهم فان النقطة عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح و
هو نهاية الجسم التعليمي واما المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا مستقلين
حيث ذهبت الى ان الجوهر الفرد يتالف في الطول فيحصل منه الخط والخطوط
تتالف في العرض فيحصل السطح والسطوح تتالف في العمق فيحصل الجسم فالخط
والسطح على مذهب هؤلاء جوهران لا محالة لان المتالف من الجوهر لا
يكون عرضا واما النقطة المستقلة فان قالوا بها فهو الجوهر الفرد لا غير
اذ لا يفهم من النقطة المستقلة الا ذو وضع غير منقسم هو جوهر وهذا بعينه
هو مفهوم الجوهر الفرد فالهيولى على تقدير كونها ذات وضع غير منقسمة
لا يكون نقطة فقط لانها جوهر فيكون نقطة مستقلة وهي الجوهر بعينه
فلا تغاير بين كونها نقطة مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض المبني
على زعم تغايرهما مع تواردهما واما النظر الواقع في استحالة تداخل الخطوط
فليس بشيء لان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما

بتمام الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين الموضعين في احدهما
لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما في الطول والا لم يكن الخط المستقل
متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هذا خلف
واما بطلان الشق الثاني فلان الهيولى لو كانت ذات وضع وصارت
ذات وضع باقتران الصورة فعند صيرورتها ذات وضع اما ان
تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في شيء منها او تحصل في بعضها دون
بعض والاقسام باسرها مستحيلة اما الاولان فاستحالتهما بديهية
واما الثالث فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن على السواء
لتساوي نسبتها الى كل واحد منها فحصولها في واحد منها دون غيره
يكون ترجيحا بلا مرجح واندفع ... الصورة النوعية وان اقتضت
الاختصاص ببعض الاحياز لا يندفع بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى لما حصلت
في بعض الاحياز فلا بد لها من ان يختص كل من اجزائها بجزء معين من
اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا يقتضي هذا التخصيص لان نسبتها
الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها
اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا واما النقض باشتعال اجزاء الماء الى
الهواء او بالعكس انتقال بعد الانقلاب الى جزء معين من اجزاء
حيز الهواء او الماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى جميع اجزاء

ان اريد بالاجزاء الاجزاء المفروضة فهي لا تستدعي التحيز وان اريد بالاجزاء الاجزاء بالفعل ...

الجزء المنتقل اليه فغيره او لان تساوي النسبة في صورة النقض
ثم فان الجزء المنقلب بتمامه من الماء او الهواء اليه قبل الانقلاب وضع خاص والمراد
مع بعض اجزاء الجزء المنتقل اليه وهو محاذاته اياه فهذا الوضع السابق
له اعني المحاذاة المذكورة تقتضي الوضع اللاحق وهو حصوله في ذلك
الجزء المعين من الجزء المنتقل اليه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة
فانها قبل اقتران الصورة لا وضع لها سابق اصلا ليقتضي لها وضعا
لاحقا مخصوصا لها على بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها فيكون
ترجيحا بلا مرجح فلئن قيل الحكم المذكور انما يلزم من فرض صيرورة الهيولى
المجردة ذات وضع باقتران الصورة لها لم لا يجوز ان تبقى الهيولى المجردة
على تجردها ولا تصير ذات وضع باقتران الصورة فلا يلزم الحكم تلك الكلام
في هيولى الاجسام فانا بعد ما اثبتنا الهيولى في الاجسام احتجنا
ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة غير ذات وضع
ثم صارت بعد ذلك ذات وضع باقتران الصورة فنظرنا فادانا النظر
فيها الى الجزم بانها لم تجرد لاستلزامه الحكم المذكور وحصل لنا ما هو
المقصود من النظر واما الهيولى المستمرة على التجرد فلا تعلق لها
بالبحث ولا يقع فيها النظر اصلا ولا ينافي وجودها ولا عدمها ما مر

نحن بصدده واثباته من استحالة تجرد هيوليات الاجسام فلو وجدت
هيولى مجردة لكانت من المفارقات وتسميتها بالهيولى يكون بمجرد
اصطلاح قوله فصل في اثبات الصورة النوعية اقول لما فرغ
من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة شرع الآن في اثبات الصورة النوعية
فقال لكل نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية بها صار ذلك
النوع نوعا ولهذا اسميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع المتحصل
لتحصله بها وسميت طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ الحركة والسكون
الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تأثيرها في الغير وقبول الكون في المقصود
يجب ان يعلم ان المقتضي لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة
ليس امرا خارجا عن ذات الجسم بل هو امر حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة
ان العنصر الثقيل انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عنه فلولا
ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيز المعين لما تحرك اليه بحسب الذات
وهذا ظاهر جدا اذا تمهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع من
انواع الاجسام يختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحصول
في ذلك الحيز فالمقتضي لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية
المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او الصورة الاخرى والاول باطل
لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك الحيز وكذا الثاني لاستلزامه كون
القابل فاعلا والاشتراك العناصر في الجسمية لاشتراكها في الهيولى وهي

بالطلان وتعين الثاني وهو المط وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بانه يحتمل
كون المقتضي للاختصاص فاعلا مختارا جامع التمحلات المستلزمة في
جوابه وهذا اكاعد المتامل واعلم ان ايراد ذكر الصورة النوعية
في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى لا
يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى لا توجد
بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا الصورة النوعية
لا توجد بدون الصورة الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع
الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك شيء منها عن الاخرين قال بهذا ايضا اقول
من عادة المص في هذا الكتاب اذا اراد دفع وهم او ازالة اشتباه
في مسئلة ان يصرح بكون الدفع او الازالة بالهداية اذ التوهم او الاشتباه
نوع ضلال فدفعه يكون هداية لا محالة وههنا لما اثبت التلازم بين
الهيولى والصورة وقع الاشتباه في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه
ببيان الكيفية وسماها هداية على ما هو دابه قال اعلم ان الهيولى
ليست علة للصورة اه اقول يريد بيان كيفية التلازم بينهما ولنقدم ههنا
ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المط وهو ان المتلازمين اما ان يكون
احدهما علة فاعلية للاخر اولا بل يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما و
على التقديرين يجب ان يكون العلة موجبة لتحقق التلازم اذ لولاه لم يستلزم

ثم العلة المعلول فلا يثبت التلازم بخلاف ما اذا كانت العلة مع جهة حيث يثبت التلازم

حينئذ اما على القسم الاول فلاستلزام كل احد من العلة الموجبة والمعلول

صاحبه واما على القسم الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة

لايجابها تستلزم المعلول الاخر فكل من المعلولين يستلزم الاخر

ويتحقق التلازم واذا تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى والصورة

متلازمان فاما ان يكون الهيولى علة للصورة او يكون الصورة علة للهيولى

او يكونا معلولي علة ثالثة منفصلة والاول باطل اذ لو كان الهيولى علة ما علة

لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا ضرورة تقدم وجود العلة على وجود

المعلول بالذات لكن الهيولى متاخرة الوجود عن الصورة بحسب الذات

لما تبين ان الهيولى مفتقرة في الوجود الى الصورة فلا تكون الهيولى علة

للصورة وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم الذاتي اللازم

للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها بالزمان على

الصورة ليلزم انفكاكها عنها اذ قد علم من التقرير المذكور

ان الهيولى متاخرة الوجود من الصورة تأخرا ذاتيا منافيا لتقدمها

الذاتي اللازم من العلية فيلزم بطلان عليتها قطعا نعم هذا الاعتراض

وارد على التقرير الذي ذكره هذا المعترض وهو ان الهيولى لو كانت

علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلة متقدمة بالوجود على المعلول

اى التقرير الذى ذكره هذا المعترض

لكن الهيولى ليست متقدمة بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم

انفكاكها عنها وهو ممتنع لما ثبت بينهما من التلازم اذ اللازم من العلية هو

التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم

من العلية الانفكاك الخ واما الشرطية المذكورة في الحاشية وهي قوله

لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات

على الصورة فان اراد بها ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان

على الصورة فالشرطية ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله ان الهيولى

على تقدير عليتها لا تنفك عن التشخص واللازم منه ان يكون للتشخص دخل

في العلية فلا يلزم تقدم التشخص وان اراد به ان المتقدم هو الهيولى

لكن لا ينفك عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع

اذ لا منافاة بين ان يكون الهيولى متقدمة على الصورة بالعلية

ويتاخر تشخص الهيولى عن الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل

لزم ان لا يكون الصورة علة ما علة لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل

لكنه يقول به متصلا بهذا الكلام وكذا الكلام لان الصورة لا تجد وجودها

الا مع الشكل وما الشكل لانها ليست علة ما علة للشكل والا لاشتركت

الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة ما بلا لان القابل هو الهيولى

فلا تتقدم بوجوب وجود ما بين العلة المتقدمة على الكل

وضعه ايضا

الكل موجود وجودا ما اما مع الشكل او بالشكل والهيولى ليست متاخرة

عن الشكل لما تبين ان الشكل انما يوجد بمشاركتها فهي اما متقدمة على

الشكل او معه ولو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها يلزم ان

يتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم او المع متقدم اما الكل

الصورة مع الشكل او بعد على ما مر آنفا هذا ما ذكره المصنف رحمه الله

والحق ان ذكر تقدم الهيولى للشكل ههنا مستدرك مع انها

لا يطابق الواقع اما عدم المطابقة فلان وجود الشكل عن العلة

لما كان بمشاركة الهيولى تقدمت الهيولى عليه لا محالة فلا يكون هي

معه واما الاستدراك فلانه يمكن ان يقال لو كانت الصورة علة للهيولى

لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى متقدمة على الشكل فيتقدم

الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم متقدم فيكون ذكر المعية

مستدركا لحصول المطلوب بدونه ولما بطل القسمان الاولان

تعين الثالث وهو ان الهيولى والصورة معلولتان لعلة ثالثة

فصدورهما عن العلة المنفصلة لا يجوز ان يكون بحيث يستغني كل

منهما عن الاخرى اصلا والا فلا يقتضي امتناع تالف الجسم منهما

ضرورة امتناع تالف الماهية الحقيقية عن اجزاء لا ارتباط بينهما الا

واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى تفتقر الى ان تقوم بالفعل الى مقارنة

الصوره وان الصورة يلزمها الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقاد
الهيولى الى الصورة في البقاء لان الصورة الفاسدة ان لم يعقبها
بدل من الصورة الاخرى انعدمت الهيولى لانها لا توجد بالفعل بدون
الصوره والعلة المنفصلة المعقبة للبدل مبقية للهيولى بذلك البدل
وافتقار الصورة الى الهيولى في الشكل وذلك ظ واعترض على هذا
بان افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى يوجب تقدم الهيولى
على الصورة وهو مناف لما تقرر عندهم من ان الصوره شريكة لعلة
الهيولى وعليه منع وهو ان اللازم ههنا ليس تقدم الهيولى على
ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي القاعدة المقررة عندهم
واما الجواب الذي ذكره المفسرون في حله ان شريك العلة هي الصورة
المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في التشكل هي الصوره المتشخصة الناشئة
عن الشكل وهو قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار
بينهما على الوجه المذكور دون عكس بغير موجه بعد تمام الدليل عليه
واما الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى
يؤدي الى القول بوحدتهما فيه الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى الصورة
في الشكل يؤدي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى في
الشكل فالحق انه ليس سوى لزوم الدور وانه مدفوع لا بانا قال هذا القائل

الثالث ان يكون الشيء علة قابلة لعرض قائم بشيء آخر غير معقول
بل بان اللازم مما فرضناه هو افتقار تشكل كل منهما الى
الاخرى وهو ظاهر البطلان وذلك يؤدي الى الدور فصل في المكان اه اقول
لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم
اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن الامور
العارضة للاجسام الطبيعية فبدا بما هو الاشهر منها وهو المكان في تحقيق
اولا ماهيته في هذا الفصل ويثبت انيته بعد ذلك في الفصل التالي
لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء
في تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء على ان الجسم لشيء من شانه
ان ينسب اليه الجسم بكلمة في وان يكون ظرفا للجسم وان يقع متصلا بفي
جوابا للسؤال عن الجسم باين هو كما يقال اين الماء فيجاب عنه بانه في الاناء
الكوز واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان
ولاشتراكها بينه وبين سائر ما يقع فيه الحركة من المقولات جعلنا تسقطها
ههنا عن درجة الاعتبار واسقاطها يندفع به الاعتراض لو اورد عليها
من النقض الملتزم في جوابه فاذا كان لذلك الشيء خاصة لازمة
شاملة لافراده نعين بها عندهم وصلح بذلك ان يقع لهم نزاع
في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه فذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول

والشيخين الفاضلين ابي نصر وابي علي ومن تابعهما الى ان المكان
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
فالسطح الباطن من الحاوي هو الشي الذي ينسب اليه المحوي بكلمة
في كما يقال كوز النار في مقعر فلك القمر وذهب آخرون الى ان ذلك الشي
هو الخلاء ثم افترق هولاء القايلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم
افلاطون يزعم ان الخلاء الذي ينسب اليه الجسم بفي بعد موجود في الخارج
مجرد عن المادة من شانه ان تنفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور
وفرقة يزعم انه لا شي محض وهم المتكلمون القايلون بان لكل جسم فراغا
موهوما مساويا للجسم في المقدار والتناهي مشغولا به لكن الجسم يجب ان لا يشغله
لكان خلاء ومعنى الفراغ الموهوم الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه
من الجسم المحيط بالجسم كالفضاء المشغول بالماء او الهواء في داخل الكوز فهذا
الفراغ الموهوم هو الشي الذي من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون
ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه حيز الجسم وباعتبار فراغه عن شغل
الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم هو الفراغ الموهوم مع قيد ان
لا يشغله شاغل من الاجسام فيكون لا شيئا محضا لان الفراغ الموهوم
ليس موجودا في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد لكان بعدا مجردا
مفطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم كان لا شيئا محضا بالمرة

بالقول بالخلاء اخص عندهم من الحيز لان الخلاء هو الفراغ الموهوم
مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ من غير ان يعتبر
معه حصول الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم الحصول فظاهر
والا لكان هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول
فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل لزم ان لا يكون حيزا طبيعيا
اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ
حيزا فتنقطع نسبة الحيز بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول
فيه لان طلب الحصول بالطبع فرع تلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين
واقع في امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه
لامتناع كل واحد من الفراغ الموهوم والبعد السلبي اما الفراغ
الموهوم فلانه على تقدير الوجود هو البعد المفطور بعينه وهو
ممتنع واما البعد السلبي فلانه يفضي الى كون ما جعلوه فراغا موهوما
لا شيئا محضا وهو ايضا ممتنع على ما يأتيك بيانه عن قريب والمتكلمون
ذاهبون الى الامكان بناء على انهم قايلون بامكان الفراغ الموهوم
وان لم يحكموا بوجوده صريحا بناء على تداخل الابعاد وبامكان البعد السلبي
ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم
ثالث بل لا فيهما بل يكون ما بينهما لا شيئا محضا واذ قد ثبت هذا التحرير

فنقول لما كان المذهب الاول هو المختار عند المصنف اراد ان يبيّنه
في هذا الفصل فقال المكان هو اما الخلا او السطح الباطن المذكور
والاول باطل فتعين الثاني اما الكبرى فبشهادة الاستقراء حيث لا يتصور شيء
سواهما يوجد له الخاصية المذكورة للمكان واما بطلان الاول فلان
المكان موجود ولا شيء من الخلا بموجود فلا شيء من المكان بخلاء
اما الصغرى فلان المكان مشار اليه بهذا او ذاك بحسب الحس وكل
ما هذا شانه فهو موجود واما الكبرى فلان الخلا اما بمعنى اللاشيء
المحض الذي هو الفضاء المفروض فراغه عن شغل الجسم كما ذهب اليه
المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون
واياما كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع بموجود اما امتناع الخلا بمعنى
اللاشيء المحض فلان الخلا بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم
ماخوذ مع صفة كونه لا شيئا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه
فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان فان الفضاء بين الجدارين
اقل من الفضاء بين المدينتين والقابل للزيادة والنقصان يمتنع
ان يكون لا شيئا محضا فيمتنع صفة كونه لا شيئا محضا وامتناع الصفة
يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلا بمعنى اللاشيء المحض
واما امتناع الخلا بمعنى البعد المذكور فلان البعد لو وجد مجردا عن

17

المادة لكان بذاته غنيا عن المادة فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان
الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد
الجسماني وهذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم
يثبت بعد

فصل في الحيز اقول كل نوع من انواع الجسم
الطبيعي عنصريا كان او فلكيا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون له حيز
لامحالة لحصوله في حيز وذلك الحيز اما ان يكون للطبيعة او للقاسر والثاني منتف
لفرض عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا اذ لا نعني
بالحيز الطبيعي الا ما يقتضي الجسم لطبيعته الحصول فيه هذا في البسائط واما
المركبات فحكمها في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي
وههنا تفصيل لا يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم
واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان
فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل
اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه حينئذ اما ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا
يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا
وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا واما الثالث
فلانه اما ان لا يكون على نسبة الحيزين او يكون على حد واحد اما ان
يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين

مختلفتين وعلى الثاني يميل الى جهتيهما طبعاً فاذا وصل الى قربهما
عاد الى القسم الثاني ويدرس بطلانه واذا بطل اقسام الثاني بأسرها بطل
المقدم وثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان وهو المطلوب واعلم
ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء لفظان مترادفان فانما يستعملونهما
في معنى واحد وهو السطح الباطن المذكور فقد قال المص فصل في المكان و
فصل في الحيز مشعر بتغايرهما معنى لكن اقتصاره على بيان ماهية المكان
في الفصل المتقدم ومشاركته الى الاحكام في الفصل الثاني من غير التفات
الى تصوير ماهية الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء في ترادف
اللفظين ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني لبيان
الاحكام وايراد لفظي المكان والحيز في الفصلين للتنبيه على ترادفهما
فان حمل كلامه على اول الاحتمالين فمراده بالحيز اما الفراغ الموهوم
واما معنى اعم منه باصطلاح جديد اخذه وعلى الاول يلزم فيما بدا لي
ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا لما هو واجب عليه
من بيان اصطلاحه على انه مناف للاستقراء المذكور وتفسيره بما له
الوضع بذاته وللحاصل فيه بسببه لا يفيد لانه تفسير لمذهب الحاصل لمحل النزاع
او للحكماء ان يقول ما له الوضع بذاته وللحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن
لا غير وللمتكلم ان يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثاني الا

الاحتمالين يلزم بطلان كلية الحكم الاول المذكور في هذا الفصل اعني
قوله كل جسم فله حيز طبيعي لخروج المحدد عنه لكنهم الا ان يقال المحدد
مستثنى عن هذا الحكم والسكوت عن الاستثناء للشهرة وبالجملة كلامه
ههنا لا يخلو عن الاضطراب قال وفي تسلسل في الشكل اقول قد مر فيما سبق
ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة الحد الواحد به كالشكل
الكري الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد المستدير بها او الحدود
كالاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان
الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام الطبيعية كلها ذكره ههنا فقال كل جسم
فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي
ينتج كل جسم فله شكل طبيعي اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل جسم متناه
فلما مر من البرهان القائم على تناهي الابعاد واما الثانية وهي قولنا كل
متناه متشكل فلان كل متناه لا بد ان يحصل له عند تناهيه نهاية واحدة
او نهايات كثيرة تحيط به ويحصل بسبب الاحاطة هيئة وهي الشكل
فيكون متشكلا لا محالة واما الثالثة وهي ان كل متشكل فله شكل طبيعي
فلان كل متشكل فله شكل عند تجرده عن العوارض الغريبة لما ذكرنا من البيان
انما فهذا الشكل اما ان يحصل له من طبعه او من القاسر والثاني منتف بالفرض
فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي الا ما يحصل للجسم من طبعه

وثبت ان لكل جسم شكل طبيعي وهو المطلوب فصل في الحركة والسكون

لما كان الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي
وهي مع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة اراد والبحث عنهما في
هذا الفصل فعرفهما اولا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما
وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم الحركة في التعريف
لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة
من جميع الوجوه والا كان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون الوجود
موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه
وهو الوجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه والعقول
او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة
لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة وهو الكون
كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت
منها الى الفعل دفعة او على التدريج وهو الحركة فتبين ان ماهية الحركة
هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين
من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول بان معرفة التدريج موقوفة
على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج معرف

موقوف بالحصول في الزمان الذي تعرف بانه مقدار الحركة فتعرف الحركة بالتدريج
يكون دوريا واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف معرفة التدريج على معرفة
الزمان وسنده ان التدريج بديهي التصور او انه يعرف بالحصول قليلا قليلا
والسكون هو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس من شانه
الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا وهذا الموجود
لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك بشيء من الجسمية او لو كان
متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك الاجسام كلها في الجسمية
وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم
الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي انتقال الجسم من كمية الى كمية اخرى كما
كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة
على تناسب يقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتداخل اجزاء متحللة من خارج في
اجزاء الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار الثلثة
على التناسب بانحلال بعض اجزائه الاصلية فالنمو حركة الجسم من مقدار الى
مقدار ازيد والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن الماء او تبرده فسخنه
حركته من البرودة الاصلية الى السخونة بملاقاة المسخن مع بقاء
صورته النوعية وتبرده عوده الى البرودة كذلك وتسمى هذه
الحركة استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى مكان اخر

وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة المنتقل بها الجسم من وضع
الى آخر فان المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسب اجزائه الى اجزاء مكانه
ملازما لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار الوضع تنقسم الى ذاتية وعرضية لان
الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر
او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له بواسطة عروضها بالحقيقة لشيء آخر كحركة جالس
في السفينة بحركتها والاولى الذاتية والثانية العرضية والذاتية تنقسم باعتبار
المبدا الى ثلثة اقسام لان المبدا المحرك للجسم ان كان تحريكه بسبب الميل
المستفاد من الخارج فالحركة قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان
كان تحريكه مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة الصادرة من الحيوان
بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر بطبعه الى السفل قال فصل في الزمان
اقول في هذا الفصل ثلثة مطالب الاول التنبيه على انية الزمان الثاني
كشف ماهيته الثالث بيان ... اما الاول فهو انا نفرض حركتين متساويتين في
الاخذ والترك احدهما سريعة تقطع مسافة اطول من التي تقطعها
الحركة البطيئة فلا شك ان بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي
هي اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة التي هي اقصر بالبطوء المعين
يعني انا ندرك بالضرورة ان بينهما امرا موجودا يسع قطع المسافة الاولى
بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة الثانية بالبطوء المعين فان قيل فرض



فرض الحركتين في هذه الصورة اما لمجرد توضيح انية هذا الامكان او
لبيان انه قابل للزيادة والنقصان مع انيته او لامر آخر والاول يستلزم
الاستدراك في فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة بان يقال اذا
وقعت حركة في مسافة كان بين اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا
ظاهر جدا والثاني انما يتم ان لو كان في الفرض المذكور امكانان يختلفان بالزيادة
والنقصان احدهما بين اخذ السريعة وتركها والآخر بين اخذ البطيئة
وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي
اختلاف الامكانين والثالث لا بد من بيانه لنتكلم عليه قلت
المقصود من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين لدفع
وهم يرد على تقدير الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة
في مسافة وذكرنا ان بين اخذها وتركها امكانا اي شيئا يسع قطع
تلك المسافة فلم يبعد ان يتوهم متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة بعينها لا امر آخر
وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم لانا اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور
نعلم ان بين اخذ السريعة وتركها امرا موجودا يسع قطع المسافتين
المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطوء المعين وذلك الامر
مغاير لكل من الحركتين اذ ليس شيء منهما بحيث يسع قطع المسافتين فيرجح
ان بين اخذ السريعة وتركها امكانا مغايرا للحركة يسع قطع

المسافة بالسرعة والبطؤ المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة متخالفة في الاخذ والترك
او فيهما جميعا والامكانات التي اعتبر بين اخذ تلك الحركات وتركها لابد ان
يكون متخالفة بالزيادة والنقصان وهو امر ثابت اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود
لان اجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة ولان اجزاء قطع
المسافة هي اجزاء قطوع المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة غير مجتمعة
في الوجود لانها متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة فان
قطع النصف الاول من المسافة لا يجامع مع قطع النصف الاخير ضرورة ان المتحرك
ما لم يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة لا يأخذ في قطع النصف الاخير منها
وهو ظاهر فثبت ان في الوجود امكانا متقدرا غير ثابت ولا نعني بالزمان
الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المطلوب واما الثاني فهو ان الزمان
ما هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدار الجسم
او الهيئة من هيئاته القارة او لهيئة الغير القارة لان ذا المقدار ليس الا
الجسم وهيئاته ولا يجوز ان يكون مقدارا للجسم او لهيئته القارة لان
الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدارا للجسم او لهيئته القارة
لزم ان يكون غير القار مقدارا للقار وهو مح لاستلزامه وجود الشيء
بدون مقداره اللازم فان مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار وانه مح

مح واذا ثبت انه ليس بمقدار للجسم ولا للهيئة القارة تعين انه مقدار
لهيئة الغير القارة والهيئة الغير القارة للجسم ليس الا الحركة فالزمان مقدار
الحركة واما الثالث فلان الزمان لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له
بداية ونهاية وهما محالان اما الاول فلانه لو كان له بداية لزم ان يكون
عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية اذ عدم الشيء لا يوجد معه
والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا يكون الا بالزمان وهو مح واما
الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعد وجوده بعدية
لا توجد مع القبلية وهو مح بمثل ما مر من البيان واذا بطل التالي بقسميه
بطل المقدم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المطلوب
ولقائل ان يقول القبلية الزمانية التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان
بالنسبة اليه لا يستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان
قبل البعض الاخر قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا لا يستلزم
ان يكون للزمان زمان لانا نقول القبلية والبعدية اللتان لا تجتمعان
انما تكونان بالذات لاجزاء الزمان واما كونهما لغيرها فانما هو بواسطة
وقوعه فيها فالزمان وعدمه ان اتصفا بمثل هذه القبلية والبعدية
فهذا الاتصاف انما يكون لانهما من اجزاء الزمان او لانهما واقعان
فيها والاول مح والا لزم ان يكون الشيء وعدمه جزئين له وهو بين الاستحالة

سنگسار لنک کندن دن کنکل حالنه ... آخر بو پریشانی

فقياس الكلام اما ان يكون الزمان كالاجزاء الزمان الاول وهو ايضاح
لاستلزامه كون اجزاء الشيء ظرفا له وكعدمه واستحالته ظاهرة او غيره فيلزم
ان يكون الزمان وعدمه واقعين في زمان آخر مغاير للاولين فيلزم
ان يكون للزمان زمان فيندفع المنع المذكور ويتم الدليل سالما عند

الفن الثاني في الفلكيات فصل اول لما فرغ عن مباحث الفن الاول
شرع الآن في مباحث الفن الثاني الذي ذكره في الفلكيات ورتبه على فصول
فصل في اثبات استدارة الفلك والمقدم على اثبات المطلوب ما يتوقف عليه وهو
هو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم
ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فحصل الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي الجهات
الست التي تقع اشارات الجمهور اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن
الانسان ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو
الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل
بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلي راسه من نهايتي امتداده
الطولي حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدميه منهما في
تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين الغالب من نهايتي امتداده
العرضي يمين وما يلي الاضعف منهما يسار وما يلي البطن
من نهايتي الامتداد العمقي قدام وما يلي الظهر منها خلف انسان من

زلف خالش دلبرک کز که ای دل حذر کم قلبش بهر دهده مرغی صید دام و دانه

هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقيان لان الفوقية والتحتية
لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار اضافتهما الى شيء خارج عنهما
ولهذا لا تتبدلان لان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان
حالتي الانتصاب والانتكاس واحد لا يتبدل اصلا فليس فوقية الفوق
باعتبار فوقيته فيما يلي راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار فوقيته
فيما يلي قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان هو ان يكون كذلك فاذا
انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي لا ان
ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربع الباقية فليست بحقيقية فان
كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى
ما هو خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبر
معها اضافة الى شيء تارة فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الشيء
اخرى فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا تتبدل بتبدل
تلك الاضافات فان اليمين مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها
كونها واقعة فيما يلي اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت
يمينا وكذلك اليسار انما هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها
فيما يلي اضعف الجانبين وبها صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين
يسارا او بالعكس بانقلاب الاضافتين واذ قد تمهدت هذه المقدمات

نادره حصلکه مشرق اولمز ... خامه بو حالته شرح ایلکه نه لی وار

فحري بنا الآن ان نرجع الى اثبات المطلوب فنقول لما كان كل واحد
من الحيزين المشتملين على الفوق والتحت موجودة ذات وضع غير منقسمة
في امتداد مأخذ الحركة اي في الامتداد الذي تأخذ وتقع فيه الحركة كان المستقيمة
كان الفلك مشتملة الكل المقدم حق فالتالي مثله اما انها موجودة ذات وضع
فلانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لامتنعت الاشارة وتوجه المتحرك
بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لكانت اما معدومة
او موجودة لا وضع لها واياما كان يمتنع الاشارة والتوجه اليها
اذ الاشارة الى المعدوم او الموجود الذي لا وضع له مستحيلة وكذا توجه
المتحرك بالحركة المستقيمة اليها مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى الشيء
ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما محال لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية ليست
ممتنعة لوقوعها فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك اليها
ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق وبعضها
الى جهة السفل فثبت ان كل واحد من الجهتين الحقيقيتين موجودة ذات
وضع واما انها غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركة فلانها لو انقسمت
فيه فلا اقل من ان يكون لها جزآن فاذا وصل المتحرك الى اقربهما
فاما ان سكن او يستمر على حركته فان سكن لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب
ولا يكون للابعد دخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي الحركة

الحركة بوصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة فهو في الحالة
اما الى المقصد او عنه فان كان اليه لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة
هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا غير وان كان عنه لم يكن الابعد منها
لكن المفروض انها جزآن لها هف فثبت انها غير منقسمة وبه يتم حقية
المقدم واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحدة من الجهتين موجودة ذات
وضع فهي اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام
في مأخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام في سائر الامتدادات
فهي اذن موجودة جسمانية متعاقبة متعينة الوضع في ذلك المحل فذلك
وضعها اما ان يكون في خلاء وهو محال لاستحالة الخلاء وتعين وضع
الموجود فيه مستحيل واما ان يكون في ملاء متشابه في داخل كل
جسم وهذا القسم لا يستلزم عدم اختلاف الجهتين بالطبع دون ان
حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفتان بالطبع لان [illegible]
يطلب احديهما ويترك الاخرى وهذا [illegible] اختلافهما بالطبع
فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم ان لو كان تحدد جهاته
بالملاء المتشابه وهو غير لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين
فلنحدد واحدهما اما ان يكون في ملاء واحد متشابه او في ملائين مختلفين
والاول مسلم عدم الاختلاف في الجهتين كما ذكرنا والثاني مسلم عدم

يعني اذا ثبت ان الجهة طرف غير منقسم ولا بد من تعيين ذلك الوضع المعين اما ان يكون في خلاء او ملاء متشابه او ملاء غير متشابه والاول والثاني باطل ويدل على بطلانهما شيء واحد وسوا ما قد ذكرنا الجهات تختلف بالطبع والحدود المفروضة في الخلاء والملاء المتشابه لا يكون تختلف الا بالفرض

تعيينهما لان كل واحدة منهما يتحدد فرضه في ملاء واحد لكل الحدود المفروضة
في الملاء الواحد متشابهة وتعيين شيء من تلك الحدود لان يكون جهة
منهما دون ساير الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شيء من تلك
الحدود لكونه تلك الجهة فبقي الجهتان غير متعينين لكنهما متعينتان
هف واذ قد ثبت ان الجهتين الحقيقيتين جهتا ثابتتان وتعين وضعهما
ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه فتعين وضعهما انما يكون في اطراف
وتحدداتها خارجة عن الملاء المتشابه مستحيلة بالملاء الذي يحدد
الجهتان لا بد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر
من واحد فان كان جسما واحدا يجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم
يتحدد به الا جهة القرب منه وهي جهة الفوق ولا يتحدد به جهة البعد عنه
وهي جهة السفل لانها غاية البعد عن المحدد او لو لم يكن غاية البعد
منه بل كانت جهة آخر من البعد لزم تبدله وصيرورته فوقا الى حد
ابعد منه لان الحد الابعد بالنسبة الى الحد الذي فرضناه جهة السفل
اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل والاول محال لان جهة الفوق
هو جهة القرب من المحدد فتعين ان يكون جهة السفل واذا كان
الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض كان المفروض سفلا من
جهة وفوقا بالنسبة الى الابعد فيتبدل السفل فوقا وهو باطل لما ذكرنا

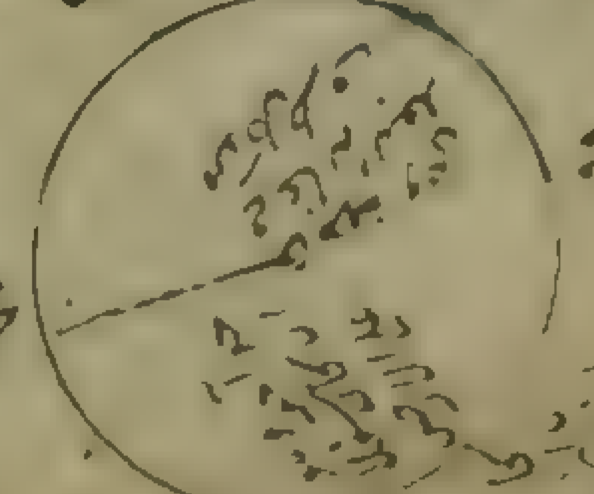

فانهما جهتان حقيقيتان لا تتبدلان اصلا وغاية البعد لا يتحدد
بالجسم الذي ليس بكري لان غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه محدودا
وليس كذلك فان قيل ان اردتم بهذا ان البعد الخارج عنه ليس محدودا
به فالجسم الكري ايضا كذلك فانه كما يمكن ان يفرض في داخل الجسم الكري النقطة
المركزية التي هي غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض في داخل الجسم المكعب مثلا نقطة
يتساوى بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه تساوي بعد المركز
عن سطح الكرة في جميع الجوانب فهذه النقطة تكون غاية البعد في الجسم المكعب
يتحدد بها البعد الداخل فيه وتلك السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة
بالفعل في المكعب والنقطة التي نفرض فيما يليه من النقطة الوسطية الى
كل واحد من السطوح كلها ابعد من النقطة الوسطية بالنسبة الى السطح
المقابل لها فالنقطة الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة الى سطح ما فلا
توجد في المكعب نقطة هي غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد
كري والنقطة الغير المركزية كلما اقرب اليه من المركز واختلاف تلك
النقط قربا وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة في المحيط غير معتبر لانا ندعي ان
باعتبار الامور الموجودة بالفعل المحققة فيكون المركز غاية البعد في الجسم الكري فيتحدد
بمحيطه جهة القرب منه وبمركزه جهة البعد عنه وهي التحت فثبت ان
المحدد على تقدير وحدته ان لم يكن كريا لا يتحدد به الا احدى

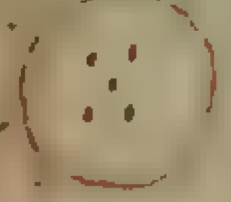

المتناهي في وضعنا هذا محدد الجهتين لا يكون محدد الجهات بل فمحدد الجهات
على تقدير كونه جسما واحدا اي ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد
فاما ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا ببعض او لا وان لم يكن الذي يتحدد
بقرب احد من الجسمين جهة القرب فقط واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بشيء
منهما لانا اذا فرضنا حدا فيما بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد
بعد حد اخر هو ابعد من الحد المفروض اولا بالنسبة الى كل واحد منهما و
ولو انتهى غاية البعد من احد الجسمين الى النهاية التي عند الاخر فهي غاية القرب
من الاخر فلا يوجد في الامتداد الواصل بين الجسمين غاية بعد منهما فلا
يتحدد بهما غاية البعد والاولى ان يقال لو كان محدد الجهتين جسمين لا
يحيط احدهما بالاخر لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب منهما واما جهة
البعد عنهما فلا يتحدد بهما لان البعد عنهما اما ان يكون هو البعد
الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما فايا ما كان فهو لا يتحدد بهما
اما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج غير محدد به واما الداخل فلما
ذكرنا ان جهة البعد هي غاية وغاية البعد الداخل في احدهما ليست
غاية البعد عن الاخر لان البعد الداخل في احدهما خارج عن الاخر والبعد
الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة
بل جهتين مختلفتين لان فوق كل من الجسمين يخالف فوق

عن الاخر لكن الفوق جهة واحدة معينة تقصدها بعض الاجسام الخ كـ
المستقيم وتتركها البعض الاخر فلا يكون جهتين مختلفتين يتحدد كل
واحدة منهما بقرب الجسم غير الجسم الذي يتحدد بقربه الاخر فان قيل
لا حاجة بنا في تحدد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي اعتبار القرب
بان يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع ويتحدد بقرب
كل منهما جهة من الجهتين المختلفتين من غير احتياج الى اعتبار البعد
قلنا البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع اعتبر معتبر او لا
والبعد عن احد الجسمين لا يلزم ان يكون قربا من الاخر لاحتمال وقوعه
في سمت غير الامتداد الواصل بينهما فالبعد عن احدهما الذي
ليس قربا من الاخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل واحد من جهتي
القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس الا الفوق والتحت
فعلم ان المحدد على تقدير كونه اجساما متعددة لو لم يحط بعضها ببعض
لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط بعضها ببعض وبه يحصل
المط لان المحيط من الاجسام اما ان يكون كريا او لا فان لم يكن كريا
لا يتحدد به الا جهة القرب منه واما جهة البعد عنه فلا يتحدد به اصلا
لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه غاية البعد عنه
لكن مركز المحاط ليس غاية البعد من المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط

وان كان المحدد كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على تمام تقريره وتبع
المحاكاة حشو لا دخل له في التحديد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية
اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة
كان المحدد لها جسما كريا ولزم مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكري محيطا
بالاجسام المستقيمة الحركة لتحديده جهة الفوق المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد
فلكا اذ لا نعني بالفلك الا جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة
الحركة فقال ان الجهة الحقيقية لما كانت موجودة ذات وضع
غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان الفلك كريا وهذه المقدمة يتم
الكلام على المطلوب وهو استدارة الفلك قوله وفصل في ان الفلك بسيط
اقول الجسم اما بسيط او مركب لانه اما ان يكون متألفا من اجسام
مختلفة الطبائع اولا والاول المركب كالمواليد الثلاثة المتألفة من العناصر
المختلفة الطبائع والثاني البسيط كالعناصر فان كلا منها لم يتألف
من اجسام مختلفة الطبائع والمقدار وهذا الفصل
لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا
يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة
ذاتا او جزءا فهو بسيط ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان
الفلك محدد للجهات لما ذكرنا في الفصل السابق وكل ما هو

٦

ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل للحركة المستقيمة
طالب بها وتارك لاخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة محددة قبله لان طالب الجهة
وتاركها انما يكون بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة
لان تحددها قبله فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس بعكس
النقيض الى قولنا كل ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان
الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى وهي ان كل ما لا
يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان مركبا لكان كل واحد من
بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكري او الغير الكري
والقسمان باطلان اما الاول فلانه يلزم ان يكون الفلك مجموع كرات
تتلاقى بينها فرج معلقة على حسب تلاقي تلك الكرات فلا يحصل من تلاقيها
للفلك سطح واحد كري [illegible] لكن مثل هذا السطح واجب
الحصول للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال تلك الفرج مملوءة
بجسم آخر فغير معقول لان الجسم الذي ان لم يكن على الشكل الطبيعي كان جزءا
من الفلك مشكلا بالشكل الغير الكري فيندرج في القسم الثاني وان كان على الشكل
الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا ومجموع كرات متلاقية ان
كان مركبا واما ما كان لا يملأ الفرج وهذا ابين لا خفاء فيه واما الثاني
فلان كل واحد من البسائط او بعضها لو كان على الشكل الغير

لا يمكن عوده بطبعه الى الشكل الطبيعي عند زوال القاسر والعود لا يكون الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون جرم الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القيد اعني قولنا ذاتا او جزءا غاية ما ذكرناه في تحرير الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء الحركة المستقيمة لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البساطة على الاشكال التي ذكرها بان العبارة ما يفصح ان قبول الجزء الحركة المستقيمة خلف ايضا فان قال وقد بين في ان الفلك قابل للحركة المستديرة اما اولا المطالب فهو العقل اثبات احكام ثلاثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع معين ومحاذاة معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول هذا الوضع ليس من مقتضى طبعه والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في ذلك الوضع لاشتراكها في الطبيعة اذ لو لم يشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة تقتضي وضعا معينا ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبائع فلا يكون الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هف فثبت ان الاوضاع الحاصلة لاجزاء الفلك ليست

ليست مقتضيات طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنظر الى نفس الطبيعة وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا بطلانه فتعين الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما الثاني وهو ان الفلك فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل حال في الجسم مغاير للحركة يقتضي الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعق عائق ويعلم مغايرته لها بالوجود في وجودها في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ المسكن تحت الماء وقد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان نقول يجب ان يكون للفلك ذا مبدأ ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة وبطلان التالي بما ذكرنا من البيان يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر من فاعل خارج فلا يوجد ميل اصلا اذ الميل اما يكون طبيعيا او قسريا فيلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان الميل آلة للطبيعة في احداث الحركة وامتناع صدور المعلول عن العلة التي لها آلة في احداثه بدون الآلة وامتناع حركته على الاستدارة هو عين المعنى بكونه غير قابل للحركة المستديرة فثبت

اللازمة وأما ثانياً فلأنه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستند منه ميل
الميل المستقيم لأنه لو قبل الميل القسري لتحرك به ان لم يمنع عن الحركة
مانع خارجي لأن طبيعة المقسور تقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري
ولا عائق من داخل وهو الميل الطبيعي ولا من خارج لفرض عدمهما
وإذا وقعت هذه الحركة بتلك القوة في مسافة معينة فلا بد من
ان يقع في زمان معين لامتناع وقوع الحركة في الآن وإذا
فرضنا جسماً آخر يتحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها وفيه
ميل طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة فهو يتحرك
الحركة أيضاً يقع في زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الأول
الذي لا ميل فيه أقصر من زمان حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل
طبيعي معاوق إذ لو تساويا لزم كون الحركة مع العائق كهي لا معه
وانه محال ولا بد ان يكون بين زمانيهما نسبة مقدارية لكون احدهما
نصف الآخر او ثلثه او مثليه او امثاله لان الزمان مقدار وكل
مقدارين من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية
فلو فرضنا جسماً ثالثاً يساوي كلا من الجسمين السابقين في
الأمور المذكورة سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل
الأول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل ذي الميل الأول نسبة زمان الثاني

الى زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الأول لزم ان يكون
حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان حركة عديم الميل مثل ما قد
حركة عديم الميل لانه كلما نقص الجسم ازداد سرعة بحسب انتقاص المعاوق
اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زائدة في
السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تأثير في المعاوقة فكلما انتقص
الميل بذلك القدر لم تزدد الحركة سرعة فيؤدي الى انتقاص الميل بالقدر
المذكور مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها
غير زائدة في السرعة فرضناه معاوقاً من الميل لا يكون معاوقاً
هذا خلف لا نسلم كونه لو انتقص شيء من الميل ولم تزد السرعة لم يكن
للمقدار المنتقص من الميل تأثير في المعاوقة وان اريد به ان لا يكون
لذلك القدر تأثير اصلاً سواء كان انتقاصه اول مرة او مراراً
متعددة فهو ممنوع اذ لا يلزم من عدم ازدياد السرعة بانتقاصه
اول مرة ذلك وان اريد به انه لا يكون للمقدار المنتقص
اول مرة تأثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون
له تأثير عند كونه مراراً متعددة فلا يصح قولكم فكلما انتقص الميل
بذلك القدر لم تزدد الحركة سرعة والأولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة
ان الميل المخالف معاوق من حيث انه ميل مخالف

ما الميل وان بلغ غاية الضعف لا اثر له في المعاوقة غاية ما في الباب ان
المعاوقة تكون ضعيفة ايضا فكلما انتقص شيء من الميل ازداد
السرعة لا الى حد اذ لولاه لم يكن الميل معاوقا وتمام ما ذكره ان مثل
محال وقد ثبت انه كذلك فثبت ان انتقاص الميل يوجب
ازدياد السرعة وازدياده يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص
الميل في ذي الميل الثاني ينتقص في ذي الميل الاول من سرعة ذي
الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
فنسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى
زمان ذي الميل الاول بالفرض فنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل
لانه اذا اتحدت الحركتان مسافة واختلفتا سرعة وزمانا كان
طول الزمان في احديهما وقصره في الاخرى بازاء انتقاص السرعة
في احديهما وازديادها في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول
الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم
الميل وسرعة ذي الميل الاول نسبة واحدة واذا تساوت
نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين تساوت السرعتان او
لو انتسب تساوي الى سرعتين لا تتسق تساوي نسبتي سرعة واحدة

المحاكمة

واحدة اليهما او النسبتي لواحد الى مساوي نسبتاه الى شيئين مختلفين
يوضح ذلك اعتباره في الاعداد فيلزم تساوي سرعتي ذي الميل الثاني
وعديم الميل فلو وقعت حركة ذي الميل الثاني في زمان عديم الميل لزم
تساوي مسافتيهما لا بل تساوي الحركتين سرعة وزمانا يوجب
تساوي المسافتين فاذا كانت حركة العائق مثل الحركة ذي الميل الثاني
لا معه ومن حركة عديم الميل هف ونقول ايضا لو ذكر الاحكام
المبنية على الوجه المذكور لزم وقوع حركة الجسم الذي يلزم الثقوب في
تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي
الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
لان طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل
قوة ازداد زمان الحركة بطوءا وازداد الزمان طولا وكلما ازداد
الميل ضعفا ازدادت الحركة سرعة وازداد الزمان قصرا فاذا كان
احد الميلين مثل الآخر في القوة والضعف كان الزمانان متساويين
في الطول واذا كان احدهما ضعف الآخر في القوة كان الزمان الذي
بازاء الميل القوي ضعف الزمان الذي بازاء الميل الضعيف ونسبة الميل
الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول
بالفرض واذا ثبت المقدمتان لزم ان تكون نسبة زمان ذي الميل

لكنا ان زمان ذي الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي
الميل الاول ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل الثاني مثل زمان
عديم الميل وذي الميل الثالث ضعفه ونحو ذلك وكلما تساوت نسبتا
مقدارين الى مقدار واحد تساوى المقداران والا لزم عدم
تساوي النسبتين فيلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانه
وهذا الخلف لم يلزم من فرض كون نسبة ذي الميل الثاني الى الميل الاول
كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول لانه ممكن ولا يلزم من
فرض الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل للانقسام ان العدد به
مثل التضعيف والتثليث والتربيع الى غير ذلك من الانقسامات
الغير المتناهية بحسب العدد كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول وكل
نسبة عددية على اعتبارها بين الازمنة كالنسبة التضعيفية والتثليثية
والتربيعية الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة الاعتبار بين
الميول واما الثاني فلانه لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن
ملزوما للمحال وهذا ايضا بهدم الملازمة لاستلزامه امكان وجود الملزوم
بدون اللازم فتبين ان الخلف انما يلزم من حركة عديم الميل فتكون محالا
فلا يكون قابلا للميل القسري فثبت ما ادعيناه من ان الفلك
ان لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل القسري من فاعل



فاعل خارجي والمقدمات الباقية قد مر بيانها فتم البرهان على
واعلم ان حركة الجسم ذي الميل بالقسر من الامور المفروضة
في هذا البرهان وكان مما يجب ان يذكر ان الخلف المذكور لم يلزم منها
الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبيعي
بالقسر ممكن بل واقع كما في بعض العناصر ما بيناه وان ميول طبيعته كي
بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية واعترض على هذا البرهان
من وجوه احدها انا لا نسلم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين
تساوي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة ذي
الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
ممنوع وما يذكر في اثباته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو لم تقتض الحركة
بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة اذا اقتضت بنفسها قدرا من
الزمان اشتركت الاجسام المتحركة في ذلك القدر من الزمان ويكون
لكل من الاجسام قدر آخر منه على حسب ميله فلا يلزم تساوي
زمان عديم الميل وذي الميل الثاني وذلك فان مثلا اذا كان مقتضى الحركة
من الزمان هو الفرض المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلثة
فيها ثم اقتضى ذو الميل الاول ساعة اخرى بحسب ميله حتى يكون
زمانه ساعتين واقتضى ذو الميل الثاني بحسب ميله نصف ساعة فيكون

زمانه ساعة ونصفا وزمان عدم الميل ليس الا ساعة اقتضها نقص
الحركة لعدم الميل المعاوق فحينئذ لا يلزم تساوي الزمانين واجيب
عن هذا الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي القدر المعين من الزمان
بل الحركة لا تستحق او فوقها في الآن لا تقتضي الا زمانا من الازمنة واما
خصوصية الزمان فانما هو باعتبار الميل وامور اخر لا تنفك الحركة
عنها ففي الفرض المذكور ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر من الزمان بل الزمان
المطلق فنقص الزائد في الميل ليس الا المطلق الزمان واما الساعتان فهما
من مقتضيات الميل على معنى ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذي
انقضت الحركة فيه ساعتين لا ازيد ولا انقص فمقتضى الميل الثاني هو ان يكون
ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عدم الميل ايضا ساعة فيلزم
تساوي الزمانين قطعا وهذا الاعتراض ليس بسديد لانا لا نسلم ان الحركة
لا تقتضي قدرا معينا من الزمان لا بد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه
لا يفيد في الجواب لان منع المقدمة وقعت في كلام المانع بل سندا
للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع
الملزوم لا يوجب دفع اللازم ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب
اندفاع المنع لكن لا نسلم ان دفع هذا السند يوجبه وانما يندفع المنع ان
لو لم يكن له سند آخر لكن ههنا سند آخر اقوى من الاول وهو

هو ان ذلك الميل الثاني ذكر عدم الميل في الحركة وسائر ما يتبعها
لا مخالفة بينهما الا بالميل الموجود في احدهما دون الآخر فاذا اقتضى عدم
الميل ساعة من الزمان سائر ذوي الميل الثاني فيهما اولى قدرا آخر من الزمان
بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم تساوي الزمانين وهذا الاعتراض
انما يرد على التقرير الثاني الذي لا يساوي البين واما على تقرير الاول المطابق
لمتن الكتاب فلا يرد ولهذا الاعتراض عليه وهذا وثانيها ان الامر
انه اذا استوى ذي حركة ذي الميل الثاني حركة عديم الميل يلزم ان يكون
الحركة مع العائق كهي لا معه وانما يلزم ذلك ان لو كان الميل الثاني عائقا
ولم لا يجوز ان يكون الميل بالغا في الضعف الى حد لا يكون له اثر
في المعاوقة فلا يكون عائقا وهذا الاعتراض منع مع ما انتقال
من زيادة سرعة الحركة بحسب انتقاص الميل المعاوق فلا يفيده و
واما الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تاثيره في المعاوقة انما
يكون لصغر الجسم وهو من الامور الخارجية العارضة للجسم والمفروض
انتفاء الموانع اي رجحة فسقوطها آما اولا فلا نسلم ان ضعف
الميل انما يكون بحسب صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتقاص الاجزاء
كما في القطن المندوف واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع
العائق عن كونه عائقا بل الانتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة وتعوقه فلا

يكون ضعف ميل الجسم لضعفه خلاف المفروض وثانيها انه لا يلزم من
عدم [illegible] من فرض كون المليين على نسبة الزمانين ان يكون من فرض
حركة عديم الميل لجواز لزومه من المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة
حركة عديم الميل ولا الخلط ولئن سلمنا ان الخلف اذا كان لازما
من المجموع كان المجموع محالا والاستحالة لا بد ان تكون لاستحالة احد الجزئين
وليس لاستحالة كون المليين على نسبة الزمانين فتعين ان يكون لاستحالة
حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم من استحالة المجموع
استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة المجموع
من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين محال مع امكان كل منهما
والجواب التام ان استحالة المجموع اما ان تكون لاستحالة احد الاجزاء
او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع
واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما وفيما
نحن بصدده لا استحالة لصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فتعين استحالة
احد الاجزاء وهو حركة عديم الميل وهو المطلوب واما الاعتراض فان
اللازم من الحجة ليس الا وجوب اقتران الحركة مع عائق ما اعم من
الميل وغيره لان الخلف المذكور هو كون الحركة مع العائق كهي لا معه
واللازم من استحالته ليس الا ان الحركة لا تخلو عن عائق ما ولا يلزم ان

32

ان يكون ذلك العائق ميلا لجواز كونه عائقا خارجيا والجواب عنه
بان الحركات الثلث لما فرض اشتراكها في عدم العائق الخارجي
ثبت ان التفاوت بينها بكون بعضها مع العائق وبعضها
لا معه لا يكون الا بحسب العائق الداخلي الذي هو الميل فيهما جميعا
ظاهر وقد سلف من الشارح ان الخلف المذكور انما لزم من فرض
حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب
اقتران الحركة مع الميل المعاوق وهذا ابين لا شبهة فيه واما
الحكم الثالث وهو ان الفلك ليس في طبعه ميل مستقيم
فالدليل عليه انا قد بينا ان الفلك بسيط ليس فيه تركيب
قوى وطبائع مختلفة بل له طبيعة واحدة مقتضية للميل المستدير
فان اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
لامرين متنافيين لان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع
معين ومحاذاة معينة وطبع الفلك بالميل المستدير يقتضي
الانصراف عن ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
للتوجه الى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان فيلزم
كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين واعلم ان هذا
ما هو تقرير هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة

فان قلت الثالثة ممنوعة لجواز اقتضائها ميلين متنافيين بحسب شرطين مختلفين كاقتضائها الحركة في الجسم العنصري بشرط

العنصرية يقتضي الحركة والسكون بشرطي الخروج عن الحيز الطبيعي
والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي طبيعته
بتوسطه احديهما الميل المستدير والانحراف وبالاخرى الميل
المستقيم والتوجه واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية
الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء شيء واحد وهو الحصول
في المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه
لما لم يكن الا بالحركة اقتضت الحركة فاقتضاؤها الحركة في تلك الحالة
هو اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في
المكان الطبيعي فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون امر
موجود اقتضته الطبيعة في تلك الحال اذ السكون هو عدم
الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول
لان اقتضاء الحصول في تلك الحال اقتضاء حصول الحاصل
فلم تقتضي الطبيعة العنصرية الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان
الطبيعي فانه مع هذا ما ذكر في الجواب والحق ان الاعتراض ان
اورد بطريق النقض الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من الدليل
ليس بصحيح بجميع مقدماته لاستلزامه عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية
الحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح لانه

لانه يتجه ان يقال لا نم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتضي
الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي واما اذا اورد
بطريق المناقضة بان يقال لا نم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة
امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال انه واقع في
الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند
اللهم الا ان يثبت مساواة السند للمنع فح يندفع باندفاع السند
ويصح الجواب واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة
والسكون في الجسم العنصري من الامور الممكنة الواجب الاستناد
الى علة والاستناد الى غير الطبيعة يوجب كونهما قسريين
وهو خلاف المفروض فيعين استنادهما الى الطبيعة فيعود
النقض فمدفوع بما قررنا اورد على الجواب عن النقض
وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانحراف
الى شيء واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركز
نفسه حال كونه في الوضع الطبيعي والميل المستقيم بشرط الخروج ج
عن الموضع الطبيعي ساقط ايضا لان المراد الميل المستقيم الذي
اقتضته طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول مح لان طلب
الموضع مشروط بالخروج عنه المنقضي لوجوده لكن الفلك لكونه
محدد الجهات لا موضع له فتعين الثاني وهو مستلزم للتوجه والانحراف

بالنسبة الى الشيء الواحد هو الحصول في المكان وانّما اطنبنا الكلام
في هذا الفصل لما ان الاحكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء
ومسارح انظار الالباء ولولا مخافة ملل الاصحاب لالحقنا بها
بمتن الكتاب فوائد قرّة عين اولي الالباب والله ولي الارشاد
وبيده ازمّة التحقيق والسداد قال فصل في ان الفلك
لا يقبل الكون والفساد اقول هذا الفصل مشتمل على دعويين الاول
ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والكون هو حصول الصورة في المادة
بعد ان لم تكن حاصلة فيها والفساد زوالها عنها الثاني ان الفلك لا
يقبل الخرق والالتيام اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد الجهات ولا
شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل الكون
والفساد اما الصغرى فقد تبيّن في نهاية الفصل الاول في هذا الفن
واما الكبرى فلانه لا شيء من محدد الجهات قابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل
الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج ان لا شيء من محدد الجهات يقبل
الكون والفساد اما الصغرى فقد ثبت في الفصل الثاني واما الكبرى فلان
كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز
طبيعي لما تبيّن في الفصل الخامس في الفن الاول ان كل جسم له حيز طبيعي و
كل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان صورته الكائنة اما ان يكون

31

تكون في حيز غريب فتميل ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي او في حيز طبيعي
فتكون صورته الفاسدة حاصلة قبل ذلك في حيز غريب او
الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مايلة
الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو
ذو ميل مستقيم يقبل به الحركة المستقيمة وبهذا يتم الحجة على المطلوب واما
قال المص في هذا المقام ففيه نظر لانه ان اراد بالحيز السطح الباطن
المذكور فلا نسلم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من الصورة الكائنة
والفاسدة حيز طبيعي وما ذكره في دليله اعني ان كل جسم فله حيز طبيعي ممنوع
وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ الموهوم
او نسلم ان محدد الجهات فسلم ذلك من قبل ولا نسلم ايضا ان الحيز
الطبيعي للصورة الكائنة حيز غريب للصورة الفاسدة وما استدل
به على ذلك اعني قولهم الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان
لا بد له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا
اقتضت حيزا فانما يقتضيه بجميع ما يلزمه من اللوازم فلو اقتضت
طبيعة اخرى مخالفة للاول ذلك الحيز بعينه فاما ان تشاركها في
اقتضاء تلك اللوازم اولا فان تشاركها فيه فلا محالة بينهما جهة
مشتركة بها صارتا من نوع واحد والا فانه عن مقتضيه لذلك

الدعوى

الحركة لعدم اقترانها بالدواعي التي لها دخل في اقتضاء تلك الحركة وأمّا
الثانية فهو أن الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلأنهما إنما يكونان
بالحركة المستقيمة وقد بيّنّا أن الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق
والالتيام ولئن منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة قلنا لا بد
للخرق والالتيام من افتراق الأجزاء أو اقترانها المستلزمين
للحركة والحركة إما مستقيمة أو مستديرة فالخرق والالتيام إما أن يكونا بالحركة
المستقيمة فيها أو بالمستديرة وهما محال لأن أمّا الأول فلما بيّنّا أن الفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة وأمّا الثاني فلأن الخرق والالتيام بالحركة المستديرة
بأن يتحرك بعض الأجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الآخر
في جهة أخرى مخالفة للأول أو يسكن لكن هذه الأفاعيل المختلفة
مستحيلة على الفلك لأنها لو وجدت لكانت إما طبيعية أو قسرية أو إرادية
والكل محال أما الطبيعية فلأن للفلك طبيعة واحدة والطبيعة
الواحدة لا تقتضي الأشياء واحدًا غير مختلف وأمّا القسرية
فلما تقرر عندهم أنه لا قسر هناك وأمّا الإرادية فلأن الفلك
بسيط [illegible] الآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر
تلك الأفاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالإرادة فإن قيل
في أن الفلك يتحرك على الاستدارة دايما [illegible] المطلق

في هذا الفصل إثبات دوام الحركة الدورية الفلكية والحركة عليه
أنه قد ثبت أن الزمان موجود أزلي أبدي والحركة فلا بد لهما من حركة تحفظ
الزمان ويتقوّم هويتها بهذه الحركة إما أن تكون مستقيمة أو مستديرة
والأول محال لأن الحركة الحافظة للزمان إن كانت مستقيمة فهذه
الحركة المستقيمة التي فرضنا أنها حافظة للزمان إن كانت واقعة
في سمت واحد ولا يكون لها رجوع في تلك السمت ولا انعطاف فإما
أن تكون متناهية فيلزم انقطاع الزمان وقد ثبت أنه سرمدي
وأمّا أن تكون ذاهبة إلى غير النهاية في مسافة غير متناهية فيلزم
وجود بعد غير متناه وقد ثبت استحالته وإن كانت راجعة
أو منعطفة كان كما فرضنا أن الحركة إذا وصل الجسم المتحرك
بهذه الحركة إليه أخذ في الرجوع أو الانعطاف فهناك حركتان مختلفتان
بالجهة أحدهما الحركة المنتهية إلى الطرف المذكور قبل الرجوع أو الانعطاف
وثانيهما الحركة المبتدأة من الطرف المذكور بعد الرجوع أو الانعطاف
فيلزم انقضاء الحركة الأولى بالسكون لأن بين كل حركتين مختلفتين
سكونا فيلزم انقطاع الزمان وإنه محال وأمّا قلنا إن بين
كل حركتين مختلفتين سكونا لأن الميل المقتضي للحركة الأولى الموصل
للجسم المتحرك بها إلى الطرف المذكور موجود حال وصوله إليه إذ لو لم يوجد

الميل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول بدون الميل
الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه لكونه اثر الفعل الايصال
لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل وهذا ظ
فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذ قد ثبت ان الميل الموصل
موجود حال الوصول فالميل المقتضي للحركة الثانية المزيل للوصول لا
يكون موجودا حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين المتنافيين
في حال واحدة في حال الوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل
غير الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من
الميلين آني وان كلا واحد من الوصول وزواله آني اذ لو كان
الوصول زمانيا لكان حال الوصول زمانا منقسما من طرف مبني
ذلك الزمان اي بعض منه لا يكون الجسم المتحرك واصلا الى المنتهى و
الا لم يكن ما بعده من الزمان زمان الوصول فلا يكون ذلك
الطرف من زمان الوصول وقد فرضناه كذلك هذا خلف
وبمثل هذا البيان تبين كون زوال الوصول آنيا ملتبس
قبل الميل الذي هو سبب للحركة موجود فيما بين بداية المسافة
الى نهايتها فيكون زمانيا لا آنيا فكيف يكون آنيا والاستدلال
على آنية الميل بآنية الوصول وزواله مسحح لانا لا نسلم ان الوصول

الوصول انه ان الوصول بعد الحصول موجود في الزمان وكان مسلما
ذلك لا نسلم ان آنية الوصول تستلزم آنية الميل لا بد له من دليل قلنا
المراد بالوصول اليه وزواله حدوثهما وقد اشرنا الى ذلك في
وآنية حدوثهما كما ذكرنا من البيان والمراد بآنية الميلين
آنية الميل الاول بصفة كونه موصلا وآنية الميل الثاني بصفة كونه مزيلا
للوصول وزمانية الميلين باعتبار آنيتهما وصفا ولا شك
ان آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين بحسب الوصفين
المذكورين فيصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين
وانه مع الكمال واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين آني وان
الميل الاول غير الميل الثاني فحصول كل منهما لا بد ان يكون في آن غير
زمان والا لزم تعاقب الآنين المستلزم لتركب الزمان من الآنات
الغير المتجزئة وهو مستحيل لاستلزامه تالي الحركة والمسافة من الاجزاء
التي لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة متطابقة كلها فتالي كل واحد
منها مما لا تتجزى يستلزم كون الباقي كذلك وان يكون الجسم المتحرك
ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا فيه لكان اما منتهيا الى
الطرف المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان
وهو خلاف ما ادعيتم او غير منته فيلزم زوال الوصول قبل الآن

الذي فرضناه ان زوال الوصول هو بعينه طرف ان الحركة الحافظة
للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة ولا بد ان لا ينقطع من الحركة
والا لزم انقطاع الزمان فلا بد ان يوجد حركة مستديرة دائمة حافظة
للزمان او لا حركة مستديرة تحمل الدوام سوى حركة الفلك فيكون هي
الحافظة للزمان فيكون دائمة وهو المطلوب والمراد بحال الوصول في الزمان
على الوجه الذي قررناه ما يقع فيه الوصول من آن او زمان واما
حمل الحال على الوصف والاضافة في حال الوصول بمعنى البيان
والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول على انقسام
الطرف والزام الخلف بعدم الوصول الى الطرف الآخر عند الوصول
الى احد طرفيه فتعسفات ظاهرة عن مطابقة لفظ الكتاب مع حاجة لزيادة الاستدراك
ومع هذا لا يتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم ظهور الخلف فيكون
الى ادعاء الاولية فيها فلنضرب عن زيادة الاشتغال بذلك
صفحا واعلم ان الاستدلال بآنية الوصول على ان الميل الثاني
المزيل للوصول يقتضي ان يكون آن الميل الثاني هو آن زوال الوصول
ولا يلزم ان ما بين آن الوصول وزوال الزمان زمان السكون
بل زمان الحركة مولد لو كان مبدأ كان هو ذلك الزمان فاما ان يكون
متحركا الى الطرف او عنه ولكن نختار انه متحرك عنه ولكن لم



فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول
وهو مستحيل قلت لا نسلم استحالته لجواز ان يكون كذلك ان لم يكن زوال
الوصول بالحركة اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي
فرضناه آن زوال الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها
هذا الزوال ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية
كان زوال الوصول بنصف تلك الحركة متقدما لا محالة على الزوال
المفروض اولا ولو صح هذه المقدمة كفى في البيان ان يقال
للجسم المتحرك وصول الى الطرف في الآن وزوال وصول في
آن آخر وبينهما زمان السكون ولزم الاستدراك بذكر الميلين
في الحجة بتمامها بدونه والاولى في اتمام الحجة ان يقال الميل الاول
الموصل للجسم الى الطرف موجود في آن الوصول والميل الثاني المزيل
له حادث وهو انما يحدث في آن لان الميل ليس مما لا يوجد
الا في الزمان كالحركة وآن حدوث الميل الثاني غير آن الوصول
الذي وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين في آن واحد
وبين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته فيه
اما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب الفرض فان
كانت الى الطرف فلا وصول للجسم في مبدأ الذي فرضناه آن الوصول

وان كانت عن الطرف واما لا عن الطرف انما يوجد
بالميل الذي يلزم وجود الميل الذي قبل حد وقوفه واما مع معارض سكون
الجسم في الزمان المتوسط بين الانين وتم البرهان على ما هو المطلوب
من تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين سالما عن الشبهة التي
وردت على ما اختاره المص من الوجوه قال هذا انه اقول
هذا جواب نقض يرد على القاعدة المذكورة اعني قولهم بان
كل حركتين سكون وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجج على القاعدة
بجميع مقدماتها لزم ان تسكن الحبة المرمية الى فوق عند ملاقاتها الجبل
النازل لحركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقاة من المسافة و
هابطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الهواء بلا شك فان
ثقل الحبة واه في غاية الاستبعاد ثم نقول لا نسلم ان الحبة المرمية
لها سكون في آن الملاقاة عند ذلك الحد الملاقاتي من المسافة لان عدم
الحركة الاولى الصاعدة عند ذلك الحد في ذلك الآن وعدم الحركة
الثانية الهابطة فيه لا يثبت ان الحركة لا توجد الا في الزمان
وهذا السكون الآني للحبة المرمية لا يمانع حركة الجبل الواقعة
في الزمان اولا يمانعه بان ما يوجد في زمان وبان ما يحدث في
الآن الذي هو مبدا ذلك الزمان وينعدم بعده فلا يلزم سكون الجبل

الجبل المستبعد فان قيل سكون الجبل عند حد الملاقاة انما لازم بقليل ما ذكرتم
من الدليل في الحبة المرمية بان يقال حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت
في آن الملاقاة وحركته من ذلك الحد لم توجد فيه لزمانيتها فيلزم سكون
الجبل ويعود الاستبعاد قلت لا يلزم سكون الجبل فان حركة الجبل
من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى حركة واحدة وحد ملاقاة الحبة
المرمية من المسافة وسطها في حركته والحركة بمعنى التوسط حاصلة
للجبل في آن الملاقاة وان لم يكن حاصلة بمعنى القطع فلا يلزم سكون الجبل
اذ السكون هو عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية حيث يلزم
سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها فيه اصلا اما بمعنى القطع فلما ذكرنا
من ان الحركة لا تقع الا في الزمان واما بمعنى التوسط فلان الحركة بمعنى التوسط
انما تكون في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الحبة المرمية ليس من
وسط المسافة لان الحبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة
وحد الملاقاة نهاية لها واحدتهما الصاعدة وبداية لها والاخرى الهابطة
فلا يكون لها في آن الملاقاة حركة بمعنى التوسط ايضا وقد ثبت ان
لا حركة لها اصلا في آن الملاقاة فيلزم سكونها فيه قطعا فاتضح الفرق و
زال الاستبعاد نعم يلزم من الطريقة التي سلكها المص في تقرير الحجة
اعتبار الوصول والزوال انه ان يوجد لكل واحد من الحبة المرمية والجبل

سكون ربما في زمان لكل واحد منهما وصولاً الى كمال ما وزوال وصول
عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون وأما الطريقة التي سلكناها
من اعتبار الملاصق فلا يلزم منه شيء من ذلك اما الجبل فلانه لا تعدد
للميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية الصعود الى زمانها
فصعد الحجر لكذلك فلا سكون له اصلاً واما الحجر المرمية وان حصل
فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين فيكون بينهما زمان
السكون بل هما يجتمعان في آن الكلام فالعدم تنافيهما لذاته احدهما
وهو الصاعد وعرضه الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل الطبع
كما في المرفوع الى فوق يحس منه الرافع ميلا هابطا هو الميل الذاتي
الطبيعي ويحس منه من وضع يده عليه في تلك الحال ميلا صاعدا هو
ميله القسري الحاصل له من جهة الرافع هذا ما تحصل لدي في هذه
المسألة من التحقيق بعد ما اشتغل فيها من امعان النظر فيها ونحو
الوسع لم ار فيها ما يأباه الشيء حتى تضيعت من حق كعبها الوطر
رجاء ان يدخر لي بذلك اجر جزيل يوم الحساب او ذكر جميل بها
بين الاعقاب قال فصل في ان الفلك متحرك بالارادة اقول
يريد ان يثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن النفس الفلكية
بارادتها حسب صدورها كان عنا بارادتنا والبرهان عليه ان

ان حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير
يحركه على الاستدارة فلو كان حركته الموجودة على الدوام عرضية
لزم دوام سكونه بحسب الذات ونطلب الطبيعة الفلكية دائما وايضا
فثبت انها ذاتية فالحركة الدائرة اما طبيعية او قسرية او ارادية ولا سبيل
الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية
فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى
فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملائمة اولا
نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك اما انها
ليست هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يتحرك الجسم بحركته
المستديرة ويطلبه بها فلو كان يترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع كان
طلبه اياه ايضا بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع
وانه محال واما انها ليست طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة يوجب
سكون الجسم عند وصوله اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا توجب
السكون فيه عند وضع ما من الاوضاع الممكنة في تمام الدورة والا لوجب
السكون قبل تمام الدورة او عنده وليس كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست
طبيعية فلئن قيل قد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير يحركه على
الاستدارة والحركة الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان تكون طبيعية قلنا

لازم لكونها طبيعية واما كونها طبيعية فلان لو كانت الطبيعة مع ما يقتضيه
من الميل كافية في حصول الحركة موجبة لها وهو محال اذ من الجائز ان يكون
اقتضاء الطبيعة مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فتكون الحركة ارادية
لعدم حصولها الا بالارادة واما انها ليست قسرية فلان الحركة
القسرية هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما توجد
ان لو وجدت حركة طبيعية واذ قد تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية
فلا تكون له حركة قسرية هذا ما ذكره المص في هذا الموضع والذي ذكره
المص في بحث الحركة هو ان الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة
من خارج وهذا المفهوم اعم من ان تكون لطبيعة الجسم المتحرك مقتضى من
حركة او ميل او لا تكون وعلى تقدير ان يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور
اعم من ان يكون الميل المستفاد من الفاعل الخارج والميل المقتضى للطبيعة
ميلا واحدا بان يقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل بالقوة والفاعل الخارج يوجده
بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او متخالفين فان اعتبر عموم
هذا المفهوم حتى تكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية
لم يصح قوله لان القسر خلاف مقتضى الطبيعة وان اعتبر في مفهوم الحركة
القسرية ان تكون على خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة
الذاتية في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانا ح



تخرج عنها المحتملات الثلثة للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية
التي لا يكون للطبيعة فيها مقتضى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي تغايره
فلا تتحقق الثلثة واما خروجها عن الطبيعية والارادية فظاهر واما خروجها عن
القسرية فلعدم اشتمالها على ما اعتبر في القسرية من مخالفة
الطبع والحاصل ان الدليل المذكور على امتناع قسرية حركة الفلك غير
صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة في الاقسام الثلثة وعلى
ان القسر على خلاف الطبع وهما اي المقدمتان لا تجتمعان على الصدق
لتنافيهما على ما تبين عليهما معا من الدليل قال فصل في ان القوة
المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة اقول لما ثبت ان حركة
الفلك ارادية حاول البحث عن مبدا هذه الحركة فقال القوة المحركة
للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان المبدا الصادر عنه
هذه الحركة الارادية يجب ان يكون مجردا عن المادة وان اراد به كلية متعلقة
بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة
ببدن الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال
غير متناهية ولا شيء من القوة الجسمانية كذلك فلا شيء من القوة المحركة
للفلك بقوة جسمانية فهي اذن نفس مجردة او العقل لا يباشر تحريك
الاجسام بالارادة لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا ينقص له قطا

فلا يصح ما تبين

والمانع للتحريك الارادي ناقص مستقل اما الصغرى فلما ثبت من دوام
حركة الفلك واما الكبرى فلان القوة الجسمانية قابلة للتجزية والمراد بالقوة
الجسمانية الصورة النوعية الحالة في مادة الجسم السارية فيها فيجب
حلول الصورة المتداخلة وسريانها فيها فاذا فرض انقسام الجسم
بحسب صورته المقدارية الى اجزاء لزم انقسام صورته المقدارية السارية
فيه ايضا الى اجزاء مقدارية هي صورة نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال
هذا منقوض بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام المركبة
المسماة بالاجسام الآلية فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجسام
الى بسائطها التي تألفت منها صور نوعية مخالفة بالحقيقة
لصور المركبات التي هي تلك القوى لانا نقول الكلام في القوى الجسمانية
لاجسام بسيطة لها اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للكل في الحقيقة
فهذه الاجزاء لا بد وان تكون صورها النوعية متشابهة متساوية
للصورة النوعية التي هي للكل في الحقيقة ابعاضا مقدارية عنها والا
لما كانت تلك الاجزاء متساوية للكل في الحقيقة ولا تلك الاجسام بسيطة
فاما الاجسام المركبة الحاملة لقواها الفائضة عليها بعد التركيب
فبسائطها ليست اجزاء مقدارية متشابهة متساوية للمركب في الحقيقة
حتى تكون صورها النوعية ايضا كذلك بل هي اجزاء ماهية هي اجسام

مختلفة مخالفة لتلك الاجسام المركبة في الحقيقة فلا تكون صورها النوعية
ايضا مختلفة مخالفة للصورة النوعية التي للمركبات في الحقيقة فلا يلزم
من انقسام المركبات اليها انقسام القوى الحالة في تلك المركبات الفائضة
بكليتها الى الصورة النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت
ان القوة الجسمانية قابلة للتجزي فنقول فكل ما يقبل التجزي من القوى
فان الجزء منها يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك
فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوة قوة
فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا انه كذلك هف
او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة الجزء للكل في
التأثير وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى
على البعض مما يقوى عليه كل القوة ان كان بالنسبة الى كل الجسم نختار ان الجزء
من القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا ولا نم انه يلزم ان
لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن يقوى على شيء
بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو حال فيه وهو ممنوع وان كان بالنسبة الى
جزء الجسم نختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على ما يقوى
عليه الكل بالنسبة الى الكل ولا نم لزوم مساواة الجزء للكل وانما يلزم
ذلك ان لو كان تاثير الجزء من الكل كالكل وليس كذلك قلنا قد سبق انا

الكلام في الأجسام البسيطة المتشابهة الأجزاء التي لا معاوقة
فيها لطبايعها في التحريك لا في الأجسام المركبة التي تتفاوق
فيها طبايع البسايط للقوة المحركة ولهذا يحصل للحيوان الإعياء
في كل حركاتها الإرادية الصادرة عن النفس الحيوانية فلا تفاوت
بين ما يتحرك القوة في جزء الجسم البسيط وبين ما يتحرك كلها في كل بحسب
صغر الجسم وكبره لعدم المعاوقة وإنما التفاوت بينهما بحسب قوة
القوة وضعفها فإن كل القوة لا شك أنها على الجزء والزيادة
أكثر وأقوى من جزء القوة فإذن لا يجوز أن يكون تأثير جزء
القوة في جزء الجسم مثل تأثير كلها في كل لاستلزامه ما لا يجوز من
مساواة الأضعف للأقوى فثبت أن القوة الجسمانية تقوى
الجزء منها على بعض ما تقوى عليه كلها ومتى كان كذلك لا تقوى
القوة الجسمانية على غير المتناهي من الأفعال لأن الجزء منها إما أن
يقوى على غير المتناهي أو على المتناهي والأول باطل لأن الجزء متى
قوي على ما لا يتناهى من مبدأ معين فالكل يقوى من ذلك المبدأ
على أكثر مما يقوى عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المتسق
النظام في جهة عدم تناهيه وإنه محال فتعين أن يقوى الجزء على المتناهي
من الأفعال وكذلك ساير الأجزاء فيلزم أن يقوى الكل أيضا على المتنا

فصل قال
هي لأن انضمام المتناهي إلى المتناهي لا يوجب اللاتناهي
لا يقال إن انضمام المتناهي إلى المتناهي لا يوجب اللاتناهي وإنما لا يوجب
أن لو كان الانضمام مرارا متناهية وهو ممنوع إذ القوة يجوز بسبب
أنها قابلة للانقسام إلى غير النهاية كالجسم أجزاء فرضية غير متناهية
لكل واحد منها أثر متناه فإذا انضمت الآثار بعضها إلى بعض بحسب
انضمام الأجزاء بعضها إلى بعض مرارا غير متناهية بعدد الأجزاء الغير
المتناهية حصلت من تلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية
لأنا نقول تلك الأجزاء الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على
أثر لأن الانقسام إلى غير النهاية مما يؤدي بالأخرة إلى أجزاء في غاية
الصغر والضعف بحيث لا ينقسم شيء منها بحسب الخارج وإن انقسم بحسب
الوهم والفرض لكن الأجزاء الوهمية والفرضية لعدمها في الخارج لا أثر
لها قطعا فالأجزاء الممكنة الوجود في الخارج التي لها أثر متناهية بحسب
العدد ولكل واحد منها أثر متناه فانضمام تلك الآثار المتناهية بعضها
إلى بعض بحسب انضمام الأجزاء بعضها إلى بعض مرارا متناهية بعدد الأجزاء
المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت أن كل ما تقوى عليه
القوة الجسمانية فهو متناه وإذا سلم أن القوة الجسمانية لا تقوى
على غير المتناهي وهي كبرى القياس فبثبوتها يتم البرهان على المتنا

فائدة

و اما تقييد الغير المتناهية بالمتسق النظام في قوله فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام فقال فيه بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متساويا مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصل اذ من الواجب على هذا القائل ان يبين معنى اتساق النظام ويبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والمآت والالوف المتضاعفة ويبين وجه الاستحالة في الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام وعدمها في الزيادة على غير المتناهي الغير المتسق النظام لان هذه الامور غير بينة في نفسها فيفتقر الى البيان لا محالة وان لم يبين شيئا منها بل الفرق بين الحركات الفلكية والشهور والسنين التي هي متفاوتة باتساق النظام في الاول وعدمه في الثانية غير مستقيم لمطابقتها على ما هو المشهور بين القوم ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل ان يقول المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا واجزاء متزوجة متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى

المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها واما الشهور والسنون فمجموعها وان كان زمانا واحدا ممتدا منطبقا على الحركة الفلكية متصلا بحسب اتصالها الا ان عروض العدد للاجزاء المفروضة بحسب الاعتبار صيّرها شهورا او سنينا متعددة واخرجها عن الاتصال والاتساق والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد المتصل الغير المتناهي غير مستحيل لان هذا الامتداد قابل للتجزئة الى غير النهاية فاذا فرض فيه اجزاء غير متناهية بمقدار واحد معين حصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن ان يجزي كل واحد من احاد هذا العدد بمقدار اخر انقص من الاول ويحصل عدد اخر غير متناه اكثر من الاول لا محالة لصيرورة كل واحد من احاد العدد الاول عددا مشتملا على عدد احاد من العدد الثاني كالشهور من الزمان وكذلك الالوف مع المآت ولو اعتبرنا من الحركة مثل ما اعتبرنا في الزمان وزوال الاتساق المذكور بينا لامكنت الزيادة على غير المتناهي في الحركة ايضا فتبين بهذا التقرير ما ابهمه هذا القائل ووضح الفرق بين الحركة والشهور والسنين والمآت والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونعني بالزيادة

على غير المتناهي العدم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك
لازم في ما نحن بصدده لفرض وقوع الحركة من مبدأ واحد
ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي في جهة التناهي
فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية
مبتدأتين من مبدأين مختلفين احدهما من يوم والاخرى من
يوم اخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المص لم يذكر
قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا ادري وكره لما ذكرناه ان
الزيادة بدونها غير مستحيلة واما الان في معنى الاتصال وان كان واجب
الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره لظهوره في
الحركة واعترض على هذه الحجة بانا لا نسلم ان تناهي كل جزء من اجزاء
القوة يستلزم تناهي التحريكات الصادرة عن كلها من حيث هو كل
لجواز ان تقوى كل القوة من حيث هو كل على اكثر من مجموع ما تقوى
عليه الاجزاء واجيب عنه بانه اذا يحصل ان نسبة اثار اجزاء القوة الى اثار كلها كنسبة
اجزاء القوة الى كلها ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة محل الاجزاء القوة الى محل
الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اثار اجزاء القوة الى اثار كلها كنسبة اجزاء
الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه الى المتناه فلو كان نسبة اثار اجزاء
القوة الى اثار الكل نسبة متناه الى غير متناه لزم ان يكون نسبة متناه الى غير متناه



متناهية

متناه نسبة متناه الى متناه وانه مح وثبت ان اثار كل القوة متناهية
كاثار الاجزاء وهو المطلوب وقد سبق في ان المحرك القريب اولى
ما ثبت ان مبدأ الحركة الارادية الفلكية نفس مجردة ذات ارادة
كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة لا تكفي في صدور
هذه الحركة عن الفلك بل لابد معها من قوة اخرى جسمانية ولابد
ههنا من تمهيد مقدمتين قبل الخوض في المقصود واحدهما ان
الحركة الارادية انما توجد بارادة تابعة لشوق منبعث عن تصور عقلي
او توهمي او تخيلي فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يتصور
اولا شيئا ويدرك انه ملائم او غير ملائم فينبعث من ادراك انه ملائم
شوق الى طلبه تابع الى المحصل مسمى بالشهوة ومن ادراك انه غير ملائم شوق الى
دفعه مائل الى الدافع مسمى بالغضب ويتبع ذلك الشوق عزم الحركة للطلب
او الدفع وهو الارادة الحاصلة للقوى المحركة المنبثة في العضلات
على تحريك الاعضاء وتحركها وثانيهما ان يوجد من الحركات الارادية
لكونها جزئية تقتضي ارادة جزئية تابعة لشوق جزئي منبعث عن
رأي جزئي فلو حصل لنا رأي كلي وانبعث لنا منه شوق كلي
فاستتبع ارادة كلية لم يكن هذا الرأي الكلي مع ما يتبعه من الشوق
الكلي والارادة الكلية سببا في صدور الحركة الارادية الجزئية منا

الشهوة

بل لا بد ان يتخصص كل واحد منها ويصير جزئيا حتى يقتضي صدور
الحركة الجزئية وذلك لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء
فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة الكلية صدور واحد من جزئياتها
دون بعض مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح مثلا لو حصل عند احد
ان بذل الدرهم اي درهم كان مستحسن حصل له اشتياق الى بذل
درهم ما فحصل له ارادة بذله لم يحصل بذلك منه البذل المعين للدرهم
المعين ما لم يحصل له ارادة البذل المعين التابعة للحصول الشوق الى البذل
المعين المنبعث عن اعتقاد ان البذل المعين مستحسن واذ قد
تمهدت هاتان المقدمتان فنقول المحرك القريب للفلك الذي
يباشر تحريكه بلا واسطة محرك اما القوة الجسمانية الحالة في مادة
الفلك وهي الصورة النوعية المسماة بالنفس المنطبعة والبرهان
عليه ان الحركة الارادية الصادرة عن الفلك حركة جزئية لوجودها
في الخارج فهي الحركة الارادية الجزئية انما تكون بتصور كما ثبت
في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة التابعة
للشوق المنبعث عن التصور الذي توجد به الحركة الفلكية لا اني يكون
يكون كليا او جزئيا والاول باطل لما ثبت في المقدمة الثانية
ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين الثاني

لكن ومعلوم ان التصور الذي توجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب
للفلك ذو تصورات جزئية مقتضية لصدور التحريكات الجزئية عنه في
الفلك وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية مرتسمة فيه
مادة وهي صغيرة واخرى وهي كبيرة ما حلا في الصورتين المرتسمتين
فيه صغرا وكبرا اما الاختلاف حقيقتهما او لاختلاف ما انتزعتا عنه من
الموجودات الخارجية صغيرا او كبيرا او لاختلاف محل ارتسامهما فيه والا
الاول باطل لان الكلام في الصورتين متحدتين نوعا بل هما صورتا شيء
واحد وكذا الثاني لجواز عدم انتزاعهما عن الموجودات الخارجية بان
تكونا صورتين لامر معدوم كمتخيل من ياقوت فتعين الثالث فاذا ارتسم
فيه الصور الصغيرة مما له تصور جزئي غير ما ارتسم فيه الصور الكبيرة منه
فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو جسماني فما له تصور جزئي من القوى
فهو قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المطلوب فان قيل
قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية
والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها هذه التحريكات
الغير المتناهية وحل هذا الاشكال صح فلما صدر هذه التحريكات الغير
المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة ان الافعال
الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع

صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداءً من غير واسطة
وذو الآلة في صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات
الغير المتناهية الطارئة عليها من غيرها فاندفع ما توهم من المناقضة

والفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على فصول الاول

لما فرغ من مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات
واراد بالعنصريات العناصر وما يحدث منها اما بالطبع كالمواليد الثلثة
او بغيره كالريح والرعد ونحوهما على ما اعتيد في ابواب العلم الطبيعي من
الاجمال فقال في تصحيح البسائط العنصرية اي الاجسام البسيطة
المستقيمة الحركة التي مواضعها الطبيعية داخل جوف فلك القمر
يقال لها باعتبار انها اجزاء المركبات اركان اذ ركن الشيء جزؤه
وباعتبار انها اصول لما يتألف منها اسطقسات وعناصر لان
الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان
اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات تتألف منها
واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق لفظ
الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولها
احكام وقد وضع المص هذا الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة
احكام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء والهواء

والهواء والنار وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع الفعليتين اعني الحرارة
والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة فالجسم العنصري
اما حار او بارد وايا ما كان اما رطب او يابس فالحار اليابس هو
النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد
اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة
ينقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون الغالب حركته الى جهة الفوق
وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل والخفيف ان كان جميع حركته
الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة وهو الهواء و
كذا الثقيل ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا
فبالاضافة وهو الماء الثاني انها متخالفة بحسب الصورة النوعية لكل اثنين
منها صورتان مختلفتان بالحقيقة اذ لو اشتركت الاثنان منها في الصورة
النوعية لاشتركا في اقتضاء الحيز فيشغل كل منها بطبعه حيز الآخر والى هذه
يكون ضد انها تدل على ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره
الثالث انها قابل للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد ذلك
في الفن الثاني والاجسام الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر
لان التركيبات الثنائية من العناصر الاربع ستة وفي كل تركيب ثنائي
قسمان الكون والفساد وانقلاب هذه الى تلك وعكسه واحتمالاتها

من ورث الاثنين في الستة اثنا عشر لكن بسبب ان الاطراف لا يكون
بعضها من بعض بلا واسطة لم يدخل الاقسام الحاصل من ثلثة ثنائيات
وهي النار مع الماء ومع الارض تحت الوقوع وبقيت الحاصلة
من ثنائيات ثلثة حصل كل منها من عنصرين متجاورين واخذ تحت الوقوع
والكون اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة في امثلة اوردها
على سبيل التعليل لقبول العناصر الكون والفساد واثنان منها بين الارض
والماء واثنان بين الماء والهواء واثنان بين النار والهواء اما
اللذان بين الماء والارض فاحدهما ان الماء ينقلب حجرا فان مياه
بعض العيون بعد ما تخرج من منابعها وهي مياه جارية سيالة
تصير حجرا صلدا وليس يكون الحجر منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت
حجرا بعد ما ذهبت عنها الماء بالتبخير او النضوب اما اولا فلان الزمان الذي
يجتمع فيه الماء في موضع ويتحجر فيه زمان في غاية القصر لا يمكن ان يذهب
تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان بالتبخير واما ثانيا فلان تلك
المياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية فلو كانت فيها اجزاء
ارضية غير محسوسة فهي في غاية القلة فلو كانت تلك الاحجار متكونة
من تلك الاجزاء الارضية لزم ان يكون من مياه كثيرة حجر حجمه في غاية
الصغر وليس كذلك اولا يحس تفاوت كثيرة بين المياه وبين الاحجار

المتكونة منها بحسب الحجم وثانيهما ان بعض الاحجار القلبية تنقلب بالحيل حجرا
مياها سيالة كما يفعله طلاب الاكسير فان من اعمالهم الاكسيرية انهم
يجعلون بعض الاحجار القلبية المجربة بانواع من الحيل بحيث يذوب
ذوبان الملح في الماء واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء
ينقلب ماء في قلل الجبال بواسطة البرد وينعقد هناك ما يكثر آنات يصير بها
سحبا ماطرة من غير ان ينساق اليها من موضع آخر فليس ذلك السحاب والمطر
الا من هواء انقلب بالبرد سحابا ثم مطرا لا يقال لو كان البرد سببا لانقلاب
الهواء ماء لكان بعث الثلوج في فصل الشتاء الى انتهاء ازدياد البرد
بنزول الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد البرد وتتتابع الثلوج الى ان ينقضي
الشتاء وينقطع الثلج بزوال البرد والانقلاب لانا نقول هذا انما يلزم ان
لو كان البرد علة تامة للانقلاب ولم ندع ذلك بل ندعي ان الانقلاب
لا يحصل بدون البرد وان البرد داخل في العلة التامة لحصوله وكلما حصل
الانقلاب كان للبرد دخل في حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب مع
وجود البرد كان ذلك لفقد شرط او وجود مانع ولا ينافي هذا كون
البرد جزءا من العلة التامة للانقلاب وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بتسخين
الشمس او النار اياه فان البخار المتصاعد من الماء المسخن اجزاء هوائية
متكونة من الماء مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة المختلطة بها واما اللذان

دیده من روشن شود وقتی که بینم روی دوست
چون یوسف سود دارد دیده یعقوب را

بين النار والهواء احدهما ان الهواء ينقلب نارا في كور الحدادين
فانه اذا الح النفخ على الكور وسد الطرق التي يدخل منها الهواء
الجديد يحدث فيه نار من غير نار تكون فيه وثانيهما ان النار
تنقلب هواء كما في شعلة المصباح فان شعلة نار المصباح
اصلها المتشبث بالفتيلة نار شفافة ليس لها ظل لقربها الى البساطة
وما فوقها الى راس الشعلة نار يقع لها ظل لكثافتها الحاصلة من
اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد كثافتها بحسب تباعدها
من النار الشفافة لانتقاص الاجزاء النارية فيها شيئا فشيئا بالانقلاب
هواء الى ان يلتحق الى راس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى
الدخانية الصرفة اذ لو كانت النارية باقية فوق راس الشعلة مع
الاجزاء الدخانية لكان لها اشتعال نحو مثل ما كان تحتها ولاحترق
سقوف البيوت عند وصول الاجزاء الدخانية اليها واللازم
باطل فكذا الملزوم ووقوع الكون والفساد في هذه يدل على
اشتراكها في الهيولى اذ لولاه لكان الكون والفساد انقلاب الحقيقة
واعلم ان الراجح ان الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة على صورها النوعية
مغايرة لها وذلك لانها تستحيل في الكيفيات فيزول عنها بعض الكيفيات
ويحدث فيها بعض اخر كتسخن الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء
صورها

بقاء صورها النوعية بحالها في كلتا الحالتين فلولا المغايرة للزم اجتماع
وجود الشيء وعدمه في حال واحد وانه باطل واعترض على هذا
بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية
والارضية تزولان عند زوال السيلان والجمود فلا يصح قولكم
ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجيب عنه بان
زوال الصورة النوعية عند زوال الكيفيات في الصورة المذكورة
ان ادعي مطلقا فهو غير مسلم اذ حال التركيب ليس كذلك وان
ادعي في حال البساطة فمسلم لكنه لا ينافي ما اثبتناه من زوال
الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في الجملة ومن هذا الجواب انما يكون موجها
ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال ما ذكرتم من الدليل
على المقدمة القائلة بان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية وان
دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينافيها وهو ان الصورة لا تبقى بزوال
الكيفية في الامثلة المذكورة والجواب هو ان الحكم الذي ادعيتم الدائمة فهي ممنوعة
او الدوام لا يثبت ثبوت الحكم في بعض الصور وان ادعيتم
المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من المطلقة اذ المطلقتان
لا تتنافيان اما لو اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نسلم ان الكيفية
تزول مع بقاء الصورة ويذكر الامثلة سند المنع فالجواب غير موجه

بكونه كلاما على السند بل الجواب عنه ح هو ان يقال المدعى هو الاطلاق
في المقدمة المذكورة والمنع يندفع عنها لقيام الحجة عليها بما ذكر من المثال و
ما ذكرتم من الامثلة لا يصلح سندا للمنع لعدم استلزامه اياه وانما يستلزم
المنع ان لو كان منافيا للمنع وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين لا تتنافيان
والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه الخامس انها اذا تصغرت
اجزاؤها المتصغرة وامتزجت بحيث لا يتميز امتيازا بحسب الوضع وتفاعلت
بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة
حصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة بين تلك
الكيفيات المتضادة متشابهة في الاجزاء المقدارية للمركب وسمي مثل
الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات التضاد الحقيقي
الذي اعتبر في مفهومه ان يكون المتضادين في غاية الخلاف بل المراد
به مجرد عدم الاجتماع على موضع واحد والا لم يكن التعريف المذكور
للمزاج جامعا لعدم تناوله المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها
امزجة اولا اذ الانكسار الواقع فيه بين تلك الامزجة وليس بينها غاية
الخلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات ان يبعد من كل منها بالقياس
الى مقابله فيكون بحيث يستسخن بالقياس الى البارد ويستبرد بالقياس
الى الحار وهكذا حال الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك

تلك الكيفية في اجزاء المركب ان لا تكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى
منها في البعض الآخر بل تكون في جميع الاجزاء على حد واحد من القوة فان قيل
المراد بالقوى في قوله وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة ان كانت
هي الصور النوعية لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور النوعية
جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد اذ التعاقب على الموضوع
معتبر في مفهوم التضاد والمتعاقب على الموضوع انما هو الوصف
لا الجوهر وان كانت الكيفيات فلا يتأتى الفعل والتأثير اليها يوجب كون
الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا في حال واحد بالنسبة الى ما يقابلها اما
دفعة فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا
في حال واحد وانه مح او على التعاقب فيلزم ان يكون ما هو غالب مغلوبا
من مغلوبه وبالعكس وهو ايضا مح قلنا المراد بالقوى اما الصورة
النوعية والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة النوعية فاعلا بسبب الصورة
كما يقال هذا البناء محكم باساسه واما المراد محكم اساسه و
وصح اتصافها بالتضاد لان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه
يجوز من باب وصف الشيء بصفة ما هو من سببه اي بقواها المتضادة
كيفياتها واما الكيفيات فيكون الباء في بقواها للسببية ويكون المعنى
على هذا التقدير ان العنصر عند الامتزاج يفعل بعضها في صور بعضها

في بعض بواسطة الكيفية فان الصورة النارية مثلا تؤثر بواسطة كيفية
الحرارة في الماء والصورة المائية مؤثرة بواسطة البرودة في النار فما
فالفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في بادي النظر يظن انه هو الكيفية
وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل اولا هو المتوجهة المادة ثم الكيفية
بواسطة المادة وان صورة كل من العناصر تنفعل بواسطة تلك الكيفية
في مادة الاخر باز السورة قوة الكيفية فانل في هذا التحقيق حق
التامل اذ به يندفع الشبهات في الباب وانه موفق لسلوك محجة
الصواب قال وصل في كائنات الجو اقول المراد بكائنات
الجو ما يحدث من العناصر بغير تركيب وتسميتها بكائنات الجو انما
لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو العالي اولانها انما تحدث تاثيرها
في جانب الجو من العلويات واما سائر الاشياء المبحوث عنها في
هذا الفصل فكلها متكونة من بخار او دخان كان بالحري ان يشتغل
اولا ببيان ماهيتها فنقول الشعاع الكواكب وغيرها من المسخنات
اذا اثرت في مياه صافية فيها في بعض المواضع اشتغال
بعض تلك المياه بتسخينها اجزاء هوائية متصاعدة بحسب اقتضاء سخونتها
مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا يرتفع به الامتياز الوضعي
عن تلك المختلطات فهذه المتصاعدات من الاجزاء الهوائية

الهوائية المتكونة عن الماء المختلط بالاجزاء المائية اللطيفة هي البخار
واذا وقعت هذه المسخنات على بعض المواضع الغابرة
واحدثت لشدة التسخين هناك اجزاء نارية فتصادف تلك
الاجزاء النارية اجزاء قابلة للاحتراق فتشبث بها واحدثت فيها
بالاحتراق اجزاء هوائية متصاعدة مختلطة باجزاء ارضية لطيفة
هبائية انفصلت عن تلك الاجسام فهذه الاجزاء الهوائية
المتصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية اللطيفة هي الدخان ومن هاهنا
مقدمة اخرى لا بد من تقديمها وهي ان كرة الهواء بسبب ان ما
قرب منها الى كرة الارض والماء مختلطة باجزاء ارضية ومائية ترتفع
عنهما اليها دائما وان ما بعد منها عنهما صاف عن ذلك
الاختلاط انقسمت الى كرتين احاطت احدهما بالاخرى الاولى
المحيطة هواء شفاف صاف عن شوب الكثافة التي تحصل من اختلاط
الارضية والمائية والثانية المحاطة حصلت لها بالاختلاط المذكور
كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار كرة الليل والنهار
وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح فيها
كرة النسيم والمحاطة تقتضي برودة ما اختلط بها من الاجزاء
الارضية والمائية ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المسخنة

هو وان صورة كل من العناصر بفعل بواسطة اصل
الكيفيه في مادة الآخر بازالة صورته فوقع الكيفيه عنها
اى الكيفيه الشديد اعترض عليه بانه اذا كان اصل
الكيفيه شرط التاثير يعود المحذور السابق لان الا
نكسارين لا يجوز ان يكونا متعاقبين والا انقلب
المغلوب غالبا بل يكونان معا ووجودهما يستلزم
وجود الكسرين معا وهو يستلزم وجود الكيفيتين مع
على شدتهما لكون الشدة شرط الكسر فيلزم وجود
انكسار الكيفيتين مع شدتهما وايضا يلزم ان يكون
الكيفيه الواحده في حاله واحده غالبا ومغلوبا قال
القطب لعل المخلص عن هذا بالتزام ان كيفيه واحده
تكون غالبه ومغلوبه معا من جهتين غالبه من جهه
الصوره ومغلوبه من جهه الماده فيه بحث كان
لان غالبيه الصوره ليست الا بغالبية الكيفيه وكذا
مغلوبيه المادة ليست الا بمغلوبيه الكيفيه لا نثبت
ان فاعليه الصوره ليست الا بالكيفيه وانكسار الماده
ليس في مادتها بل في كيفيتها فلذا انعكس الحال يدور
ومن الافاضل من التزم ان الكيفيه فاعله باعتبار ذاتها
ومنفعله باعتبار مادتها وانت خبير بان انفعال
الماده هو انفعال الكيفيه في الحقيقه فيبقى المحذور
والصواب ان يقال ان فاعليه كل من الطرفين للاخر
بمعنى اعدامه ممكن بل واقع كما يقال للحجرين لان الاثر
منه حصول العدمين معا اللازم لحصول الاعدام معا
اللازم لحصول المؤثرين معا لا توقف وجود احدهما
على الآخر ولا استحاله فيه نعم يلزم وجود انكسار الكيفيتين
مع شدتهما لكن المعيه الزمانيه لا تنافي التقدم الذاتي
اللازم من كون شدة الكيفيه شرط الكسر واما فاعليه
من الآخر الطرفين للاخر بمعنى ايجاده فيه ضروره ان

الموجد سابق في الوجود على الموجَد فيلزم من فاعليه
كل منهما للآخر سابقيه كل منهما على نفسه في الوجود و
هذا دور ظاهر فظهر ان المغالطة انما وقعت
من اشتباه احدى الفاعليه بالاخرى صح الدرس

عن وجه الارض تسخن منها ما قرب من كرة الارض الى حد معين من
وما فوق ذلك الحد باق على برودة تقتضيها تلك الاجزاء البارده.
فهذه الكرة الباردة من الهواء تسمى كرة الزمهرير اذا تمهدت
هذه المقدمات فاعلم ان الاشياء التي يبحث عنها وعن اسباب
حدوثها في هذا الفصل اما اشياء تحدث في الجو واما
اشياء تحدث في الارض واما التي تحدث في الجو فمنها السحاب
والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان الابخرة الحادثة
في بعض الاحياز اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت فاما
ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير اولا فان وصلت اليها.
فان لم يكن البرد هناك قويا تكاثف البخار الواصل اليها بما لها
من البرد الغير البالغ وتنزل منها قطرات الماء الحاصل من البخار
بالتكاثف تنزل قطرات الماء في الحجاب من الابخرة المتكاثفة
بالبرد في اعاليها فالبخار المتكاثف بالوصول الى كرة الزمهرير
هو السحاب والقطرات الماء هي المطر وان كان البرد قويا فان
اثر ذلك البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها
قطرات ماء يحصل منها الثلج وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات
بالاجتماع يحصل منها البرد وان لم يصل الابخرة بالتصاعد الى



الى كرة الزمهرير فان كانت كثيرة غليظة لها قوام شديد فربما انعقد
منها سحاب ماطر ان تكاثفت ببرد يصيبها شديد وذلك في تلال الجبال
احيانا وقد لا ينعقد بل تبقى بخارا ملتصقا بالارض الى ان يتحلل بالتسخن
ويسمى ضبابا وان كانت رقيقة فانها لرقتها اما ان تتحلل وتنقلب
بالكلية هواء وهذا القسم لم يعتبر ولم يوضع له اسم واما ان تنزل
منها اجزاء مائية رشية غير منجمدة وهي الطل او منجمدة وهي الصقيع
ومنها الرعد والبرق والصاعقة وحدوثها بسبب ان الابخرة
والادخنة اذا تصاعدتا معا الى كرة الزمهرير وانعقدت الابخرة
بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين السحاب ما كانت
تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها
الارضية وعودها الى ميلها الطبيعي بزوال السخونة وانفصال الاجزاء
الهوائية عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا يحصل به الرعد وان وقع
اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت منه نار مثل
ما يشتعل من اصطكاك الزند والحجر فان انطفت تلك النار في الجو
عقيب اشتعالها بلا تراخ لكمال رقتها فهي البرق وان تشبثت
باجزاء ارضية مجتمعة متحصلة من الدخان فيها دهنية او كبريتية
نزلت تلك الاجزاء الغليظة مشتعلة فتحرق ما يلاقيه وساقه ربما

من الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وذكر لحدوثها اسبابا اربعة
احدها ان السحاب او الثقيل لشدة تكاثفه بالبرد واندفع الى جهة السفل
فيحصل فيه الريح اما لاجل ان السحاب يصير بنفسه ريحا بواسطة
انه يتسخن بالحركة ويتحلل في اثناء الحركة اجزاؤه المائية ويصير كله هواء
متحركا وهو الريح واما لاجل ان الهواء الملاقي له يتموج عند اندفاعه
الى جهة السفل ويسري هذا التموج فيما وقع في سمت الاندفاع من
الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان التموج فيه وثانيها
اندفاع السحاب من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب تموج الهواء الواقع
في سمت اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاي سبب
يعرض للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب في موضع واحد وتزاحمها ازدحاما
فيندفع ابعاضها بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب مختلفة القوام
فيندفع الكثيف الى الرقيق الى جانب حسبما يقتضيه وضع وقوعهما ونحوها
وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن في ناحية اذا تخلخل وازداد
مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من حيز الهواء المجاور له فينحي هذا
الهواء المجاور له عن حيزه ضرورة امتناع التداخل الى حيز هواء آخر
مجاور له وهكذا يسري المدافعة الى حيث تسري فيحصل الريح ورابعها
نزول الدخان لثقله وتدافع الهواء الواقع في سمت نزوله بحسب

اعلم ان الاحساس بقوس قزح على ما قالوا انه توقف على امور كوقوع الاجزاء الرشية الشفافة
فوق الافق في مقابلة الشمس قريبة من الافق وكونها متقاربة لترى متصلة وغير متصلة لئلا تنزل
وكونها قدام جسم كثيف ينعكس عنها الاشعة الواقعة عليها وكونها بحيث ينعكس الشعاع
البصري من كل واحد من تلك الاجزاء الى الشمس بحيث يتساوى زاويتا الشعاع والانعكاس
وهذه الامور كلها ظ يعلم بادنى تامل بل بديهة الا هذا او الامر الذي سنذكره فانها تحتاج
الى بيان ونحن بعون الله وحسن توفيقه نبين كلا منهما على وجه لا يبقى منه للناظرين
حجاب ولا للبصر نقاب لما الذي سنذكره فسنذكره واما هذا فاعلم بان الناظر
اذا نظر الى كل واحد من تلك الاجزاء ووصل بينهما الشعاع البصري الى ج منه حصل منها كل زاوية
اذ كل جسم وان كان قطره كان فيه نقطة فاذا وصل طرف الخط البصري لا بد وان ينطبق
على نقطة منه وبين نقطة آخر فوقه وتحته فيحصل زاوية لا محالة يحيط بها احد ضلعيها هذا
الخط والآخر نقطة ذلك الجسم فهذه الزاوية الحاصلة هي زاوية الشعاع وكذا بين كل جزء
وبين الشمس خط مستقيم ضرورة تقابلهما ولا شك في وقوع زاوية بين هذا الخط وبين نقطة
ذلك الجزء ايضا فوقه وفي وقوع زاوية اخرى بينه وبين خط البصر وهذه لا حاجة
بنا اليها واذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الشعاع البصري الواقع على كل جزء
من تلك الاجزاء اذا انعكس الى الشمس على قياس ما عرفت لزم حصول زاوية بين
الخط المنعكس وبين نقطة ذلك الجزء بلا شبهة فهذه زاوية الانعكاس فيجب
ان ينطبق الخط المستقيم الشمسي وزاويته على زاويته وان تساوى هذه الزاوية
زاوية الشعاع البصري وكونها واقعة على هيئة الاستدارة لو ادرنا الخط الشمسي
الواصل الى واحد منها على قطر الافق الى ان يدير دائرة ارتفاع الشمس لوقع طرفه
على جميعها معرفته موقوفة على معرفة دائرة ارتفاع الشمس والافق وقطره ومرآة بواسطة
الارتفاع



اختلف الحكماء في الآثار الظاهرة في جو العالي كالهالة وقوس قزح هل هي خيالات ام لا
ومعنى الخيال هو ان يرى صورة الشيء مع صورة شيء يظهر له كالمرآة فيظن ان الصورة
حاصلة فيه وليس كذلك في نفس الامر فذهب المشاؤون الى انها خيالات فاثبتوا البيانها
مقدمات لا بد لبيانها قبل الشروع فيه الاولى الشعاع يمتد متصلا من ذي الشعاع الى
ما قبله من غير تراكم وانقطاع في موضع من ذلك الامتداد الثانية انه اذا وقع من جسم
مضيء على جسم صقيل انعكس ذلك الضوء من الصقيل الى جسم آخر وضعه من الجسم الصقيل
كوضع المضيء من الصقيل بشرط ان لا يكون جهته مخالفة الجهة المضيء والجهة المخالفة
كما اذا كانت خلف الصقيل والزاوية الحادثة على سطح الصقيل بين خطي الشعاع
والانعكاس يسمى بالزاوية الاولى واذا توهم واذا توهم سطح يمر على الزاوية قاطعا للصقيل
يحدث عن جنبي الزاوية الاولى زاويتان احدهما وهي التي تلي المضيء زاوية الشعاع
والاخرى زاوية الانعكاس وهما متساويان ولنعمل لذلك شكلا يسهل منه
تصوره فليكن دائرة ب ج د هي الجسم المضيء ودائرة د ه هي المرآة وخط د ه وترها
ودائرة ح ز هي الجسم الآخر الذي وضعه لم وخط ... هو الخط الشعاعي الواقع
من الجسم المضيء على سطح المرآة وخط ط ... هو الخط الشعاعي المنعكس من المرآة الى الجسم الآخر
الذي وضعه من المرآة كوضع الجسم المضيء من المرآة وخط ح ط هو الخط الشعاعي القائم على سطح
المرآة وزاوية ... ط د التي تسمى زاوية الشعاع مساوية لزاوية ... ط ه التي هي زاوية
الانعكاس والا لما كان ارتفاع المضيء مساويا لارتفاع الانعكاس والامر كذلك كما يشهد به
الحس والتجربة هذا اذا كان الخط الواقع من الجسم المضيء على سطح المرآة غير قائم عليه واما اذا كان
قائما عليه كخط ح ط فانعكاس الشعاع ايضا يكون
على ذلك الخط بعينه المقدمة الثالثة ان الحال في انعكاس
البصر كالحال في انعكاس الضوء لانا اذا فرضنا
خروج خط شعاعي من وسط الحدقة الى المرآة فلا يخلو اما ان
يكون ذلك الخط الشعاعي قائما على المرآة او لم يكن فان
كان قائما عليها انعكس الخط الشعاعي على الرائي وان لم
يكن قائما عليها انعكس الخط الشعاعي الى كل شيء وضعه
من المرآة كوضع الحدقة منها ورأى كل ما هو الحاجب
اعني الخط الشعاعي والخط المنعكس
في المرآة وكل ما ليس كذلك فلا يراه

المقدمة الرابعة ان المرآة اذا كانت صغيرة جدا لم يظهر فيها اشكال المرئيات بل الوانها
لان الجسم لا يرى شكلا الا وهو يحتمل القسمة الحسية فلا يبقى في الحس لا يرى شكلا وان كان منقسما
بحسب الفرض نعم ان كان المرآة واحدة فقد يعجز البصر عن ادراك ما يؤدى من اللون ايضا فاذا اتصل
المرايا الصغيرة وتلاقت ادى كل واحدة منها اللون ولم يؤد واحدة منها الشكل ولو
انها مع ذلك الاتصال كانت متحدة لادت اللون والشكل معا كما يدل عليه التجربة المقدمة
الخامسة ان المرآة اذا كانت ملونة لا يؤدى لون المرئيات كما هو بل لونا متوسطا بين لون
المرآة والمرئى المقدمة السادسة صور المرئيات غير منطبعة في المرآة والا لكان
لتلك الصور مقر معلوم معين في المرآة ولا ينتقل بانتقال الناظر فيه والمرآة ساكنة وكل
واحد من اللازمين باطل بل ادراكها على سبيل الخيال كما بينا المقدمة السابعة الجسم
الصقيل الذي يقع عليه شعاع البصر اذا كان شفافا ووراءه مشفا آخر بالفعل
لم يمكن ان يرى عليه هذا الخيال وان رئى عليه هذا الخيال لم ير ما وراءه ولم يكن مشفا بالنسبة
الى ما وراءه وان كان وراء المشف جسم ذو لون يحدده ادى اللون وان لم يكن وراءه جسم
لم يؤده المقدمة الثامنة اذا كانت النسبة بين المرئى واجزاء المرآة والمرئى واحدة كانت
الزوايا الحادثة من الخطوط المتوهمة الخارجة من البصر الى اجزاء المرآة ومنها الى الشئ
ذى الشبح المستدير فهذه جملة ما يحتاج اليها من المقدمات وبراهينها مذكورة في علم المناظر
فاذا عرفت ما تلوناه عليك سهل عليك تصور ما في الشرح قوله يكون تلك الاجزاء على
وضع اى نسبة لينعكس الشعاع البصرى عن كل منها اى من تلك الاجزاء المعقولة
الى سطح الشمس المرئى بان ينطبق الناظر بابان لانعكاس الشعاع
وبالمباينة لتنبر في كلام المصنفين والانطباق ههنا بمعنى الوقوع قوله على الخط المستقيم
الواصل بينه اى بين كل واحد من الاجزاء وبين الشمس بحيث ينطبق اى يتحد
زاوية الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور اى الخط
المستقيم الذى هو خط الانعكاس بعينه مع الضلع الآخر لزاوية الانعكاس وهو
الخط الحاصل من الاجزاء وصورتها هكذا

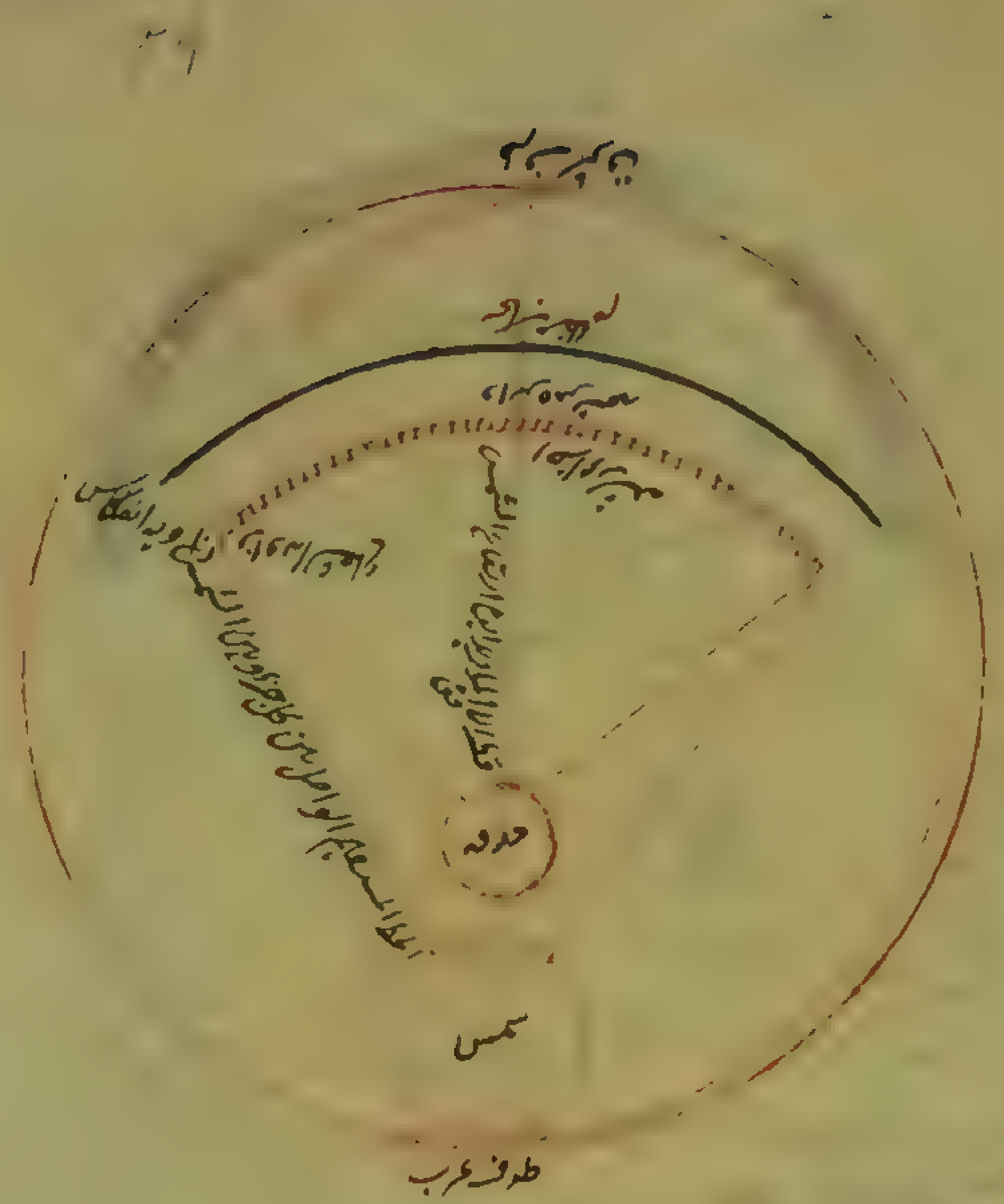


قوله وادرنا اى الخط المستقيم على قطر الافق المار بدائرة ارتفاع الشمس دائرة
ارتفاع الشمس تسمى ايضا بالدائرة السمتية وهى دائرة عظيمة تمر بسمت الرأس
والقدم وبطرف الخط الخارج من مركز العالم الى سطح الفلك الاعلى مارا بمركز
الكوكب او الشمس والافق دائرة عظيمة يفصل بين ما يرى من الفلك وما لا يرى وقطعها
الخط الواصل بينهما المار بمركزها قوله عنه من تلك الاجزاء الا استدارة هيئة تلافيها
قوسا من دائرة فيرى صفة قوسا من النصف عنه اى ترى عند
قرب الشمس من الافق منخفضة صفة بعد صفة لقوسا عنه اى عن النصف
بحسب ارتفاعها اى ارتفاع الاجزاء مختلفة الالوان صفة اخرى لها

بتمامه

فالافق دایرة عظیمة تفصل بین ما یری من الفلک وبین ما لا یری وقطباها الراس والقدم ودایرة ارتفاع الشمس وتسمی الدایرة الشمسیة ایضا دایرة عظیمة تمر بسمتی الراس والقدم وبطرف الخط الخارج من مرکز العالم الی سطح الفلک الاعلی مارا بمرکز الشمس فما بین طرف الخط والافق منها یسمی ارتفاع الشمس اذا کانت فوق الافق وانحطاطها اذا کانت تحتها ولذا یسمی دایرة الارتفاع ویقطع هذه الدایرة دایرة الافق منقطعین متقابلتین حسب انتقال الشمس یسمی کل منهما نقطة السمت وما بینها وبین احدی نقطتی المشرق والمغرب من الافق یسمی قوس السمت ولظهورها بها یسمی الدایرة السمتیة والقطر حظ بنصف الدایرة وما یقسمها منصفا اولا فهو قطرها فقطر الافق المار بدایرة ارتفاع الشمس الخط الواصل من نقطة السمت الی نقطة السمت واذا عرفت هذا عرفت ما قلنا بحیث لو ادرنا الخط اه فاذا تمت الامور ونظر الانسان الی تلک الاجزاء انعکست الاشعة منها الی الشمس فیری کل منها ضوءها دون شکلها لصغرها فتری قوسا قریبة من نصف دایرة مختلفة الالوان لاختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر من تلک الاجزاء کما هو معلوم من النظر الی المرآة الملونة فهذا هو البیان الاجمالی الکافی المناسب لما التمسه الاخوان ومن اراد الزیادة فعلیه بممارسة الکتب وان اردت ان تری ما ذکرنا رأی عین فعلیک بمطالعة هذه الصورة تقف علیها بقدر ما یمکن ان یتصور فی السطح وادم النظر الیها فانک کلما زدت نظرا وامعانا زادت حسنا واحسانا هذا ما قاله الحکماء علی ما اشرنا الیه واما نحن فالاولی بنا اتباع المتشرعة ان نحترز عن امثال ذلک حتی انهم قالوا لا ینبغی ان یقال القوس السماء قوس قزح فان قزح اسم الشیطان

والله الهادی الی سواء الطریق مولانا حسام الدین التوقاتی

تمت الکتاب بعون الله الملک الوهاب

بزرگ استند قشنگ لطیفه ایرشتر اکر کلته قوس قزح استینه به چار دهک

دایره قوس قزح

حيث ما قلناه في نزول السحاب بعينه من الريح فرب تقال له السموم
وهو ريح حارة فيها ثمرة تشعل النيران لاختلاطها باجزاء تشتعل
قيل انها من بقية مادة الشهب وقد يحصل السموم بمرور الريح على ارض
غلبت عليها الحرارة فيكتسي منها حرارة متعفنة محرقة تنشج اعضاء الحيوان
بالتعفن عند الاصابة ومنها قوس قزح وسبب الاحساس بها وقوع
اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متحدة بالاتصال فوق الافق في مقابلة
الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية الشرق من الافق كانت تلك الاجزاء
في ناحية الغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة لتنعكس عنها الاشعة
الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم
فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة
عنها وحكاية الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع
تلك الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عندما يكون الشمس قريبة من الافق
غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها تتحلل
سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس ويكون تلك الاجزاء على
وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق
الشعاع المنعكس من كل واحد منها على الخط المستقيم الواصل بينه
وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع

الله اكبر اى صنم حسنكا حيران اولمشم   قوس قزحدن قاشلرك تیرینه قربان اولمشم
فرقت چکمين عاشق وصالوك قدرنی بلمز   جیله اولمین واصل وصالوك قدرنی بلمز
مدور نقطهٔ خالوك بيلك تك عينه قوندردوم   بيلكسز قلسون اول كوزكم بو خالوك قدرنى بلمز
خیالوكدن كزن هركم برقدی اوزكه منظوره   بو معنیدن اى جانكم خیالوك قدرنی بلمز

على الزاوية التي تحيط بها الخطا المذكور مع الضلع الآخر لزاوية الانعكاس وتكون
تلك الاجزاء واقعة على هيئة الاستدارة بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا
مستقيما الى الواحد من الاجزاء واديرناه على قطب الافق لما ريد دايرة ارتفاع
الشمس مرت الدايرة المرتسمة من طرفه الكاين عند الجزء المذكور على جميع
تلك الاجزاء فاذا اتفق جمع تلك الاجزاء وجمع تلك الاجزاء على الشرايط المذكورة
واستدبر الانسان الشمس ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة
عليها الى سطح الشمس فيؤدي كل منها ضوء الشمس دون شكلها اذ لو ادى
كل منها شكل الشمس لاحس من كل منها بشكل الشمس بتمامه كما يحس في كل من
المياه الكاينة في الاواني المختلفة والسبب في ان كل واحد منها لا يؤدي
شكل الشمس بل ضوءها هو ان كل واحد من تلك الاجزاء جرم كالمرآة الصغيرة بالنسبة
الى قرص الشمس والمرآة اذا صغرت جدا بحيث لا تحيط قاعدة الشعاع المخروطي
المنعكس عنها بسطح المرئي بل بشيء من السطح او بشيء خارج عنها فانها لا تحكي
شكل المرئي بل ضوءها ولونها فقط فيرى من تلك الاجزاء الاستدارة
هيئة تلالؤ بها قوسا من دايرة قريبة من النصف عند قرب الشمس
من الافق متنقصة عنه بحسب ارتفاعها لان الاجزاء التي تنعكس منها
الاشعة الى الشمس مع الظرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاط
ضوء الشمس مع اللون الظاهر لتلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا تحكي لون

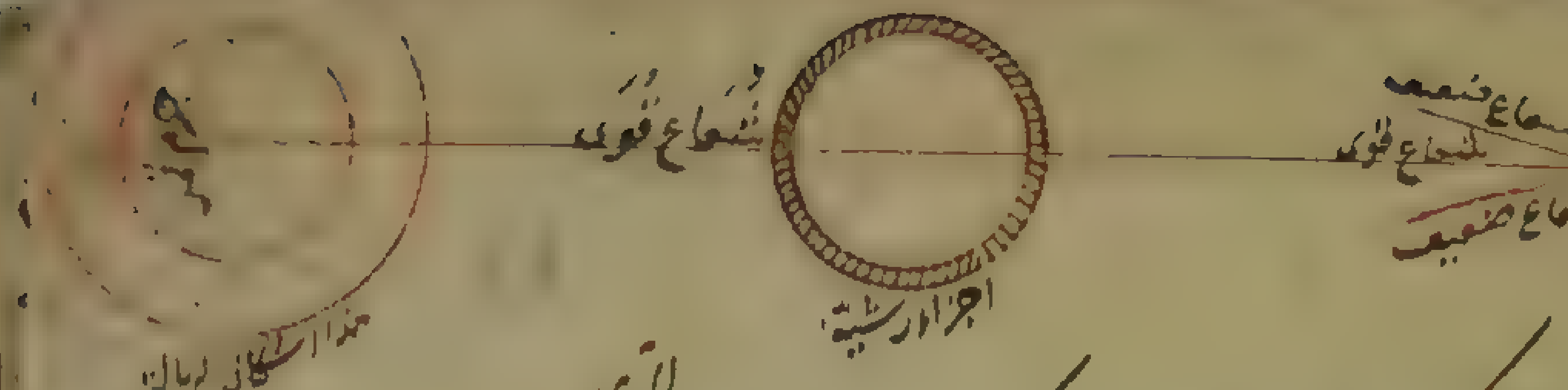


المرئي كما هو بل يؤدي لونا مركبا من لون نفسها ومن لون المرئي
فان الناظر في المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة يدل عليه
التجربة فيحدث القوس المذكور مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها وهي
قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا اجزاء رشية
صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وقعت بين الناظر
والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر ووقع الشعاع المخروطي
الخارج عن الرطوبة الجليدية على تلك الاجزاء الرشية نفذ سهم الشعاع
المخروطي مع ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على
جرم القمر فيرى بها جرم القمر وما وراء ذلك الشعاع القوي النافذ
من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه على هيئة الاستدارة على ما يساوي
نسبته الى جرم القمر واحدة من تلك الاجزاء الرشية انعكس من تلك الاجزاء
الى القمر فيؤدي كل منها ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا من العلة في قوس
قزح فيرى من تلك الاجزاء دايرة مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة ومنها
الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل
في تصاعده الى كرة النار اشتعل ان كان وكان الدخان غير متصل
بالارض وكان لطيفا يتقلب كله بعد الاشتعال نارا اشتفافية فيموت
عن الحس لشفيفها ويظن انها انطفت وهو الشهاب وان كان غليظا

يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكواكب ذوات الاذناب
وعلامات اخر حمر او سود ما يليه وان كان متصلا بالارض ينزل
الاشتعال فيما فيه من اجزاء الدخان على الاتصال الى الارض نزول
اشتعال دخان السراج المنطفي عند وصوله الى شعلة سراج آخر
فوقه على الاتصال الى السراج المنطفي ويشتعل ثانيا ويسمى هذه النار
النار المحرقة لاحراق الاجسام الكاينة في مواضع نزولها بها واما
التي تحدث في الارض فالمذكور منها هو الزلزلة وانفجار العيون
واما الانفجار فسببه ان الابخرة المتكونة تحت الارض اذا كثرت الى جانب
واصابت من برد الارض ما يعقدها مياها مختلطة باجزاء بخارية فربما
تجد تلك المياه منافذ من الارض فتخرج عنها وربما انشقت الارض
عنها لكثرتها وقوة الابخرة التي معها فان كان لتلك المياه مدد من
جهة التواصل والتعاقب بحيث كلما نبع منها شيء حدث عقيبه
شيء وهكذا على الاتصال فهي العين الجارية والا فالخارج منها
في موضع غاير من الارض غير زايد في القدر لانقطاع المدد عنه وهو
العين الراكدة واما الزلزلة فسببها ما يحتبس في الارض من بخار او دخان
او ريح كثيرة المقدار فيتحرك طالبا للخروج ولا يجد منفذا يخرج منه
اما لاستحصاف ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس فيه وضيق المسام

الارضية فتحرك قطعة من الارض تحريكا فربما يؤدي الى انشقاق الارض
فيسمع صوت هايل من انشقاقها وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة
او مياه مختلطة باجزاء خارجة من الارض واعلم ان القوم لا يزعمون
انحصار اسباب الحوادث المذكورة فيما عدوه منها بل غاية سعيهم في ذلك
ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس او التجربة لا غير وفي الجائز
ان يكون لكل منها اسباب اخر سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم
لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان
يكون لها من الاسباب ما لا تفي بدركه العقول البشرية الموصوفة
بالقصور وانما يحيط بكنهه من هو عليم بذات الصدور (وقال) فصل
في المعادن اذا اول كل جسم مركب من العناصر فمن شان صور نوعية
حفظا لتركيبه عنها اجزاؤه العنصرية المستدعية بطبايعها الى الانفكاك
عنه وان لم يصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصور
المعدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ
التغذية والتنمية لا غير وهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات
وان صدر عنها الحس والحركة الارادية مع ما يصدر عن النفس النباتية
فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها حيوان والحيوان ان تعلق به
نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك الكليات فهو الانسان والا

فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذه التقسيم بان المرجان
له نماء كنماء الاشجار مع انه عد من المعادن وكذا النخيل بل الا
الاشجار كلها معدوده من انواع النبات مع ان لها حركات كانها
اراديه فان بعض الاناث من النخيل يميل الى بعض الذكور منها ميلا
عشقيا ويتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب الماء
واغصانها تميل عن الجدار الواقع في سمتها كانها واما عدم
كون ازوبا والمرجان في الاقطار تطرق التشبيه وكذا عدم كون
حركات الاشجار بالاراده والا كانا يحتملين فليس بمقطوع بهما
فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنماء ولا بكون الشجر عادما للحركة
الاراديه فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال المركب ان تحقق كونه
ذا حس وحركة اراديه فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو
النبات والا فهو المعدن فعلى هذا يكون المعدن اسما لمركب
لم تثبت له نفس الى ان ما لعام المتيقن في سائر انواعه حفظ التركيب
وهو جنس تحته انواع كثيرة يتكون كلها من الابخرة والادخنة المحتبسة
تحت الارض واختلاف تلك الانواع لاختلاف موادها من الابخرة والادخنة
كمية وكيفية واختلاف الكيفية على الاختلاف الاستعدادات في موادها و
في سائر اجزاء العلل الباقية لتكونها فتلك المواد عند التركيب ان غلب

غلب عليها البخار تولد منها اليشم والبلور والياقوت والزيبق
والرصاص وغيرها من انجماد الشتاء وفي عد الزيبق والرصاص
من هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجساد السبعة التي
تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت على ما سيصرح به الان ولانه لا
شفيف فيه واما الزيبق فلانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه متولد
من جسم مائي خالطه اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة
بحيث لا يوجد في شيء من الاول وهو منفتى بخلاف من الاجزاء الكبريتية
كالقطرات المنثورة على تراب في غاية التسحق غاية التسحق
بحيث يصير كل قطرة منها منفصلة بخلاف تراب يحفظها وان
غلب عليها الدخان تولد منه الملح والزاج والكبريت والنوشادر
ثم اختلاط الزيبق والكبريت على انحاء مختلفة يتولد الاجساد السبعة
المتطرقة وهي الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص
والاسرب والخارصيني وهذا القدر في الكلام ههنا كلام اجمالي اقتصر
عليها المص وتفاصيلها مذكورة في المطولات فمن اراد بها فليطلبها
ثم واعلم ان احكام هذا الباب ليست من الاحكام التي تعلم
بالبرهان بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس والتجربة لا غير
فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما من

دونه مقتضا رأى أضره فيها تقليد لمن لم يبرع ويتوق من أصحاب الحدس
أو التجربة وإيراد ما ولعلها في كلامه على سبيل الحكاية عنه فلهذا فتقنيا
أثر المص في الميل إلى الاختصار والتجنب عما لا يفيد من الإكثار
في النبات أي النبات جسم مركب لصورة نوعية أثرها المتيقن
أن يميل لأنواع التنمية والتغذية مع حفظ التركيب والمص عبر عنها
بلفظ القوة حيث قال وله قوة عديمة الشعور إذ الصورة النوعية
يطلق عليها القوة باعتبار كونها مبدأ الفعل أو الانفعال وحكم
عليها بأنها عديمة الشعور ذهابا منه إلى التقسيم المشهور اللهم إلا
أن يعني بعدم الشعور عدمه بنفسه على ما ذهب إليه أهل التحقيق وأنها
تصدر عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الأقطار على التناسب
الطبيعي المسماة نموا والأفعال المختلفة كالجذب والإمساك وغيرهما
بالآلات المختلفة الجاذبة والماسكة وغيرهما وهذه الصورة
النوعية هي النفس النباتية المؤثرة بأنها كمال أول لجسم طبيعي آلي من
جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته أو صفاته
والأول أعني ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال الأول لتقدمه
على النوع ومنه الصورة النوعية لأن الصورة الجسمية مع الهيولى
طبيعة جنسية ناقصة غير متحصلة إنما تحصل وتكمل نوعا بانضمام

بانضمام الصورة النوعية إليها والثاني أعني ما يكمل به النوع في صفاته
وهو ما يتبع النوع من العوارض هو الكمال الثاني لتأخره عن النوع والمراد
بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي ما يكون له قوى مختلفة هي الآلات في صدور
الأفعال المختلفة عن صورته النوعية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى
متعلق إلى قوله آلي أي آلي حصلت آليته المعينة من جهة الأمور
المذكورة لا من غيرها والحصر مستفاد من القرينة الحالية لا نزد بصدد تمييزها
عن الحيوانية والإنسانية والتمييز إنما تحصل بالحصر لاشتراك النفوس
الثلث في الأمور المذكورة فالكمال بمنزلة الجنس يتناول كل كمال وقوله
أول يخرج الكمالات الثانية ما كان منها لا يسمى نفسا وقوله لجسم طبيعي
احتراز عن الصورة الكمالية للأجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة للسرير
وقوله آلي احتراز عن صور البسائط والمعادن وقوله من جهة ما يتولد
احتراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة فحصل من ذلك أن النفس
النباتية لها قوى ثلث هي الآلات في صدور الأفعال المذكورة
من النفس النباتية أحدها الغاذية وهي آلة التغذية وثانيها النامية
وهي آلة التنمية وثالثها المولدة وهي آلة التوليد فالغاذية هي التي
تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها إلى جوهره فتلتصق به فتجبر
وكذلك التصق بدلا عما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية والهواء

الحاصلة من الحركات التي لا تختص عنها والنامية هي تجعل المحل زايدا في
اقطاره الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو
زيادة كاينة على تناسب طبيعي اي يكون الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار
الثلثة على نسبة تقتضيها طبيعة المحل فقوله في الاقطار الثلث احتراز عن
الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية
في بعض الاقطار الثلثة توجب النقصان في بعض آخر وقوله الى ان يبلغ غاية
النشو احتراز عن السمن فان معنى هذا القيد كون البلوغ الى غاية
النشو غاية للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ
الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو وهذه الغاية لا
يحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي
ليست على المجرى الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة
في السمن ليست على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى قوله الى ان يبلغ غاية
النشو للاحتراز عنه اللهم الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح
لا للاحتراز والمولدة هي التي تفرز من المحل جزءا وتجعله مادة شخص آخر من
نوعه بتهيئته لقبول صورة النوع والقوة الغاذية تخدمها قوى اربع
وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائي انما يصير
غذاء اذا استحال من صورته الى صورة الجسم المغتذي فانه بدون الاستحالة

الاستحالة يمتنع ان يصير جزءا من المغتذي فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى الموضع
من المغتذي يحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة ومدة الاستحالة لا يحصل
دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتحرك فيها الى ان يحصل له الاثر
صورة المغتذي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة زمانا يحصل
فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه لقبول اثر
الغاذية من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي ليس جميع
اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المغتذي بل ينفصل منه في كل دفعة ما لا
يصلح ان يصير جزءا من المغتذي وبقاء تلك الفضول في المغتذي تضره
من جهة تقتضي الثقل والتمدد فلا بد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول
وهي الدافعة والنامية تشتغل فعلها الى آخر سن النمو وبعد ذلك تتوقف
عن فعلها واما الغاذية فيفعل فعلها الى ان تعجز عنه فيؤدي الى فساد
التركيب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها المص
من شانها تصوير المادة التي تنفصلها المولدة بصورة نوع المحل حتى يحصل
المتولد بالفعل والتقسيم التام ان يقال القوة النباتية اما ان يكون
فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاولى اما ان يكون اثرها النماء
وهي النامية او الاغتذاء وح اما ان يكون فعلها التغذية وهي الغاذية
او ما يتبعها من الجذب والامساك والهضم والدفع وهي الخوادم
الاربع للغاذية والثانية اما ان يكون فعلها تحصيل مادة المتولد وهي

المولدة او تصويرها وهي المصنوعة قال فصل في الحيوان
وهو مخصوص بالنفس الحيوانية اقول الحيوان جسم مركب اختص من
بين المركبات بالنفس الحيوانية التي تشارك النفس النباتية في افعالها و
وتمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركات الارادية وعرفها بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد
الاخير اعني قوله من جهة ما يدرك الخ يخرج بمنطوقه النباتية وبالمفهوم
عنه بالتقريب الحالة النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية هو ما ذكرناه
في النفس النباتية بعينه فلا نعيده وللنفس الحيوانية باعتبار ما يخصها من الآثار
قوتان احديهما القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما
حواس ظاهرة تدرك الامور المادية المتعلقة بها او باطنة تدركها لا معها
فالحواس الظاهرة خمس الاول حاسة السمع وهي قوة تحملها العصب
المفروش في مقعر الصماخ من شانها ادراك الاصوات والحروف والاصوات
كيفية تحدث في الهوا من تموجه بسبب قرع عنيف
او قلع هو تفريق عنيف والحرف هيئة عارضة للصوت يتميز بها
صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع للاحتراز عن تميز
بها صوت عن صوت آخر مثله تميزا لا في المسموع كالطيب والملائمة
الطبع فان الصوت الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان
لا بالسمع وهذا التعريف اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه

قوله في الجلد كله والاولى ان يقال في اكثر البدن لئلا يتوهم

عليه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت
مع الهيئة ولعل الصواب ما ذكره المعترض له الصوت والحرف كلاهما
مسموعان فلو كان الحرف هي الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع
عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان آنما
انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى النظر الثانية حاسة
البصر وهي قوة تحملها العصبتان المجوفتان النابتتان من مقدم
الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المتشعبتان الى العينين
من شانها ادراك الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة
تحملها العصبتان الزائدتان النابتتان في اقصى الخيشوم الشبيهتان
بحلمتي الثدي من شانها ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق و
هي قوة تحملها العصب المفروش على سطح اللسان من شانها
ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي قوة تحملها العصب
السارية في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والملاسة والخشونة واللين والصلابة والثقل والخفة
واللزوجة والهشاشة والحواس الباطنة ايضا خمس الاول الحس
المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ ينتهي اليه جميع
الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة كانها عين تنشعب منها خمسة

انهار واستدل على مغايرتها للحواس الظاهرة بان القطرة النازلة
ترى خطا مستقيما والنقطة الدايرة بسرعة خطا مستديرا وليست
رؤية الخطين المذكورين بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن البصر
بعد الحضور حتى يمكن القول بانهما في الخيال بل بطريق المشاهدة
وشهادة الخطين المشاهدين ليسا في الخارج ضرورة ان ليس في
الخارج الا القطرة والنقطة ولا في حاسة البصر اذ هي لا تدرك الا المقابل
فهما اذن في قوة اخرى يحصلان فيها باتصال ارتسامات صورتي
النقطة والقطرة فيها عند كونهما في حدود المسافة بحسب اتصال تلك
الحدود واما القدح في ذلك الاستدلال بتجويز اتصال تلك الارتسامات
في البصر ومنع زوال الارتسام بزوال المقابل بمنع اشتراط المقابلة
في الاحساس البصري فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه انكارا للامر الضروري
وان كان القائل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة والثانية الخيال وهو
قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من الصور المحسوسات بعد غيبوبة
المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو خزانة
للحس المشترك ومحلها مؤخر البطن الاول من الدماغ واستدل على
مغايرتها للحس المشترك بان الصورة المحسوسة بالحس المشترك تبقى محفوظة
بعد غيبتها عن المادة وذلك ظاهر لكل احد بالوجدان فهنا قوة حافظة

اعلم ان الدماغ ثلثة ابطن وفي مقدم البطن الاول الحس المشترك

حافظة للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور والمدرك
بها لا يحفظها لان الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك شيئا واحدا
او ليس واحد منهما شيئا سوى الارتسام فيدوم الادراك بدوام
الحفظ ويمتنع الذهول ولتشكك في ان حافظ الصور اذن قوة اخرى
مغايرة للحس المشترك وهي الخيال والتعويل على هذا الدليل بانا لا نسلم
لزوم كون الحافظ للصور قوة فجاز من الجائز ان يكون استحفاظها
في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول بسبب
اتصالنا بذلك الغائب فانه اذا حصلت لنا ملكة الاتصال تحصل لنا
التذكر بالاتصال به واذا زالت عنا ملكة الاتصال زال التذكر بالكلية
والسهو والنسيان وهذا الاعتراض مثل الاول في السقوط فان الغائب
الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول
باطل لان المفارق لا ترتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية
وكذا الثاني لانه لو امكن ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا
بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلانه
ذلك لا يخفى على احد الثالثة الواهمة وهي قوة محلها آخر التجويف الاوسط
من الدماغ من شانها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة
زيد وسخاوة عمرو وهذه القوة هي التي تحكم في الشاة بان الذئب

مهروب عنه فيوجب ان ينفر عنه وان الى لا معطوف عليه فيوجب ان
ينعطف عليه ومنها القوة الحاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة اياها
استخدام العقل القوى العقلية بأسرها والرابعة الحافظة وهي قوة
محلها التجويف الاخير من الدماغ من شأنها حفظ ما يدركه الوهم من
المعاني الجزئية وهي خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك والخامس
المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ من شأنها
التصرف في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب الصور بعضها
ببعض مثل ان تتصور انسانا ذا رأسين وجناحين وتفصل بعضها
عن بعض كما ان تتصور انسانا عديم الرأس وتركب المعاني بعضها
ببعض مثل ان تتصور صداقة زيد مع سخاوته وتركب بعض الصور
ببعض المعاني مثل ان تتصور سواد عمرو مع عداوته وجمال بكر مع
صداقته ومنها القوة يستعملها العقل تارة والوهم اخرى وبالاعتبار
الاول تسمى مفكرة لتصرفها في المواد الفكرية وبالاعتبار الثاني تسمى متخيلة
لتصرفها في الصور الخيالية واختصاص القوى المذكورة بمواضعها المعينة
مستفاد من اختلالها بعروض الآفة لتلك المواضع واما القوى المحركة
فاثنتان احديهما القوة الفاعلة والثانية الباعثة اما الباعثة فهي
قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء عند ارتسام صورة امر

63

امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على التحريك طلبا
لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء نافعا بالنسبة
اليه في نفس الامر او ضارا تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع للشوق
الى تحصيل المستلذ المسمى بشهوة وان حملتها على التحريك طلبا لدفع الشيء
المنافر عند المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا تسمى قوة غضبية
لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما القوة
الفاعلة فهي التي تشنج العضلات مرة للتحريك الانقباضي وترخيها
اخرى للتحريك الانبساطي على حسب ما تقتضيه القوة الباعثة

فصل في النفس الانساني الانسان مختص من بين المواليد
الثلثة بالنفس الناطقة المشاركة للنفس النباتية والحيوانية في افعالها الممتازة
عنهما بادراك الامور الكلية وصدور الاعمال الفكرية فلذلك عرفها كمال
كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية
فقولي من جهة ما يدركه الخ يخرج النفسين عن التعريف باقي الشيء
مشترك بين النوعات الثلثة من غير فرق وللنفس الناطقة باعتبار
ما يخصها من الآثار قوتان قوة عاقلة بها تدرك التصورات و
التصديقات البديهية والكسبية اي الامور التصورية والتصديقية
التي تحصل بالبديهة او الاكتساب وقوة عاملة بها تحرك البدن الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية على مقتضى رأي تخصها ومعنى قولنا على مقتضى

اراد تحقيقهما ان الافعال الجزئية انما تصدر من القوة العاملة بواسطة
ان الانسان يتفكر ويؤدي فكره الى رأي واعتقاد يختص بفعل من الافعال
الجزئية ويقتضي صدوره عن القوة العاملة فتحرك القوة العاملة البدن
الى ايقاع هذا الفعل على وفق مقتضى الرأي المذكور مثلا اذا تفكر الانسان
فتؤدي فكره الى اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا تتضمن مصلحة ما
اعتقادا يقتضي صدور المسافرة عنه حركت قوته العاملة بدنه الى
المسافرة على وفق مقتضى الاعتقاد المذكور وللقوة العاقلة مراتب
اي للنفس الناطقة باعتبار قوتها العاقلة وآثارها اربع مراتب
المرتبة الاولى الحاصلة لها في مبدأ الفطرة هي خلوها عن الادراكات
كلها لكن مع استعدادها لها والآلات اتصفت بها وتسمى في هذه المرتبة
عقلا هيولانيا لتشبهها بالهيولى التي هي في نفسها خالية عن الصور
كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية ان تحصل لها علوم بديهية واستعدت
بذلك لاكتساب النظريات استعدادا قريبا وتسمى عقلا بالملكة لما حصل
لها من ملكة الانتقال الى النظريات المرتبة الثالثة ان تصير النظريات
مخزونة عندها بتكرر الاكتساب بحيث تحصل لها ملكة الاستحضار
متى شاءت من غير تجشم كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل و
تسمى عقلا بالفعل اما لمسبوقية هذه المرتبة لحصول النظريات
بالفعل واما للتمكن للنفس من استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة

المرتبة الرابعة ان تصير المعقولات حاضرة عندها وهي تطالعها وتلاحظها
عيانا وهي العقل المطلق المستخدم لما سواها من المراتب على ما اشرنا
اليه من قبل وتسمى عقلا مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال
ثم ان العقل بالملكة الذي من شأنه الانتقال من البديهيات الى النظريات
ان كان في غاية القوة والملكة الاتصال بعالم الغيب بحيث
تحصل له النظريات بأسرها بطريق الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالفكر
الفكر يسمى قوة قدسية لتقدسه عن لوث العوائق الجسمية وتباعده عن
العلائق الطبيعية هذا الكلام في النفس الناطقة ومراتبها ثم انه اورد
بعد ذلك احكاما ثلاثة احدها ان القوة العاقلة ذاته مجردة اذ لو كانت
مادية لكانت ذات وضع لكنها تستحيل ان تكون ذات وضع لانه
لو كانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم اصلا او تنقسم لا سبيل الى الاول
لان كل ما له وضع من الجواهر وهو منقسم على ما مر في الجزء الذي لا يتجزى
ولا الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة لزم انقسامها لان الحال
في المنقسم لا بد وان يكون منقسما اذ الحال في احد جزئي المحل غير الحال
في الجزء الآخر وفيه نظر لان الحال في المنقسم انما يكون
منقسما ان لو كان الحلول سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال
بان الحال في احد جزئي المحل غير الحال في الجزء الآخر فليس بشيء لان
المغايرة انما تثبت ان لو ثبت انقسام الحال واثبات الانقسام
بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب وان كانت مركبة وكل مركب له بان

ينتهي تركيبه الى البسائط ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية
لزم انقسام تلك البسائط لان المركب اما ان يعقل بتعقل البسائط فان قيل
لم لا يجوز ان يتعقل المركب ببعض خواصه اللازمة لتلك المركب قلنا اما ان
يتعقل بسائطها او بخاصته فان تعقل بسائطه لزم انقسام تلك البسائط
بانقسام العاقلة وان تعقل بخاصته فتلك الخاصة ان كانت بسيطة لزم
انقسامها وان كانت مركبة فاما ان يتعقل ببسائطها فيلزم انقسامها
او بخاصة اخرى فيعود الترديد فيها فاما ان يذهب سلسلة التعقلات
الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى خاصة بديهية فتلك الخاصة البديهية
ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة فان عقلت
ذاتها كانت معقولة ببسائطها ولزم انقسامها فان تعقل المركب
بالذات لا يكون الا بتعقل بسائطه فان عقلت بغيرها لم تكن على نهاية
السلسلة وقد فرضنا انها نهاية لها هف وثانيها ان تعقل النفس ليس
بالالة الجسدانية اي القوة العاقلة التي للنفس ليست قوة جسمانية
اذ لو كانت القوة العاقلة جسمانية لزم ان يعرض لها الكلال الضعف
البدن عند كبر السن كما هو حال القوى الجسمانية من مبادي الاحساس
والحركات وليس كذلك اذ البدن وقواه يأخذ بعد الاربعين
في الانحطاط والكلال مع ان القوة العاقلة في ذلك السن تأخذ في الازدياد
واما اختلالها بالامراض او اخر سن الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة
بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المشارف تركيبها الى
المشارف الهلاك

الى الاختلال واشتغالها بذلك الاستغراق عن تعقلاتها واعلم
انه ينبغي ان يحمل القوة العاقلة في الحكم الاول على النفس الناطقة
لا على قوتها والا لكان الحكم الثاني تكرارا للاول ولخلا هذا المختصر عن مسئلة
تجرد النفس التي هي من مهمات المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع
آخر من المختصر ولكن هذا نادر الى وكذا في الحكم الاول اشارة خفية اليه
وثالثها ان النفس حادثة بحدوث البدن لانها لو لم تكن حادثة بحدوث
البدن لكانت موجودة قبل البدن والتالي باطل لانها لو كانت موجودة قبل
البدن وهي مجملة متعددة فامتيازها وتعددها قبل البدن
اما ان يكون بالماهية او بلوازم الماهية او بعوارضها المفارقة
عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاولان فلاشتراكها واستحالة
كون المشترك سببا للتعدد والاختلاف اما اشتراك الماهية
فظاهر والا لما اندرجت النفوس المتعددة في حد واحد ضرورة امتناع
اندراج المختلفات بالماهية في حد واحد واما اشتراك لوازم الماهية
فلاستلزام اشتراك الملزوم اشتراك اللازم اذ لولا هذا الاستلزام
لزم وجود الملزوم في بعض الافراد بدون اللازم وهذا يبطل
اللازمية بينهما وفي هذا الكلام نظر لانا لا نسلم ان النفوس المتعددة مندرجة
تحت حد واحد وانما يصح هذا الاندراج لو كانت لها ماهية واحدة
محدودة وهو اول المسئلة وكيف النفس محدودة وهي بسيطة
عندهم والبسائط لا تحد واما التعريفات المذكورة لها فمثل الرسوم

المذكور ههنا وقولهم النفس هي المشار اليها بانا فليست بحدود
بل هي رسوم على ما لا يخفى عند المتدبر واما الثالث فلان العوارض
المفارقة انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا تستحق
العوارض لان ما تستحقه الماهية لذاتها لا ينفك عن الماهية فيكون لازما
لا عارضا والقابل للنفس هو البدن لا غير فلو كان اختلافها قبل
البدن بالعوارض المفارقة لزم كونها مقارنة للبدن قبل حدوث
البدن وانه محال ان النفس لو كانت موجودة قبل البدن لكانت
لم تختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة قبل البدن فتكون حادثة
بحدوث البدن وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز ان تكون اختلافها بالعوارض
المفارقة الفائضة من الفاعل فان النفس وما يلحقها من اللوازم
والعوارض واللواحق كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان العوارض
المفارقة من المبدأ الفياض مشروطة بمقارنة القابل واختلاف استعداداته
وما يكون ههنا ذات المبدأ الذي هي فيضانه فهو لازم غير مفارق واعلم
ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا يتم هذه الحجة
لجواز اختلافها بمثل الابدان المتعلقة هي بها بالعوارض المفارقة
الحاصلة لها بالابدان السابقة الى غير نهاية والمص لم يتعرض له
ههنا تعويلا منه على ما سيأتي في آخر الالهيات من بطلانه ولما
قد تبين لنا الفراغ من شرح القسم الثاني الذي هو في الطبيعيات من هذا المختصر
بعون الله وحسن تأييده وتوفيقه فحان لنا ان نشرع في شرح القسم

الذي

القسم الثالث الذي هو في الالهيات مستوهبين من الله
التوفيق فيما املناه في اتمامه فان كنوز التوفيق لديه واعنة تحقيق
الآمال بيديه قال القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على
ثلثة فنون الفن الاول في تقاسيم الوجود اقول لما كان العلم الالهي
باحثا عن احوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها الى المادة
والموجود الغير المفتقر الى المادة اما ممكن الحلول في المادة كالامور
العامة او ممتنع الحلول والممتنع حلوله في المادة اما واجب الوجود
لذاته او لغيره رتب المص القسم الثالث الذي هو في الالهيات
من كتابه على ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام الثلثة
للموجود الغير المفتقر الى المادة وجعل الفن الاول في الامور
العامة وسماها بتقاسيم الوجود حيث قال الفن الاول في تقاسيم
الوجود لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود فان
الماهية بحسب الوجود تنقسم تارة الى الواحد والكثير واخرى الى المتقدم
والمتأخر واخرى الى القديم والحادث وكذا انقسامها الى الكلي
والجزئي ايضا بحسب الوجود فان الماهية يعرض لها الكلية بحسب الوجود
الذهني والجزئية بحسب الوجود الخارجي ورتب هذا الفن على فصول
قال الفصل الاول في الكلي والجزئي اقول لما كان من
المشهور فيما بين القوم ان الكلي امر واحد مشترك بين امور متكثرة
هي جزئياته حاول التنبيه على المعنى المقصود من هذا الكلام

فقال ليس معناه ان الكلي امر شخصي واحد بالعدد موجود في
كل واحد من الجزئيات بوجود واحد خارجي اذ لو كان كذلك لزم
اتصاف الشيء الواحد بالشخص في حال واحدة بصفات متضادة مثل
السواد والبياض وغيرهما من اتصاف بعض الجزئيات بالسواد
حال اتصاف بعض آخر بالبياض واتصاف بعض منها بالطول حال اتصاف
بعض آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة بل معناه انه معنى واحد معقول
حاصل في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات بمعنى ان هذا المعنى
المعقول في النفس لا يوجد في الخارج الا بوجود واحد من تلك الجزئيات
فاذا وجد اي واحد كان من الجزئيات لكان هو ذلك الكلي بعينه من
غير تفاوت اصلا فان قيل المعنى المعقول في النفس صورة شخصية في نفس شخصية
فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار
وكليته اعني مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال
للموجود الخارجي غير متأصل في الوجود فلا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين
هكذا افاد بعض الافاضل من اجاب عن هذا الاعتراض بان
الموصوف بالكلية ليس هو الصورة الشخصية الحالة في النفس الشخصية
بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة التي
هي مثال له لان الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي انما تتصور في المعلوم
دون الصورة الحالة ضرورة ان الصورة الحالة لازمة الحلول في النفس
بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان تكون عين الافراد في الوجود

الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم ان الكلي هو الصورة العقلية
فالمعنى بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة
فان لفظ الصورة كما يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على المعنى المعلوم
المتميز بها اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الجزئي فلا شك
انه موجود في الخارج مع مشخصات وهي العوارض اللاحقة للطبيعة
الكلية بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما وتلك
العوارض المشخصة امور زائدة على الطبيعة الكلية في الخارج لان نفس الطبيعة
ليس بتصورها غير مانع من وقوع الشركة فيها والشخص من حيث هو
شخص مانع منه ولولا ان التشخص امر في الشخص زائد على الطبيعة الكلية لما
كان كذلك قال وقيل في الواحد والكثير اقول عرف الواحد بانه الشيء
الذي لا ينقسم من الجهة التي يقال انه واحد اي من تلك الجهة وهذا
تعريف الشيء بنفسه فان الشيء باي جهة اخذ انما نعلم ان الواحد مقول
عليه من تلك الجهة ان لو عرف مفهوم الواحد فهذا التعريف يتوقف
معرفته على معرفة مفهوم الواحد فتعريف الواحد به تعريف الواحد
بالواحد وانه تعريف الشيء بنفسه والصواب ان يقال هو ما لا ينقسم
من حيث انه لا ينقسم وقيد بالحيثية ليندرج الواحد الغير الحقيقي فيه
فان الواحد الغير الحقيقي منقسم من بعض الوجوه فلا يصدق عليه
انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون التقييد وعند التقييد
لانه لا ينقسم من بعض الجهات فمن هذه الجهة يصدق عليه انه

الكلية م

لانه يعم ما كتسد ما كره يقيد اندراج الواحد الواقع الجنس في النوع المذكور
ثم الواحد اما ان يكون واحدا بالجنس كالانسان والفرس اللذين
اعتبرا واحدا بسبب اندراجهما في جنس واحد وهو الحيوان او
بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا واحدا بالاندراج في نوع واحد وهو
الانسان او بالموضوع كالقطن والثلج المعتبرين واحدا لكونهما موضوعين
لمحمول واحد وهو الابيض او بالمحمول كالكاتب والضاحك المحمولين
على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد وهو ما ليس بمعدود
مجتمع من احاد منفصل بعضها من بعض كزيد او بالاتصال وهو
المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء فان الماء من شانه
ان ينقسم الى اجزاء كل واحد منها ايضا ماء او بالتركيب وهو المنقسم
بالفعل الى اجزاء غير متشابهة كالبيت المركب من الخشب
والجدران والسقف واما ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي
لا انقسام فيه اصلا كالواجب لذاته وكالعقل الواحد والنقطة
الواحدة واما الكثير وهو الذي يقابل الواحد باحد من المعاني
مثلا الكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لم تندرج تحت
جنس واحد والكثير بالموضوع هو الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد
والكثير بالعدد ما يكون معدودا مجتمعا من الاجزاء من الاحاد المنفصلة
وعلى هذا القياس هذا ما ذكره المص في اقسام الواحد
والكثير وفيه انتشار وقد ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد

الواحد اما ان يكون اشياء متعددة او لا فان كان اشياء متعددة
فلا بد ان يكون لها جهة وحدة بها اعتبرت واحدة فجهة الوحدة اما
ان يكون مقومة لتلك الاشياء او عارضة لها او لا تكون مقومة
ولا عارضة فان كانت مقومة لها فاما ان يكون تمام ماهيتها اولا
فان لم يكن تمام ماهيتها فتلك الاشياء واحدة بالفصل وان كانت
تمام ماهيتها فاما ان يكون تمام الماهية المشتركة بينها او تمام
الماهية المختصة لكل واحد منها فان كانت تمام الماهية المشتركة
فهو الواحد بالجنس وان كان تمام الماهية المختصة لكل واحد منها فهي
الواحد بالنوع وان كانت عارضة لها فتلك الوحدة اما محموليتها
على موضوع واحد وهي بهذا الاعتبار واحد بالموضوع او موضوعيتها
لمحمول واحد وهي الواحد بالمحمول وان لم يكن جهة الوحدة مقومة لتلك
الاشياء ولا عارضة لها فهي واحد بالتعلق كنسبة النفس الى البدن
ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة في النسبتين وهي التدبير
ليست مقومة ولا عارضة لهما بل هي عارضة للنفس والملك ووجه
كون التدبير جهة الوحدة للنسبتين متشاركتين لكل منهما في العوض هكذا
قيل وفيه نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد اشياء متعددة
فهو الواحد بالعدد والشخص ايضا فان لم يقبل القسمة فاما ان لا يكون له
مفهوم سوى عدم الانقسام وهو الوحدة او يكون وحينئذ اما ان
يكون ذا وضع وهو النقطة او لا وهو الواحد المطلق كالمفارق فان

قبل القسمة فاما ان لا تكون منقسمة بالفعل وهو الواحد بالاتصال او يكون
وقد اما ان تكون اجزاء متباينة في الوضع وهو واحد بالاجتماع والتركيب
او غير متمايزة فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي المركب من الهيولى
والصورتين بأن [illegible] الاثنان فيتقابلان لان [illegible] لما كانت
التقابل من عوارض الكثرة والمتعلم عند تصور الكثرة واقسامها لا يستعد ان
يتصور التقابل في بعض اقسام الكثرة بصورة لا شبههما من اللزوم البين
فيشرع الى معرفة اقسام التقابل على التفصيل ويحصل له بسبب
اشتباههما عليه تحير وتدغدغ اورد هذه المقالة لبيان ما يزيد
التقابل وازالة الاشتباه الموجب لتحير المتعلم ودغدغته
فالتقابل بين شيئين كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد من
جهة واحدة والشيئان بهذا الاعتبار متقابلان فالمتقابلان هما
اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد بالمحل الموضوع
وبعدم اجتماعهما فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان طريان احدهما عليه يوجب
ارتفاع الآخر عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل انما يعتبر بين الاعراض
دون الجواهر فلا ينتقض التعريف بالصور النوعية المتواردة على الهيولى
اذ لا يصدق عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى ليست بموضوع
وفيه نظر لان التعاقب على الموضوع لو كان معتبرا في مفهوم التقابل
لم يكن بين الجواهر وعدمه تقابل اذ الجوهر وعدمه لا يتعاقبان على
الموضوع لكنهم صرحوا بالتقابل بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه



وعدمه اي شيء كان وقوله من جهة واحدة ليدخل المتضايفان في التعريف
لان المتضايفين كالابوة والبنوة قد يجتمعان في موضع واحد كزيد مثلا
لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين فان ابوته بالقياس الى ابنه و
بنوته بالقياس الى ابيه فلولا هذا القيد لخرج المتضايفان
عنه لاجتماعهما في المحل وبهذا القيد يدخلان فيه لانهما لا يجتمعان في [illegible]
المذكور من جهة واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد كما ذكره
بعضهم فان الاجتماع يعني في حيث لا يوجد بدونه والمتقابلات
اربعة اقسام الضدان والمتضايفان والمتقابلان بالعدم
والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان المتقابلين لا يجوز
ان يكونا عدميين اذ لا تقابل بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين
او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين فاما
ان يعقل كل منهما بدون الآخر وهو الضدان او لا يعقل كل منهما الا مع
الآخر وهما المتضايفان وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا
فالعدمي اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما المتقابلان
بالعدم والملكة او عدمه مطلقا وهما المتقابلان بالايجاب والسلب
مثلا [illegible] وفيه نظر اولا لان انتفاء التقابل بين الاعدام وكونهما
وعدم الملكة كالعمى شامل نقيضه كاللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب
كونهما عدميين والثاني في وجه الانحصار ان يقال المتقابلان اذا
اما ان يكون احدهما عدم الآخر او لا وعلى الاول ان كان احدهما

وجوديا فحال الموضوع القابل والآخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما
متقابلان بالعدم والملكة والا فبالايجاب والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا
كالعمى واللاعمى او كان وجوديا لكنه لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا
محتاجا الى الموضوع لكن لا يكون الآخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا
وعلى الثاني ان يكونا وجوديين اذ لو لم يكونا وجوديين لكان اما
عدميين او احدهما عدميا والآخر وجوديا وكلاهما باطلان اما الاول فلانهما
لو كانا عدميين لكان اما عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد
او الى شيئين او احدهما مطلقا والآخر مضافا وعلى التقادير كلها
يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات متقابلين بالذات اما على الاول
فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد واما
على الثالث فلان العدم المضاف انما يتعدد بما اضيف اليه وتقابله
بالذات واما الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق والمقيد واما على
الثاني فلان التقابل بين وجودي وعدم شيء آخر وذلك الوجودي
ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي ما اضيف اليه العدم
اذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا فثبت ان المتقابلين
بالذات ان لم يكن احدهما عدم الآخر يجب ان يكونا وجوديين
فهما اما ضدان او متضايفان لما ذكرنا من البيان فالضدان هما
المتقابلان الوجوديان الغير المتضايفين اي اللذان ليس يعقل
شيء منهما بالقياس الى الآخر كالسواد والبياض والمتضايفان هما



هما المتقابلان الوجوديان اللذان يعقل كل منهما بالقياس الى الآخر
كالابوة والبنوة فان الابوة لا تعقل الا مع البنوة وبالعكس فالمتقابلان
بالعدم والملكة امران احدهما وجودي والآخر عدم ذلك الوجودي
لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل فان العمى
عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا والجهل عدم العلم عما من
شأنه العلم والمتقابلان بالايجاب والسلب هما امران احدهما
عدم الآخر مطلقا كالفرسية واللافرسية والمتقابلان بالايجاب و
السلب يغايران باقي اقسام المتقابلين بان
تقابلهما بحسب الذهن لا بحسب الخارج لان التقابل نسبة بين المتقابلين
والنسبة انما يتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين
في الايجاب والسلب عدميا انما يتحقق في الذهن لا في الخارج كانت النسبة
اعني التقابل ايضا متحققة الا في الذهن بخلاف عدم الملكة فانه و
ان كان عدم شيء ايضا لكنه ليس عدمه مطلقا بل عدمه عن الموضوع
الموجود في الخارج القابل له فتحقق في الخارج باعتبار الموضوع
وهذا القدر من التحقق الاعتباري كاف في تحقق النسبة في الخارج
اذ تحققها في الخارج ليس الا بحسب الاعتبار (قال) وقد يقال التقدم
والتأخر (اقول) المتقدم هو ما له التقدم كما ان المتأخر هو ما له التأخر
والتقدم والتأخر بديهيان يشهد بثبوتهما كل احد بلا فكر وروية
فالمتقدم ينقسم بحسب انقسام التقدم الى خمسة اقسام الاول المتقدم

بالزمان وهو ما يلي تقدم بالزمان اي يكون في الزمان المتقدم تقدم
على ما يلزمه الثاني المتقدم بالطبع وهو الشيء الذي لا يمكن ان يوجد
شيء آخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر
موجودا او حاصله الشيء الذي يتوقف عليه شيء آخر في وجوده و
وتقدمه بالطبع بكونه كذلك كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين
يتوقف وجودهما على وجود الواحد فالواحد متقدم بالطبع على
الاثنين وينبغي ان يراد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير مؤثر
في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو
الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف بكونه كذلك كتقدم ابي بكر
على عمر الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى
مبدأ محدود لهما وتقدمه عليه هو تلك الاقربية وهو اما طبعي ان لم
يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع كتقدم الجنس
على النوع واما وضعي ان كان المبدأ بحسب الوضع والجعل كترتيب الصفوف
في المسجد بالنسبة الى المحراب اي كتقدم الصف الاول على الثاني والثاني
على الثالث وهكذا الى اخر ما بالنسبة الى المبدأ المحدود الذي هو
المحراب الخامس المتقدم بالعلية وهو العلة الفاعلية الموجبة
بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلية هو كونه علة لما عليه كحركة اليد
فانها متقدمة بالعلية على حركة القلم وان كانتا معا بحسب الزمان
لكونها علة لها والحصر في الاقسام اي ثابت بالاستقراء وقد

وقد ذكر فيه وجه آخر وهو ان المتقدم اما ان يكون بحيث يقتضي عدم
اجتماع المتقدم والمتأخر في الزمان اولا والاول هو المتقدم
بالزمان والثاني اما ان يكون المتقدم محتاجا اليه المتأخر اولا و
الاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي اولا وهو الطبعي
والثاني اما ان يعتبر فيه مبدأ يكون الاقرب منه متقدما وهو الرتبي
اولا وهو الشرفي وهذا الوجه اعانهم بانحصار الاستقراء اليه
لما في الشق الاخير من المنافاة المندفعة به واعترض على الحصر
بان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض خارج عن الكل اذ هذا
التقدم ليس زمانيا والا لكان للزمان زمان ولا ما سواه من
الاقسام وهو ظاهر واجيب عنه بانه زماني اذ المعنى بالتقدم
الزماني كون المتقدم قبل المتأخر قبلية تقتضي عدم اجتماعهما
واجزاء التقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتأخر منه فيكون
تقدمه زمانيا لا لكونه في الزمان المتقدم كي يلزم ما ذكرتم وقيل
هذا التقدم طبعي وليس ببعيد عن الصواب فان الجزء السابق
من الزمان لكونه معدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه طبعا
فصل في القديم والحادث القديم يطلق على
الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات
وينحصر في المبدأ الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجودات
يوجد منه وعلى الموجود الخارجي الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم

وهو القديم بالزمان والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو
الذي يكون وجوده من غيره كما ان القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان
وهو الذي سبق عدمه وجوده سبقا زمانيا اي يكون معدوما
في الزمان الماضي ثم صار موجودا فيما بعده من الزمان وكل
قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان الموجود لا من غيره موجود
بالذات يمتنع العدم عليه فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس
كل قديم بالزمان قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده
من المعلولات اللازمة لامتناع تخلفها عن المبدا الاول قديم بالزمان
وليست قديمة بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات اخص من القديم
بالزمان فيكون الحادث بالذات اعم من الحادث بالزمان لان
مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واذا عرفت هذا فاعلم
ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اي [illegible]
سابقة الوجود عليه بالزمان وزمان سابق على زمان وجوده اما الاول
فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن لذاته لكان ممتنعا لذاته
لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته وهو بعد الوجود ممكن قطعا
لامتناع كون الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع الذاتي الى
الامكان الذاتي وانه مح فللحادث قبل وجوده امكان وهو وجودي
اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث امكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا
قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده هذا حاصل بيان الملازمة

الملازمة انه لا فرق بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وبين
قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو ان
امكانه صفة سلبية والصفة انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف
ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما
وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن
لمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم
وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدمه
قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وان المعنيين يكون بعد
واذا ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي وليس
هو مما تقوم بنفسه لانه اضافة تكون الماهية بالقياس الى الوجود والا
ضافة لا تقوم بانفسها ولا هو نفس قدرة الفاعل على ايجاد الحادث
لصحة تعليل القدرة بالامكان حيث يقال الفاعل قادر على ايجاد هذا
الشيء لامكانه وامتناع تعليل الشيء بنفسه وهو لا محالة قايم لغيره قبل
وجود الحادث وذلك الغير لابد ان يكون مادة للحادث والا لم يتعلق
به الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث الزماني مسبوق
بالمادة واما الثاني وهو كون الحادث الزماني مسبوقا بالمدة فيعلم
من تصور مفهوم الحادث الزماني من الدليل المذكور على المطلب الاول
حيث دل على سبق المادة بالزمان ههنا فصل في القوة و
الفعل قوله القوة معناه المتعارف عند الجمهور هو تمكن الحيوان
اي الاقتدار

من الافعال ان قد تم نقل منه الى الصفة المسماة بالقدرة وهي الصفة
التي بها يتمكن الحي من الفعل والترك بالارادة والى لازمها ايضا وهو كونه
بحيث لا ينفعل بسرعة ثم فاستعمل في كون الشيء مطلقا حيوانا كان او غيره
غير منفعل بسهولة ثم نقل من القدرة الى لازمها بالنسبة الى الفعل المقدور
وهو امكان حصوله مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول
وهو المتعارف بين المنطقيين ولكن قيل امكان حصول
المقدور مع عدمه ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول المقدور
مع عدمه يرتفع عند حصول المقدور مع بقاء القدرة فلعل الباقي هو الصفة
لكن القدرة ليست هي تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها سببا
لتمكن الحي من المقدور وهذه الاضافة زائلة عند حصول المقدور
فتكون القدرة زائلة عند حصول المقدور فيبطل امكان المقدور مع عدمه فيكون امكان
حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة ونقل ايضا من القدرة الى ما هو كالجنس
لها من المؤثرية المشتركة بينها وبين الايجاب والقدرة بهذا المعنى هي مبدأ
التغير في شيء آخر من حيث هو آخر هكذا قيل وفيه نظر اما اولا فلان المؤثرية
اما تكون كالقدرة والايجاب ان لو كانت محمولة عليهما بالمواطاة وحمل
ليس كذلك واما ثانيا فلان مبدأ التغير ليس هو المؤثرية بل ذات المؤثر
فان المبدأ انما يطلق على الفاعل لا على فاعليته ويمكن ان يقال لفظ القوة
نقل من القدرة الى سببها وهو مبدأ التغير ثم منه الى مطلق التأثير ثم
منه الى ما به يحصل التأثير وهذا المعنى الذي اراده المص بلفظ القوة

45

القوة في هذا الموضع وعرفه بانه الشيء الذي هو مبدأ التغير في شيء
من حيث هو آخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي هو مبدأ التغير
في نفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث انه شيء آخر باعتبار ما من
الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب نفسه لا باعتبار انه نفسه
طبيب بل باعتبار انه مريض فالآثار والافعال المعتادة المستمرة
الصدور من الاجسام عنصرية كانت او فلكية تقتضي فيها تلك الآثار والافعال
من الامور الخارجية كاختصاصها بأيون وكيفيات واوضاع مخصوصة
وكالحرارة وسائر الافعال الصادرة عنها يجب ان تكون صادرة
عن قوى موجودة فيها مغايرة لجسميتها اذ لو لم تكن كذلك لكان صدورها
اما عن الجسمية المشتركة او لا عن سبب مستمر الوجود فيها بل لاجتماع
امور اتفاقية والاول باطل لاستلزامه اشتراك الاجسام في الآثار
والافعال وكذا الثاني لان حصول تلك الآثار والافعال لو كان بطريق الاتفاق
لما استمر لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمية ولا اكثرية فثبت انها صادرة عن
القوى الموجودة في الاجسام وهو المط فان قيل لم لا يجوز ان تكون
تلك الآثار والافعال صادرة عن مبدأ مفارق قلت المبدأ المفارق
نسبته الى الاجسام كلها على السوية فاقتضاؤه نوعا من الآثار والفعل
في بعض الاجسام دون غيره ترجيح بلا مرجح وانه محال فصل في
العلة والمعلول علة الشيء هي ما يتوقف عليه ذلك الشيء وهي قسمان
الاول ما يتقوم به الماهية من اجزائها ويسمى علة الماهية والثاني ما يتوقف

علة اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي يسمى علة
الوجود وعلة الماهية إما ان لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل بالقوة
وهي العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين بالقوة
لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة
الحاصلة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول أي يكون مؤثرا
في المعلول موجدة له وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا وح اما ان يكون
المعلول لاجلها وهي العلة الغائية كالغرض المطلوب من صنعة الكوز
او لا وهي الشرط ان كان وجوديا وارتفاع الموانع ان كان عدميا
ويندرج في الشرط الموضوع والآلة ثم ان المص اورد ههنا حكمين
من احكام العلة احدهما ان العلة الفاعلية البسيطة يمتنع ان يصدر عنها
اثران والبرهان عليه ان البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثران
فهو مركب فالبسيط لا يصدر عنه اثران اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فلان كل ما يصدر عنه اثران فحيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور
الآخر عنه فالحيثيتان اما ان يدخل احدهما في المصدر او لا بل تكونان
خارجتين عنه فان دخل احد فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا
اثرين صادرين عن المصدر لانهما من مقتضيات ذاته فحيثية صدور
احدهما عنه غير حيثية صدور الآخر عنه فللحيثيتين حيثيتان اخريان
فيعود الترديد فيهما فان دخل احدهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا
عنه كانتا ههنا حيثيتان اخريان فاما ان يذهب سلسلة الحيثيات الى

الى غير النهاية ويلزم التسلسل او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر
ويلزم التركيب هذا ما يعبر به هذه الحجة وعليه المنع المشهور وهو
انا لا نسلم ان الحيثيتين لو خرجتا عن المصدر لزم كونهما اثرين صادرين
عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا من الموجودات الخارجية المفتقرة
الى العلة الموجودة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا
وجود لها في الخارج ولا افتقار لها الى العلة والتفصيل ههنا وهو انه
لو صح هذه الحجة بجميع مقدماتها لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا
اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر عنه اثر فهو مركب اما الصغرى
فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثر فحيثية صدور الاثر عنه لكونها
نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته فان دخلت فيه لزم التركيب
وان خرجت عنه كانت معلولة له وحصلت نسبة اخرى الى ان ... واما
الاعتذار بانه ذهب اليه الحكماء في هذا المقام وهو ان الواحد من
حيث انه واحد لا يصدر عنه اثران وهذا الحكم بديهي لا يحتاج فيه الى
زيادة بيان ... ان حال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عنه
الا بحيثيتين والواحد من تلك الحيثية لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين
عنه من حيث انه واحد فليس بجواب عن الاعتراض الوارد على البيان
المذكور بل هو عدول عنه الى بيان آخر واعتراف بفساد البيان
الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة
فسرها اولا بانها جملة الامور المعتبرة في المعلول ثم اورد الدليل عليه

ولما توقف هذا الحكم على تصور العلة التامة

علته اما التفسير فليس بجامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى المعلول
الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير
الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها واما الدليل على الحكم
المذكور فهو ان المعلول لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما ان
يكون ممتنعا عنده او ممكنا والاول باطل لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود
لكنه متصف بالوجود اذ الكلام في المعلولات الخارجية وكذا الثاني لانه لو
كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج
مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل
فما فرضناه انه علة تامة لا يكون علة تامة للزوم افتقار المعلول الى ما
هو خارج عنها هف وايضا قد بطل الكل بتمامه يبطل المقدم الذي هو
نقيض المطلوب فثبت المطلوب وهو وجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة
وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي امكانه بالذات اذ المعلول عند وجود
علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث
هي هي وقطعنا النظر عن علته التامة لم يحصل لنا بهذا الاعتبار وجوده
او عدمه او لو حصل لنا بهذا الاعتبار وجوده او عدمه لكان اما واجبا
او ممتنعا بذاته ولا معنى للممكن بالذات الا هذا قال وهذا انه كون الشيء

قوله من الاوهام العامية ان المعلول بعدما وجد من علته لا يحتاج في
بقائه الى الباقي حتى لا يلزم من فناء علته الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا
بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو

جاز العدم الباري لما ضر عدمه في وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما شاهدوه
من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فما لم يصل ... وهذا
لازالة هذا الوهم وبيانه ان كون الشيء موجودا لا ينافي تأثير العلة
فيه لان علة الشيء الممكن المعدوم بذاته اذا افادته الوجود فاما ان يكون هذه
الافادة في حال وجود الشيء المعلول او في حال عدمه او في حالي وجوده
وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم فتعين
الاول وهو ان افادة العلة الوجود في حال وجود المعلول فثبت
ان وجود المعلول لا ينافي تأثير العلة فيه بل ثبت ان العلة مؤثرة
في المعلول حال وجوده فبطل ما توهموه من جواز بقاء المعلول بعد
فناء العلة ولو بقي المعلول بعد فناء العلة لم تكن العلة مؤثرة فيه حال
وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة المؤثرة في المعلول حال وجوده
فان قيل ينبغي ان تكون افادة العلة وجود المعلول في حال
العدم اذ لو كانت في حال الوجود او في الحالين جميعا لزم تحصيل الحاصل
وهو محال قلنا لا نسلم لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك ان لو كان
معنى افادة الوجود في حال الوجود تحصيله وليس كذلك بل معناها
ان وجود العلة يستتبع وجود المعلول في حال وجوده كاستتباع حركة
الاصبع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حال الوجود لا تستلزم
تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس بعلة للبناء بل انما هو علة لحركة
اجزاء البناء وانضمام بعضها الى بعض وذا غير باق بعد البناء.

وعلة دوام البناء واستمراره هي قوة اتصال الاجزاء بعضها ببعض
وشدة التيامها المانعة من انفكاك ثالثها وذرانها فحسب بقاء البناء
فانحسمت مادة الوهم ببطلان منشأه قال فصل في الجوهر و
العرض اذا اول كل موجود تحقق بوجود آخر وتسري فيه سريانا بوجه
اتحادي بحيث في الوضع فاختصاصه بهذا النحو حلولا ويسمى الموجود الاول
الساري حالا والثاني المسري فيه محلا ولا بد من ان يكون يفتقر احدهما
الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر كان نسبة احدهما الى الآخر كنسبته
الى ثالث فحلول احدهما في الآخر دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح و
اذ مع هذا ان يكون المفتقر هو المحل او الحال وعلى الاول يسمى المحل هيولى
والحال صورة وعلى الثاني يسمى المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره
المص واعترض ان افتقار الحال من لوازم معنى الحلول لان الحال نعت
والنعت مفتقر لا محالة فالحال يفتقر بالضرورة وصواب التقسيم على
هذا ان يقال والافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما هيولى وصورة
او من طرف الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع واعلم ان اعتبار
السريان في مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية من ان يكون
متصفة بالحلول كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يعبر الحلول بالاختصاص
الناعت ليندفع النقض بالاعراض المذكورة واذا تمهد هذا فنقول الجوهر
ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهية مغايرة
للوجود من شأنها ان يتصف بالوجود العيني فاذا اتصفت به لم تكن في محل

لم يكن في اتصافه به مفتقرا الى الموضوع فالواجب لا يكون جوهرا بهذا المعنى
اذ ليس له ماهية وراء الوجود واما العرض فهو الموجود الذي يحتاج في
وجوده الى الموضوع كاللون المحتاج في وجوده الى جسم يحله ويقوم به
واعترض على هذا التعريف بان الصور العقلية المنتزعة من الجواهر قائمة
بالنفس بحالة البانة وحدها تكون اعراضا لاعتبار ما في الوجود الى
الموضوع وهو النفس لكنهم صرحوا بان الصور العقلية للجواهر جواهر
مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام عرضية هذه
الصور وادعاء ان عرضيتها لا ينافي جوهريتها بمعنى انها اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا اعم من
الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم لا يوجب ثبوت
الاخص وفي هذا الجواب نظر اذ الصور العقلية للجواهر حال قيامها
بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج
والقائم في الخارج بالموجود في الخارج موجود في الخارج فيكون تلك الصور
قائمة بالموضوع في الوجود الخارجي فلا تكون جواهر قطعا بل الحق في الجواب
ان لفظ الصورة يطلق على الصورة الحالة في النفس وعلى المعنى المجرد
عن اللواحق المادية المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصور
العقلية للجوهر بالمعنى الاول اشخاص بل هي عرض موضوعها النفس
لوجودها في الخارج قائمة بالنفس واما التي حكموا عليها بانها جواهر مطابقة
لاشخاص الخارجية في الماهية فانما هي بالمعنى الثاني لانها لو وجدت في

الماهية ما هي بالمعنى الكلي انها اذا وجدت في الاعيان في ضمن الاشخاص

كانت لا في موضوع فيكون جوهرا لامحالة ثم الجوهر اما ان يكون محلا لجوهر
اخر اولا فان كان فالمحل هيولى والحال صورة وان لم يكن محلا ولا حالا
فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم اولا وهو الجوهر الثالث وهو ان تعلق
بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا
لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل
وليس كذلك فان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة والا لانقسم
تعقل البسيط ثم اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يعقل البسيط لو كان مركبا
لكان منقسما فينقسم الماهية البسيطة الحالة فيه بانقسامه واللازم باطل وهذا انما
يتم ان لو كان السريان معتبرا في الحلول على ما ذهب اليه المص لكن التحقيق
يابأه لان الحلول اعم من ان يكون على سبيل السريان او غيره على ما علمت
وانما تركب النفس في العقل من الجنس والفصل لا يقتضي انقسامها في الخارج
لجواز كونها بسيطة في الخارج اللهم الا ان يثبت استلزام تركب الماهية في العقل
من الجنس والفصل تركبها في الخارج من المادة والصورة فيلزم تركب النفس
في الخارج من المادة والصورة فيكون جسما قابلا للانقسام بالضرورة واما
العرض فتسعة اقسام الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع
والفعل والانفعال والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل القسمة
وعدمها لذاته وقولي لذاته احترازا عما يقبلهما لا لذاته بل بواسطة محله كالشكل
القابل لها بواسطة محله وهو المقدار او بواسطة ما يحل فيه كالمعدود من الاعراض

الاعراض القابل لهما بواسطة العدد الحال فيه وكالجسم القابل لهما بواسطة
المقدار الحال فيه وبواسطة ما يقارنه في المحل كاللون القابل لهما بواسطة
المقدار المقارن له في المحل فانه لا يقبل شيئا منهما الا بالكم واعلم ان المساواة
هو الاتحاد في الكم فمعرفتها متوقفة على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون دورا
والاولى ان يقال الكم هو العرض الذي يقبل الانقسام لذاته والكم اما متصل
او منفصل لان اجزاءه اما ان تشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية جزء
اخر وهو المتصل اولا وهو المنفصل اما قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود وهو
المقدار المنقسم الى الخط والسطح والثخن وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات
وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع غير متناهية لان كل واحد من
الاعداد الغير المتناهية نوع من مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة اي
عرض والعرض والهيئة متغايران بالمفهوم لا تفاوت بينهما الا باعتبار العروض
في مفهومه والحصول في مفهومها [illegible] اي قارة في محل لا تقتضي قسمة
ولا نسبة فقولنا هيئة يشمل الاعراض كلها وقولنا قارة اخرج الهيئة الغير
القارة كالحركة والزمان وقولنا لا تقتضي قسمة يخرج الكم وقولنا ولا نسبة يخرج
الاعراض النسبية واعترض على هذا التعريف بانه منتقض بالوحدة
والنقطة فانه صادق عليهما مع انهما ليستا من الكيف لعدم اندراجهما
في شيء من اقسامه الاربعة فانه نقول اما النقطة فلا نسلم انها ليست من الكيفيات
المختصة بالكميات واما الوحدة فالنقض بها وارد اللهم الا ان يلتزم كونها
من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف في الاقسام الاربعة المذكورة اولا وللـ

عليه سوى الاستواء او عدم تمام والكيف خمسة انواع اربعة الكيفيات
والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية
ووجه ضبطها ان الكيفية اما ان تكون بحيث لا يعرض للشيء الا بواسطة الكمية
وهي المختصة بالكمية او لا تكون كذلك وح اما ان تكون مدركة باحدى الحواس
الظاهرة وهو المحسوسة او لا وح اما ان تكون مختصة بذوات الانفس وهي
النفسانية او لا وهي بحكم الاستقراء في الاستعدادية وهي الاستعدادية
اما الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى
انفعاليات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات
وكانهم سموا الاول الكيفيات المحسوسة بالانفعاليات لكونها اسبابا للانفعالات
الحواس ولكون الراسخة منها لرسوخها ادوم من غير الراسخة كونها انفعالات
بهذا المعنى خصصت باسم الانفعالية بزيادة ياء النسبة للتوكيد والمبالغة
على شأن الاحمري للشديد الحمرة فزال عنها اسم الانفعال الذي كان شاملا لها
في اول الوضع وبقي اسم الانفعال مختصا بغير الراسخة واما الكيفيات النفسانية
فهي ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب فيها وتسمى ملكات او غير راسخة
كالكتابة لغير المتدرب وتسمى حالات واما الكيفيات المختصة بالكميات فاما ان
تكون مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء
او المنفصلة كالزوجية والفردية واما الكيفيات الاستعدادية فاما ان تكون
استعدادا للقبول كاللين والممراضية وتسمى ضعفا ولا قوة او للاقبول
كالصلابة والمصحاحية وتسمى قوة واما الاين فهو حال يعرض للشيء بسبب



بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حال يعرض بسبب حصوله في الزمان
واما الاضافة فهي حالة نسبية اي حاصلة بسبب النسبة متكررة اي واقعة
بازاء حالة اخرى نسبية بحيث لا يعقل احديهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة
فان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها يعرض لاحد
حالة نسبية وهي الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة ولا انفكاك بينهما في التعقل
واما الملك فهو حال يعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم
فانه حال يعرض للشخص بسبب احاطة العمامة برأسه وكالتقمص فانه حالة
عارضة بسبب احاطة القميص واما الوضع فهو هيئة عارضة للشيء بسبب
النسبتين نسبة اجزائه بعضها الى البعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجية
كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه
بعضها الى بعض والى الامور الخارجية عنه واما الفعل فهو الهيئة العارضة
للمؤثر في غيره بسبب التأثير اولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا
قوله اولا احترازا عن الهيئات العارضة للفاعل التابعة للفعل فانها هيئات
عارضة للمؤثر بسبب التأثير لكن لا اولا بل بواسطة الفعل وقول المص ما دام
يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة المقارنة للتأثير هي الهيئة
الحاصلة به اولا واما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة للمتأثر عن غيره بسبب
التأثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع ما دام منقطعا واعلم ان ههنا
نسبا وهيئات عارضة لتلك النسب كحصول الجسم في المكان هو نسبة
يعرض الجسم بسببه هيئة وهكذا في البواقي فالاعراض النسبية هي تلك النسب

انتسابها الى الصفات العارضة بسببها واضطربت مقالتهم في ذلك فالبعض
جعلها الصفات العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها وامرون علام
ذلك والتحقيق في هذا المقام يستدعي في الكلام اطنابا يعرض عن
نطاق عقد هذا المختصر قال الفن الثاني في العلم بالصانع اقول لما فرغ
عن الفن الاول المشتمل على ما التزم ايراده فيه من مباحث الامور العامة
حاول الشروع في الفن الثاني الذي رتبه فيما يتعلق بالصانع وصفاته
من المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل في اثبات الواجب لذاته
وهو الموجود الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يقبل العدم اي
الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعا ناشئا من غيره بل من نفس ذاته
والبرهان عليه انه لو لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه المح
واستحالة اللازم توجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب فيستحيل
عدمه ويلزم وجوده. بيان لزوم المح على تقدير عدم الواجب
انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكان الموجودات باسرها جملة
مجتمعة من احاد كل واحد منها ممكن معلول فيكون الجملة لافتقارها
الى كل منها ايضا ممكنة معلولة فتحتاج الى علة موجدة لها و
والعلة الموجدة لهذه الجملة لا بد ان يكون خارجة عنها لان الموجد
لها يجب ان يكون علة لكل واحد من احادها اذ لو لم يكن علة
لكل منها فاما ان لا يكون علة لشيء منها او يكون علة لبعضها دون
بعض وكلاهما باطل اما الاول فلانها لو لم يكن علة لشيء منها لامكن

لامكن حصول كل منها بل حصول مجموعها بدونها فيمكن حصول الجملة بدونها او
الجملة هي مجموع الاحاد ولا اقل فلا يكون علة للجملة وقد فرضنا انها علة لها هف
واما الثاني فلانها لو كانت علة لبعض الاحاد دون بعض لم يكن هي بانفرادها
علة للجملة بل هي مع علة البعض الاخر وهو ايضا خلاف المفروض واذا ثبت ان
علة الجملة علة لكل من الاحاد فلو كانت علة الجملة جميع احادها او بعضها
لزم كون الشيء علة لنفسه اما الاول فظاهر واما على الثاني فلان بعض الاحاد لو
كان علة للجملة كان علة لكل من الاحاد ولما وكونها من جملة الاحاد وهو نفسه
فيكون علة لنفسه فثبت ان علة الجملة لو كانت جميع الاحاد او بعضها يلزم كون
الشيء علة لنفسه والتالي ظاهر البطلان فثبت بطلان المقدم فلا يكون علة
الجملة جميع احادها ولا بعضها فيكون خارجة عنها وليس لاحد ان يقول اثبات
المقدمة القائلة بان علة الجملة خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار ينافي ما ادعاه
المص من بداهتها لانا نقول معنى بداهة هذه المقدمة انها ضرورية لا انها
اولية واثباتها بالمقدمات التي كون والانظار المؤلفة منها لا ينافي ضروريتها
واما كون منافيا لها ان لو كان حصولها منها بطريق الفكر اعني مجموع الحركتين
وليس كذلك فان هذه المقدمة كونها فطرية القياس لا يحتاج في تحصيل قياسها
والمنتج اياها الى الحركة الاولى بل ذلك بعنوان السائل اذ قد ثبت
ان علة جميع الموجودات الممكنة باسرها خارجة عنها والخارج عن جميع الموجودات
الممكنة لا بد ان يكون واجبا فلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو مح
فثبت لزوم المح على تقدير عدم الواجب وبه يحصل المطلوب كما ذكرنا

قال: فصل في ان وجود الواجب نفس حقيقته اقول

وجود الواجب نفس حقيقته لا الوجود المجرد القائم بذاته وبرهانه ان وجود
الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءا لها او عارضا لها والتالي باطل
بقسميه اما الملازمة فلان الوجود ان لم يكن جزءا او عارضا على ذلك التقدير
لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجود الواجب هف واما بطلان التالي
فلانه ان كان جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه مح وان كان عارضا و
كل عارض مفتقر الى المعروض وكل مفتقر ممكن فيكون وجود الواجب ممكنا
وكل ممكن فله مؤثر فوجود الواجب له مؤثر فذلك المؤثر اما ذات الواجب او
صفة من صفاته او امر منفصل عن ذاته والكل باطل اما الاول فلان المؤثر
متقدم بالوجود على اثره لان الاثر لا يوجد الا بعد التأثير الذي هو افادة
الوجود واما لا يكون الا بعد وجود المفيد الذي هو المؤثر فالمؤثر متقدم
بالوجود على اثره بمرتبتين فلو كان ذات الواجب متقدما بالوجود على
وجوده فيكون الواجب متقدما على نفسه وانه مح واما الثاني فلان المؤثر
في الوجود لو كان صفة اخرى من صفات الذات لتقدمت تلك الصفة
بالوجود على الوجود والذات متقدم بالوجود على تلك الصفة فيلزم تقدم
الذات بالوجود على الوجود كما في الاول واما الثالث فلاستلزامه افتقار
الواجب في وجوده الى الامر المنفصل ويلزم منه امكان الواجب وهو
مح واذا ثبت ان وجود الواجب اذا لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءا لها
او عارضا لها وثبت بطلان المقدم لبطلان التالي بقسميه ثبت كون الوجود نفس

موثرا ووجوده لكان ذات الواجب

نفس حقيقة الواجب وهو المطلوب قال فصل في ان وجوب الوجود اقول
المذكور في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب
وثانيهما ان تعينه نفس ذاته اما الاول فبيانه ان وجوب الوجود لو لم يكن
نفس ذاته لكان زائدا عليها عارضا لها لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب
فيفتقر الى معروضه وهو الذات فيكون ممكنا معلولا للذات اذ لو كان
معلولا لامر منفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا بالغير وانه مح فيلزم تقدم
الذات بوجوب الوجود على وجوب وجوده لان الاثر ما لم يجب وجوده لم يجب
عنه وجود الاثر فذلك الوجوب المتقدم وجوب للذات ايضا اذ لو كان
وجوبا بالغير لكان الشيء ايضا بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير
ممكنا بالذات وانه مح فالوجوب المتقدم ان كان عين المتأخر لزم تقدم
الشيء على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام حتى يذهب سلسلة الوجوبات
الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب وجود عين الذات وهو المط
واما الثاني فلان تعين الواجب ان لم يكن نفسه لكان زائدا على الذات عارضا
لمثل ما ذكرناه في الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة
بالتعين على معلولها فللواجب تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين
المتأخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره ويعود الترديد فيه فاما
ان يذهب التعينات الى غير النهاية وهو مح او ينتهي الى تعين هو
نفس الذات وهو المط واعلم ان بعض المقدمات مطوية في بيان
هذين المطلوبين لوضوحها مما تقدم في الوجود فلا تغفل عنها

قال وقد يستدل في توحيد الواجب بانه لو كان في الخارج موجودان
كل واحد منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب الوجود وامتاز كل منهما
عن الآخر بشيء واما الاول فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل اثنين اشتركا في معنى
من الكلي فلا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين او الامتياز
من لوازم الاثنينية وانتفاء الملزوم من لوازم انتفاء اللازم فما به امتياز كل
منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما باطلان اما الاول
فلان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما كان ما به الاشتراك من وجوب
الوجود خارجا عن كل منهما بالعروض وقد اثبتنا فيما ثبت بالبرهان ان
وجوب الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني فلان ما به الامتياز ان لم
يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز فيلزم
افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض واعترض على هذا
بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان
لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع واجيب عنه بان ما به الامتياز
ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون
تمام الحقيقة او جزءها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان ما به الاشتراك
ان كان تمام الحقيقة كان ما به الامتياز عارضا والعارض المميز المشخص هو
التعين فيكون تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل و
اما الثاني فلانه يستلزم التركيب وهو ظاهر واما الثالث فقد تبين بطلانه و
والجواب ليس بسديد اما اولا فلانه كلام على السند على ما لا يخفى واما ثانيا

الحقيقة
فلانه مشتمل على استدراك عظيم اذ يكفي ان يقال ما به الامتياز ان لم يكن تمام
يجب كونه مقوما او لو لم يكن مقوما على هذا التقدير لكان عارضا لا محالة والعارض
المميز هو التعين فيلزم كون التعين عارضا فباقي الكلام مستدرك كله وقد
تكرر في كلام هذا القائل ان الواجب نوع منحصر في شخصه وهذا ايضا ليس
بسديد وان كان مثله صادرا من بعض المتبحرين لانه انما يصح ان لو كان الواجب
ماهية نوعية وقد ابطلنا ما تقرر عندهم من ان تعين الواجب ليس عارضا لماهيته
بل هو نفس ذاته قال وقد يستدل في ان الواجب لذاته اي واجب الوجود لذاته
واجب من جميع جهاته اي يجب حصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال وليس له
حالة ممكنة غير حاصلة بثبوت ممتنع حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته
في حصوله وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب الحصول فجميع ما يمكن له
من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكف في
حصول الصفات بان يكون حصول شيء من تلك الصفات من غير ذاته وجب ان يكون
حصوله ذلك الغير ان وجوده شرطا لحصول تلك الصفة وغيبته اي عدمه شرطا
لعدمها ومتى كان كذلك لم يكن واجبا من حيث هي هي مجردة عن كل واحد من
شرطي حضور الغير وغيبته بحيث يجب لها الوجوب على ذلك التقدير فاما ان يجب لها
مع تلك الصفة او لا معها فان وجب لها الوجوب مع تلك الصفة لزم ان لا يكون حصول
الصفة مشروطا بحضور الغير لحصولها للذات المجردة عن حضور الغير وان وجب لها
الوجوب لا معها لم يكن عدم الصفة مشروطا بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة
فثبت ان ذات الواجب لو لم يكن كافية في حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب لها

حضوره

اذ لو وجب لها الوجود

الوجود من حيث هي هي ملكن من الواجب واجب الوجود لذاته وبطلان التالي يدل
على بطلان المقدم فيكون الذات كافية في حصول الصفات بأسرها وهو مفهوم الصغرى
واما الكبرى فلان ما يكفي الذات في حصوله لو لم يكف حصول الذات لتوقف على حصول
للذات على امر مغاير للذات فلا يكون الذات كافية في حصوله وقد فرضناها انها
كافية هذا خلف فتم الحجة بمقدمتيها وحصل المطلوب هذا تقرير الحجة والاعتراض عليه من وجوه
احدها ان السلوب والاضافات من الصفات المحكية للذات والذات غير كافية
في حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة كونها نسبا بين الذات
وبين الامور فان التقدم مثلا نسبة بين الذات وبين ما تقدم عليها وكذا الكون للذات
مسلوبا عنها الحدوث لكونه نسبة بين الذات وسلب الحدوث مفتقر الى
سلب الحدوث عن الذات وجوابه ان الكلام في الصفات الحقيقية لا في الصفات
الانتزاعية مطلقا فلا يرد النقض بالصفات السلبية والاضافية وفيه نظر وثانيها
انا لا نسلم ان الذات لو لم تكن كافية في حصول جميع الصفات لكان شيء من الصفات
من الغير ولم لا يجوز ان يكون من الذات بشرط الغير وجوابه ان كونها من الذات
بشرط الغير يستلزم الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بشرط
الغير كان جزءا من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا لوجودها وعدمه
لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول من غير فرق وثالثها ان التجرد الموقوفة
تالي الشرطية القائلة متى كان حصول الغير شرطا لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها
لم يكن ذات الواجب من حيث هي مجردة عن الشرطين واجب الوجود انما
هو بحسب الاعتبار لا بحسب نفس الامر فان تجرد الذات عن كليهما في نفس الامر

كونها من الغير



الامر مستحيل لامتناع الخلو عنهما واذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة قوله لانه
لو وجب وجوده اما ان يجب مع الصفة او لا معها قلنا نختار انه يجب مع
الصفة قوله فان وجب وجوده مع الصفة لم يكن حصول الصفة مشروطا بحضور
الغير قلنا ممنوع قوله لان الصفة حاصلة للذات المجردة عن الحضور قلت
التجرد بحسب الاعتبار ولا يلزم منه عدم الاشتراط بالحضور في حصول الصفة
وانما يلزم ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر وهو ممنوع او نختار الشق الآخر
ونمنع المقدمات كما في الشق الاول بعينه ولا تخلص عن هذا الاعتراض والاولى
في الاستدلال ان كل ما هو ممكن للواجب من الصفات يوجبه ذاته وكل ما يوجبه
ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلانا لو لم نصدق
لكان وجود بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم
تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض
الذي فرضنا انه غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب للموجب موجب اولا
ويكون [illegible] فان لم يوجبه وننقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة
الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف المفروض
والحاصل ان الذات لو لم توجب الصفات بأسرها لزم احد الامور الممتنعة تعدد
الواجب والتسلسل وخلاف المفروض من ان يكون الذات موجبة لجميع الصفات و
تحصل المطلوب وهذه من فوائد لم يتيسر ظهورها هذا لظهور سواه ولما اتوا
فيما سبق ويشهد لها احد واحد منها لا اختراع عند العثور عليها من
مارس تتبع كتب القوم مدة وولي التفطن قال فصل في ان الواجب لذاته

[illegible]

لا يشارك اه      الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده اي ليس الوجود
معنى واحدا نوعيا مقولا على وجود الواجب ووجود الممكنات بالتواطؤ كقول
الانسان على اشخاصها وذلك لانه لو شاركها في الوجود بهذا المعنى فالوجود
من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونه عارضا للماهية او اللاتجرد
عنها والعروض لها او لا يجب له شيء منهما واقسام التالي باسرها باطلة اما الاول
فلاستلزامه تجرد وجود الممكن وكون الوجود نفس حقيقته وهو ممتنع لانا نتعقل
ماهية الممكن كالمثلث مثلا ونشك في وجوده فلو كان وجود الممكن
نفس حقيقته لزم كون الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو ممتنع
واما الثاني فلاستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث
فلاستلزامه كون كل من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم افتقار
الواجب في تجرده الى الغير وانتفاؤه ما اثبتناه من ان الواجب كافيه
فيما له من الصفات هذا تقرير الحجة واعترض عليها من وجهين احدهما ان
الاقوالكم في اثبات العروض لوجود الممكنات انا نعقل المثلث مع الشك
في وجوده اثبات للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب عنه
بان المطلوب هاهنا نقيض المقدمة الكلية الحاكمة بان وجود الممكنات كلها مجردة
غير عارضة والمثال الجزئي كاف في النقض فلئن قيل المقصود اثبات
ان الواجب لا يشارك شيئا من الممكنات في الوجود وهذا انما يثبت ان لو
ثبت عروض الوجود في الممكنات كلها والمثال الجزئي لا يفيد هذه الكلية
قلنا المقصود ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود

المتقدمة

وجود كل الممكنات وهذا يثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان نقول لو كان
الوجود مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود كل الممكنات وكان الوجود
المشترك من حيث هو هو مجردا لزم ان يكون وجودات الممكنات
باسرها مجردة وليس كذلك لان وجود بعض الممكنات عارض كما في المثال المذكور
وثانيهما انا لا نسلم انه لو لم يجب شيء من التجرد واللاتجرد من حيث هو هو
لزم افتقار التجرد الى علة وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد وجوديا و
ليس كذلك بل هو عدمي واجيب عنه بان الممكن مفتقر الى العلة وجوديا
كان او عدميا غاية ما في الباب ان العدمي لا يلزم ان يكون علته وجودية
بل يكفي فيه العلة العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود الممكن من حيث هو هو لكان ممكنا
فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى علة العدمية وهو ممتنع ولقائل ان يقول
ما ذكرتم من الدليل على ان وجود الممكن غير مجرد منقوض بوجود الواجب
فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا احتاج في اثبات وجوده الى
برهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده لمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان في
اثبات وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة و
انما يعقل بصفاته فلذلك احتجنا الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة
حقيقته لما احتيج بعد تعقل حقيقته الى اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن
فان التردد في وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته وهذا يسلم عند من
الوجود فيه واعلم ان المصنف لم يذكر في هذه المسئلة مذهب الحكماء بتمامه
ادعاه ما ذكره ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجودي الواجب والممكن

وليس هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب تعالى ما حقيقته
لوجودات الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك الوجودات الخاصة مقول عليها
بالتشكيك ومن الافاضل من ذهب الى ان الوجود لا كلية له ولا تعدد ولا وحدة
وانما هو جزئي حقيقي واحد بالشخص فانه بذاته موجود واما الماهيات الممكنة فنوع
من التعلق غير مدرك بالعقول البشرية ووجودات تلك الماهيات عبارة عن
موجوديتها الوحدة الحاصلة لها بذلك التعلق وكما سمعته يقول هذا
هو مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين ومن مقالات المتصوفة
يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا وتحقيق الحق في هذا المقام [illegible]
قال وفيه بحث لان الواجب عالم بذاته اقول اعلم اولا ان العلم بالشيء
وادراكه بمعنى واحد وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات المدرك او يحصل عندها
حقيقة الشيء اما بعينها او بصورة ومثال لها اما الاول فكادراكنا انفسنا
اذ نعلم بالضرورة ان ادراكنا انفسنا ليس بحصول صورة من انفسنا فينا
وانما هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة لنا بحيث لا نذهل عنها قطعا ويسمى
علما حضوريا واما الثاني فكادراكنا الانسان فان الشخص الخارجي منه يحس اولا
بارتسام صورته في الرطوبة الجليدية ارتساما مشروطا بحضور ذلك الشخص
عند الحاسة ويتخيل ثانيا بعد غيبة الشخص بصورته الخيالية المنتزعة عن الغواشي
المادية بحصولها في الحس المشترك عند التفاتها اليها ويتعقل ثالثا حقيقته
الكلية بحصول صورته العقلية في النفس ويسمى علما انطباعيا ومما ينبغي
ان نعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها مدرك لذاته



لذاته لان كل مجرد فهو مدرك بالذات على ما سيأتي بيانه في الفصل الثالث
لهذا الفصل وحقيقته حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة لذاته المدرك بالذات
فيكون مدركا لذاته اذ الادراك ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات
واما بيان ان حقيقة المجرد حاصلة له فلان حقيقة كل موجود حاصلة له عند
حصوله والا لم تكن حقيقته له فان حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء هو هو
فلو لم يحصل للشيء حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشيء بدونها فلم يكن تلك
الحقيقة حقيقة له هف واذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود عالم بذاته
لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان جسما او جسمانيا فيلزم افتقاره
ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني اليه او الى جزئه وكل مفتقر ممكن
فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكنا وهو محال فثبت ان الواجب لذاته مجرد
عن المادة وقد تبين ان كل مجرد عن المادة عالم بذاته ينتج ان الواجب عالم
بذاته وهو المطلوب قال فهذا انه يعقل الشيء اقول لما ذكرنا ان الادراك هو
حصول الحقيقة عند المدرك وكان ههنا مظنة ان يعترض بان يقال الادراك
بهذا المعنى اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة تقتضي المضايفين ف تغاير
يلزم منه امتناع تعقل الشيء ذاته اذ لو تعقل شيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته
وانه محال فيبطل ما ذكرتموه في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته اورد هذه
المقدمة دفعا لهذا الاعتراض وتقريرها ان تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير
بين العاقل والمعقول فان العلم هو حصول الحقيقة المجردة عن المادة عند
المدرك مطلقا سواء كان الحقيقة الحاصلة مغايرة لذات المدرك او لا وهذا اعم

من حصول الحقيقة المغايرة وكون الاتحاد لا يستلزم كون الاعم فعند تعقل الشيء ذاته
جاز ان لا يحكم عنده بحسبه مغايرة او يحكم بالغير المغايرة ولو لا ان كل واحد من افراد
الناس يعقل ذاته بهذا البديهي معلوم بالوجدان فلا يقتضي تعقل الشيء ذاته
التغاير بين العاقل والمعقول لكان لكل شخص شيئان احدهما عاقل والآخر
معقول وانه بديهي البطلان وايضا لما كان يعقل كل شيء ذاته معلوما بالبديهة
كان هذا التشكيك من قبيل التشكيك في البديهيات فلا يستحق الجواب واما
ان التعقل اضافة تقتضي تغاير المضافين وهما العاقل والمعقول فهذا
لا ينافي تعقل الشيء ذاته لان الاضافة لا تقتضي تغاير المضافين بحسب الذات والحقيقة
بل تغايرهما بحسب الاعتبار بوجه ما وهو حاصل في تعقل الشيء ذاته فان الشيء
من حيث ان من شأنه العاقلية مغاير لذاته من حيث ان من شأنه المعقولية
فاذا تعقل ذاته فهو بالحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول فزالت الشبهة
بالكلية واتضح المقصود قال مسئلة في ان الواجب عالم بالكليات اقول
واجب الوجود لذاته عالم بجميع الماهيات المعقولة والبرهان على هذا المطلوب ان
الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بسائر المعقولات
فالواجب لذاته عالم بسائر المعقولات اما الصغرى فقد مر تقريرها في
الفصل المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا
اذ لا مانع للمجرد عن كونه معقولا فان المانع عن المعقولية هو العلائق
المادية المنافية للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد والمجرد منعزل عن كل
العلائق وانتقض بان الواجب لذاته يمتنع التعقل مع كونه مجردا ...



وارد ما ... امتناع تعقل الواجب هو ان العقول البشرية لقصورها عن ادراك
لا يمكنها ان تتعقل حقيقة الواجب ... لا ينافي امكان معقوليتها في نفسها
وكل ما يعقل فانه يمكن ان يعقل مع كل ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر
اذ لا منافاة بين تعقل وتعقل وكل ما يمكن ان يعقل مع سائر المعقولات
يمكن ان يقارنه سائر المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة
الشيء في العقل فتعقل المجرد مع المعقولات حصوله معها في العقل وهذا
مقارنتها اياه في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه المعقولات في العقل يمكن
ان يقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة في العقل دون الخارج توقفت صحة
مقارنتها على حصوله معها في العقل الذي هو المقارنة لكن المقارنة متوقفة
على صحتها فيلزم الدور ومقارنة المعقولات للمجرد في الخارج هو تعقله اياها
فكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات وكل ما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب
الحصول له بالفعل اذ لو كان له بالقوة لزم كونه ماديا فان حصول الشيء بالقوة
من خواص كون ذلك الشيء ماديا فثبت ان كل مجرد عالم بسائر المعقولات
وهو الكبرى ولو جعلنا الكبرى قولنا وكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات
لينتج القياس ان الواجب يمكنه ان يعقل سائر المعقولات وقلنا بعد ذلك
وكل ما يمكن للواجب فهو حاصل له والا لكان لاستكماله وقد ثبت خلافه
فيلزم منه المطلوب لسقط عنا في هذا البيان مؤنة اثبات المقدمة القائلة كل
ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له وقد تبين لك من هذا ما في كلام المصنف
من التشويش والاضطراب قال فان قيل اقول هذه معارضة

يلزم ان
لزم
في العقل
يعقل في
واجب

اورده على الى الذكور في هذا الفصل وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم
من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها
لكن عندنا ما ينافيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشى لكان الواجب فاعلا
وقابلا للصورة الحاصلة من الشى في ذاته الممكنة والتالى باطل اما لزوم كونه
فاعلا لها فلان الصورة الحاصلة في ذاته ممكنة لاعتبار ما الى ما يقوم به فيفتقر ممكنة
الى مؤثر وبما هو كل المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم افتقار الواجب
في صفة العلم الى ذلك الغير وهو محال فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات
واما لزوم كونه قابلا لها فلان العالم لابد وان يكون قابلا لصورة المعلوم
لقيامها به واما بطلان التالى فلان القابلية هو الاستعداد والفاعلية
هو التاثير وهما متغايران تتعلق كل منهما بدون الاخر فلو كان الواجب فاعلا
وقابلا معا للصورة لزم التركيب في ذاته وهو محال واجاب عن هذه المعارضة
بانا لا نسلم ان الشى الواحد لا يجوز ان يكون مستعدا للصورة وفاعلا لها
اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل له الصورة ومعنى كونه
فاعلا لها انها متقدم عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع المعنيين
لعدم تنافيهما واما انهما معنيان متغايران يلزم من حصولهما للواحد
التركيب في ذاته فممنوع ايضا اذ التركيب انما يلزم ان لو كانا جزئين
للذات وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان لها بالقياس الى الصور
وواعتبر بحال فان العالمية والقادرية اضافتان تعرضان لذات مثل
الواجب بالقياس الى معلوم ومقدور ثم ان المص قال في هذه المسئلة

المسئلة الثانية ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم البارى تعالى بالاشياء صفة قائمة
بذاته زائدة على نفس حقيقته ذاهبا منه الى ان علمه بالاشياء انما هو ارتسام علمه
صورها في ذاته كالعلم الحادث للنفوس الناطقة ورد مذهب الحكماء زاعما
ان من اعتقد ان علم الواجب هو نفس ذاته صريحا عما يرد على المتكلمين على ما ذهب اليه المتكلمون في
من لزوم كون ذات الواجب فاعلا وقابلا لعلمه فقد التزم نفى العلم
عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل نفس الذات فقد نفى الارتسام العلم
والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد
انما يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام ولهم ان يمنعوه ويقولوا
العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او بارتسام
صورة منها فيه او في آلته فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء
الاخص انتفاء الاعم فالفصل في ان الواجب عالم بالجزئيات اول
اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعى تمهيد مقدمات الاول
ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمه بها مع جميع صفاتها واثارها
اللازمة والغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول له اذ هو مدرك
بالذات وبجميع الاشياء من شانها ان يكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع
ذلك والا لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام بالعلة الموجبة للشى يوجب
العلم بالمعلول لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضى حصول العلم بوجه
استلزامها لمعلولها وذا يقتضى حصول العلم بالمعلول الثالثة ان العلم
بالجزئى يكون على وجهين احدهما علم يتغير بتغير المعلوم الجزئى وهو

علم زماني تابع للمعلوم الجزئي يعني ان المعلوم الجزئي الحادث في حال عدمه
ان يعلم انه معدوم سيوجد فاذا وجد يزول هذا العلم ويحصل
بدل العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم بالوجود ويحصل
بدل العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم بالجزئي على نحو جزئي المطابق بمطابقته
الجزئي في التغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير المعلوم وهو علم متعال عن
الزمان حاصل عن العلم بالاسباب وكل العلوم وهو العلم على الوجه الكلي
الثابت بعدم تغيره للامور الكلية المصونة عن التغير مثال الوجه الاول علمك
بالكسوف المعين الواقع في جزء معين من الزمان المتغير بتغيره مثل ان يعلم
قبل وقوعه انه سيقع وعند وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم
بانه واقع وبعد ما انقضى يزول العلم بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء
وهذا العلم زماني لاحاطة الزمان به بحيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال
الوجه الثاني العلم بالكسوف المعين حاصل من العلم باسبابه كما اذا
علمت بمعاونة التنجيم والحساب مقدار الزمان الواقع بين الكسوفين
فيعلم بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان المعين بالمقايسة
الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض التواريخ المعلومة مثل ان
يعلم انه واقع في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من
الكسوف الاول المعلوم وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا
من سنة كذا من التاريخ الفلاني فيعلم انه في اي ساعة كذا من اي يوم كذا
من اي شهر كذا من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر حاصل قبل
في اي سنة

87

قبل الكسوف وفيه وبعده لا يتغير بتغيره من الاستقبال الى الحضور والى الانقضاء
متعال عن الزمان لامكان كونه محيطا بالزمان بان يتصور هذا الجزء من الزمان
جزء من الزمان الممتد من الازل الى الابد ولكن تحصيل هذا الوجه من العلم قد
يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن حاصلا له كما في المثال المذكور
فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه فلزمت
زمانية حدوث بعض افراده المحض لموضوع متعلق بالمادة لا ينافي تعاليه
عن الزمان بحسب ذاته اذا تمهدت هذه المقدمات فنقول واجب
الوجود بذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي اما انه
عالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة الاولى فيلزم
علمه بمعلوله الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلمه بمعلوله الاول ايضا علم تام
فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان ينتهي الى اخر المعلولات القديمة
في الطول ويتعدى علمه في الحوادث الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه
بجميع الجزئيات القديمة والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد واما ان
علمه بالجزئيات ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان مدركا
تارة ان الجزئي موجود غير معدوم والاخرى عكسه وذلك لما ذكرنا في المقدمة
الثالثة من تفسير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته كما تصورنا عقلنا متعاقبا
بحيث لا يجتمع احدهما عند طريان الاخر فيلزم التغير في ذاته هف فيكون علمه بالجزئيات
على الوجه الكلي المصون عن التغير المتعالي عن الزمان حسب ما قررناه في
المقدمة الثالثة وهذا القدر من البيان كاف في هذا المطلب لكن الحق زاد عليه

بان قال بل يتدرك على الوجه الكلي مثل ان يدرك من الكسوف المعين بانه
كسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا او جزء من برج كذا حال كون
ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في الجانب الشمالي من قرص الشمس او في
البروج الشمالية بمقدار كذا في عقدة الراس كذا او كذا وهكذا الى ان كذا وكذا
يحصر جميع العوارض اللاحقة لهذا الكسوف فهذا المدرك ليس جزئيا بل هو كلي
اذ لا يمتنع حمله على كثيرين ولما لم يكن الحاصل في حق الله من ادراك الكسوف
سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات الا على الوجه الكلي وقد لزم من هذه الزيادة
ان معلوم انه كان من الجزئيات معان كلية ليس الا ومن هذا يتفرع بانه لا يعلم
الجزئيات وهو خلاف مذهبهم فوقع في هذه الزيادة الفساد ايضا
وهو زيادة مدرك وهذا الكلام كان له لعدم اعتبار المطالبة **قال**
فصل في ان واجب الوجود مريد **اقول** ورد في هذا الفصل مطلوبان
احدهما ان واجب الوجود مريد للاشياء بمعنى ان ما صدر عنه من الاشياء
صادر عنه بارادته وثانيهما انه جواد اما انه مريد فلان كل ما يصدر عنه
فهو عالم به وبصدوره عنه لانه عالم بجميع المعلومات والصادر عنه لابد
ان يكون خيرا لكونه منتسبا لنقصان الخير وهو غير مناف لماهيته لان الصادر
عنه لازم لحقيقته واللازم لا يكون منافيا وكل ما هو معلوم له وهو خير
غير مناف لماهيته فايض عنه لكمال المقتضي لنقصانه فهو مرضي له فكل ما
يصدر عنه من الاشياء يكون صادرا عنه برضاه وهو المعنى بارادته
فعلم انه مريد لما صدر عنه من المعلولات وهو المط واما انه جواد فاعلم

اولا
فاعلم ان معنى الجود هو افادة ما ينبغي اي شي يكون مرغوبا عند المستفيد
لا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي له لا يكون جوادا وكذا من يهب
شيئا ليستعيض من المستفيد او من غيره ليس بجواد بل هو مقابل و
لا يلزم كونه عينا بل كل ما يتوقع المفيد حصوله في مقابلة افادته من عين
او ثناء او تخلص عن مذمة او توصل الى كونه على ما هو احسن واليق به
فهو عوض اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود جواد لانه يفيد وجود
الاشياء والوجود خير محض غير مناف مرغوب عند كل عاقل فاما انه يفعل
هذه الافادة لا لغرض وشوق الى كمال يحصل من الافادة او بفعله لان
فعله هذا نظام الخير في الوجود اي يحصل به ما هو الاليق بالموجودات
من النظام المتقرر في عنايته الازلية فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض و
شوق والاول ح اذ لو كان فعله لحصول كمال مطلوب له لزم ان يكون له
حالة منتظرة وقد تبين امتناع ذلك فيصح انه وهو انه يفيد وجود الاشياء
لا لغرض وشوق الى ما يكون عوضا عما افاده فيكون جوادا وهو المط
**قال** الفن الثالث في الملائكة **اقول** قد تقرر عندك فيما سلف ان العقول
جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر
المجرد اما متعلق بالجسم هذا النوع من التعلق لتعمير الجسم الذي في الاستكمال
كما هو من شان النفوس والعقول لكمالاتها الفطرية مستغنية عن الاستكمال
فهي لا تتعلق بالاجسام هذا النوع من التعلق بل لا تعلق لها بالاجسام
الا بالعلية والتاثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي كان من الواجب

ان نبحث عنها في القسم الثالث الذي هو في العلم الالهي من هذا المختصر فلهذا
رتبت لهذا الفن لاثباتها وبيان احوالها مشتملا على ثمان فصول عدة ؛
قال فصل في اثبات العقل الاول المبدأ الاول جل ذكره بسيط ليس فيه
تعدد وحيثيات وكل بسيط شانه هذا لا يصدر عنه الا واحد فالصادر عنه
بلا واسطة معلول واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز
ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا عنه مع ما يقوم به
او المحل والاول باطل لان المعلول الاول حينئذ اما هو الجوهر لا العرض وكذا الثاني لان
المحل ان كان هو المبدأ كان المبدأ قابلا وفاعلا معا لهذا العرض وانه محال وان كان
غيره كان معلولا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلول له اما
بلا واسطة او بواسطة فان كان ذلك العرض ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة
لزم صدور الاثنين من المبدأ الاول في مرتبة واحدة وانه محال وان كان الصادر
عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان هو المحل لم يكن العرض اول معلول
صدر عنه وقد فرضناه كذلك هذا خلف وان كان هو العرض لزم تقدم العرض
على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو محال فثبت ان المعلول
الاول ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما
او نفسا او عقلا لانحصار الجوهر في هذه الاقسام ولا سبيل الى كونه هيولى
لانه لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم المعلول الاول على
ما سواه من المعلولات لكن الهيولى لا تتقوم بالفعل الا بالصورة فلا تتقدم
عليها ولا الى كونه صورة لانه لو كان صورة لتقدمت الصورة بالفاعلية على
لي

على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الصورة
لا تتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين ان الصورة شريكة الهيولى ولا الى كونه جسما
لان الجسم مركب من الهيولى والصورة ولو كان الصادر عن المبدأ الاول تعالى
بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر بلا واسطة كل واحد من الهيولى
والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن
الجسم صادرا بلا واسطة هذا خلف فعلى الاول يلزم صدور الاثنين عنه في مرتبة
واحدة وانه محال وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا من القسمين الاولين لكونه واحدا منهما
لا بعينه ويلزم المحالات لما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم
ولا الى كونه نفسا اذ لو كان نفسا لكانت النفس فاعلة قبل وجود الاجسام
وانه محال لان النفس انما تفعل فعلها بواسطة الاجسام واذ قد بطلت الاقسام
الاربعة تعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو
المط قال فصل في اثبات كثرة العقول لما ثبت وجود العقل
في الفصل السابق حاول في هذا الفصل ان يثبت له التعدد وتقرير
البرهان عليه ان الفلك لا بد له من مبدأ قريب يؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبدأ
اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا آخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير
من الاقسام باطل اما الاول فلما مر ان المعلول الصادر من الواجب اولا
ليس بجسم واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا آخر فالمؤثر منهما اما
ان يكون حاويا بالنسبة الى الآخر او محويا ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلان
الى الثاني فلان المحوي اخس واصغر من الحاوي مطلقا واما انه اخس فلان

فلا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة للاشرف الاعظم لان المحوي اصغر من الحاوي

بعده عن المبدا الاول في سلسلة الممكنات المترتبة اكثر من بعد الحاوى
عنه والابعد اخس هكذا قيل وفيه مصادرة على المط لان المحوى انما يكون
انما يكون ابعد ان لو لم يكن علة للحاوى اذ لو كان علة للحاوى لكان اقرب
منه الى المبدا الاول فاثبات عدم علية المحوى بابعديته يكون مصادرة
على المط والاولى ان يقال المحوى اخس من الحاوى لان المحوى اقرب حيزا
من الحاوى الى ما يقبل الكون والفساد من العناصر وهى اخس من الافلاك
الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد عنه واما ان الاخس
الاصر لا يؤثر في الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطباع السليمة فان كل صاحب
طبع سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصر مؤثرا في الاشرف والاعظم
وهذه المقدمة اقناعية لم يقم برهان عليها والاولى في ابطال علية المحوى
الاستدلال بما سنذكره في ابطال علية الحاوى من الطريق العام الدال
على بطلان كون الجسم علة لجسم آخر واما انه لا سبيل الى الاول فلانا ثبته طريقان
احدهما خاص يدل على امتناع علية الحاوى بخصوصه وثانيهما عام
يدل على امتناع علية جسم لجسم آخر اما الطريق الخاص فهو ان الحاوى لو
كان علة للمحوى لكان وجود وجوب المحوى متأخرا عن وجود وجوب
الحاوى فان المعلول متأخر عن العلة بوجوب الوجود ضرورة ان العلة
ما لم يجب وجودها لم يجب عنها وجود المعلول واذ قد ثبت ان وجوب
وجود المحوى متأخر عن وجود الحاوى فعدم المحوى مع الحاوى لا يكون
ممتنعا لذاته اذ لو امتنع عدم المحوى مع الحاوى لذاته لزم وجوب وجود المحوى

المحوى مع الحاوى فلا يكون وجوب المحوى متأخرا عن الحاوى هف واذا
امكن عدم المحوى مع وجود الحاوى لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان
عدم المحوى مع وجود الحاوى ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم لذاته
ملزوم لامكان اللازم لذاته والا لامتنع اللازم مع امكان الملزوم
وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا ان علية الحاوى للمحوى
يستلزم امكان الخلاء لذاته وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم
فيبطل علية الحاوى وهو المط واما الطريق العام فبيانه مسبوق بمقدمة
وهى ان تأثير جسم في جسم انما يكون بشرطين احدهما ان يكون كل واحد
من الجسمين ذا وضع بالنسبة الى الآخر وهذا بديهى ويشهد به استقراء
الاجسام ايضا فان النار مثلا انما تؤثر في غيرها بالتسخين ان لو كان
بينهما وضع المقارنة او المقاربة وكذا الشمس انما تضئ ما يقع في محاذاتها
من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون المؤثر من الجسمين مؤثرا
في شئ من جزئى المتأثر منهما اعنى هيولاه وصورته والا لم يكن مؤثرا
فيه هف واذا تمهد هذا فنقول اذا كان جسم ما علة لجسم آخر كان الاول
منهما علة لشئ من هيولى الثانى وصورته بحكم الشرط الثانى والثانى باطل اذ
ليس شئ من الهيولى والصورة ذا وضع بالاشتراك اصلا فكذا المقدم فلا
يكون جسم ما علة لجسم آخر ويلزم منه المط واما الثالث فلان المؤثر في
الفلك لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه بواسطة الجسم الذى هو آلة لها في
صدور افعالها منها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع

حادى

على الفلك فهو اما حاوٍ له بالنسبة اليه او محوى وقد تبين بطلانه بما ذكرناه في القسم الثاني ولا حاجة الى التطويل بالاعادة واذ قد بطلت الاقسام الثلثة تعين الرابع وهو ان المؤثر في الفلك هو العقل فنقول قد دل اختلاف حركات الكواكب المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها اما عقل واحد او عقول متكثرة والاول باطل لان العقل بسيط وجهة صدور الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا ان الواحد البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة الا واحد فتعين الثاني ويلزم منه كثرة العقول وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بمنع الحكم لقيام احتمال كون المؤثر في الفلك عرضا واجيب عنه بالاحتجاج على بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف فيمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان هذا لا اقناعيه والصواب ان يقال لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك العرض في تاثيره الى محله فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك الى عرض قائم بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة الحقيقية بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب هذا هو تقرير المغلوط في هذا البرهان ولا يخفى عليك ما في تقرير المص من الاغتشاش

قال

فهذا ان الحاوي سبب المحوى اقول لما كان الدليل القائم على عدم علية الحاوي بعيدا وان يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينافيه وهو ان الحاوي لتجدده والجبات مع العقل الذي لكونهما

كونهما معلولي علة واحدة فهو العقل الاول على ما سيأتي تقريره والعقل متقدم بالعلية على المحوى وما مع المتقدم متقدم وهذا انما هو في التقدم الزماني فيلزم تقدم الحاوي على المحوى بالعلية او ردوه في البداية جوابا عن هذه المعارضة وتقريره ان كون الحاوي مع العقل الذي هو علة المحوى في مرتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على المحوى لان تقدم العقل على المحوى بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه توارد علتين على المعلول الواحد الشخصي وهو ممتنع بخلاف التقدم الزماني فان ما مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما لان المتقدم بالزمان هو الموجود في الزمان المتقدم وما مع المتقدم بالزمان كذلك

قال فهذا ان الحاوي والمحوى اقول لما ابطل علية الحاوي للمحوى باستلزامها امكان الخلاء استشعر ان يعترض عليه بان يقال امكان الخلاء لازم عليكم وان لم يكن الحاوي علة وذلك لان كل واحد من الحاوي والمحوى ممكن جائز العدم فكل من الحاوي والمحوى يكون جائز العدم وعدم كل منهما ملزوم الخلاء ويلزم من جواز كل منهما امكان الخلاء لان امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم واجاب عنه بان كل واحد من الحاوي والمحوى ممكن جائز العدم بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء فان انتفاء كل منهما لا يستلزم الخلاء فان الجرم الذي في جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فلا يلزم الخلاء الا على تقدير انتفائهما كما لا ماوراء المحدد والجهات ولكان ان ما وراء المحدد ليس خلاء ولا ملاء فكذا حال ما وراء

لان تقدم التعليل انما هو بالعلية و المعلولية

ان يكون متقدما بالعلية و

الشخصي

الجرم المذكور على تقدير انتفائهما فلزم من انتفائهما الخلاء وتحقيقه ان الخلاء
الممتنع هو اما البعد المفطور او الفضاء الموهوم من الاجسام القابل
للزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس ببعد لانتفاء الابعاد بالمحدد
ولا قابل للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلاء باحد
المعنيين من الخلاء انما يلزم وجود الحاوي مع عدم المحوي وذا غير
ممكن فلا يلزم امكان الخلاء فليس قبل كل واحد من وجود الحاوي
وعدم المحوي ممكن لذاته ولا تنافي بينهما فيجوز اجتماعهما ويلزم منه امكان
الخلاء قلت الحاوي لاستلزامه الثقل الذي هو علة موجبة للمحوي
ملزوم للمحوي ووجود الملزوم مع عدم اللازم مما يتنافيان فوجود الحاوي يكون
منافيا لعدم المحوي فلا يثبت جواز اجتماعهما ولا لزوم امكان الخلاء

فصل في ازلية العقول الازل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له
والابد هو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له والازلي ما كان موجودا في
الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية ولا يسبقه عدم واذا ثبت هذا
فنقول العقول كلها ازلية وابدية اما انها ازلية فلوجوه ولم يذكر منها
الا واحدا وهو ان الواجب لذاته مستجمع في الازل لجميع ما لا بد منه في تاثيره
في معلوله الاول والا لزم ان يكون لها حالة منتظرة فلا يكون كذا ذكره المص
وفيه نظر والاولى ان يقال ذات الواجب لذاته اما علة تامة لمعلوله
الاول اذ لو افتقر معلوله الى امر مغاير لذاته فان كان ذلك الامر المغاير
مغايرا للذات لزم كون صفة للواجب زائدة على ذاته وهذا خلاف ما



ما تقرر عندهم من ان الواجب ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا عنها كان
ممكنا معلولا له سابقا عليها وقد فرضنا انه معلول اول هذا خلف فثبت
ان ذات الواجب وحدها علة تامة للعقل الاول والمعلول لا يتخلف عن علته
التامة فالعقل الاول لا يتخلف عن الواجب فيكون ازليا ومتى كان العقل
الاول ازليا كان العقل الثاني ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع في الازل
ما لا بد له في تاثيره في العقل الثاني ويلزم من ذلك ازلية العقول كلها وبهذا الطريق
ثبت ازلية سائر العقول وليس لقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل
يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق
بمادة وهو لان هذا مع انه من باب تعيين الطريق الذي ليس من آداب
المناظرة عدول عن اقوى الطريقين لان ما اختاره المص طريق لمي وهذا
طريق اني واللمي اقوى من الاني واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء من
العقول لكان انعدامه بانعدام شيء من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه
مع تحقق جميع الامور المعتبرة في وجوده يستلزم تخلف المعلول عن العلة التامة
وهو محال فيلزم ان يكون الباري تعالى او شيء من العقول قابلا للتغير والحركة
لان الامور المعتبرة في وجود كل منها بعد ذات العلة احوال لذات العلة
مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب التغير وحدوث ما لم يكن في ذات العلة
لكن كون الباري تعالى او العقل قابلا للتغير والحوادث باطل لان قبول التغير
والحوادث من خواص الماديات والباري والعقل مقدسان عن المادة
فصل في كيفية صدور العقول المراد بالعالم

الحاوي مجموع الاجسام المركبة والبسائط العنصرية والفلكية وبتوسط العقل
بين الباري والجسم قد علم بالسبق على سبيل الاجمال اذ قد سبق ان الصادر
عن الباري لكثرتها والاسطقسات هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن
العقول فاسبق من المباحث كاف في العلم بتوسط العقول بين الباري
والاجسام وانما المقصود في هذا الفصل ان يعلم كيفية هذا التوسط
على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته فيه كثرة
وتعدد جهات لكن تلك الكثرة فيه ليس من حيث انه صادر عن الواجب
اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة
عن الواحد اذ لو لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير الا شيء واحد هو
العقل وحده لم تكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا
انها كذلك هف لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة
في العقل الاول من حيث انه صادر عن الواجب بل الكثرة حاصلة فيه
باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود بحسب ذاتها وواجبة الوجود من جهة
علتها الموجبة لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول كثرة وهو وجوب
وجوده بالغير وامكان وجوده بالذات فيكون باحدى هاتين
الجهتين مبدأ للعقل الثاني وبالجهة الاخرى مبدأ للفلك الاعظم واشرف
المعلولين وهو العقل الثاني يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهتين
في العقل الاول وهو جهة وجوب الوجود فان النظام اللائق في سلسلة
العلل والمعلولات يقتضي كون المناسبة محفوظة بين كل علة ومعلول لها

انما يصدر عن العقل



لما فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود بعلته مبدأ للعقل الثاني
وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم يصدر عن العقل الثاني
عقل ثالث وفلك ثان ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث
وهكذا يذهب سلسلة العقول والافلاك لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع
عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه محال بل اذا انتهت
النوبة الى العقل التاسع يصدر عنه باشرف جهتيه عقل عاشر ينتهي به
سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا لعدم تناهي ما يصدر عنه من الآثار
المختلفة في عالم الكون والفساد وبالجهة الاخرى فلك القمر وينتهي به سلسلة
الافلاك ثم يصدر عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المختلفة
المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعداداتها المختلفة وهذه الاستعدادات
المختلفة لا تحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل الفعال اذ لو كان حصولها
فيها من جهة العقل لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى
العناصر قابل واحد غير مختلف في نفسه فلو كان الاستعداد اثر العقل
في هيولى العناصر لما اختلف اصلا لان اثر الفاعل الثابت في القابل الواحد
الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات في هيولى العناصر مختلفة فلم
اختلافها يكن من جهة العقل الفعال بل هي بسبب الحركات السماوية فان تلك
الحركات يحدث اوضاعا سماوية مختلفة تختلف بها استعدادات
هيولى العناصر فههنا حركة حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث
استعداد في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال

على الهيولى وكل حادث جزءا او وصفا او استعدادا او صورة فهو مسبوق بحادث اخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد حادث اخر والاول باطل لاستلزامه دوام الحادث فتعين الثاني وهذه الحوادث اما ان يكون موجودا على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول باطل لاستلزامه ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود سبيل

وانه يحتمل قبل كل حادث حادث لا الى الاول وهو المطلوب فليس فيه لا لانه ان الحادث لو لم يوجد دائما لكان بعد حادث اخر وهو لا يجوز ان يكون هو اول الحوادث فلما لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث بل كل حادث لابد من ان يكون مسبوقا بحادث اخر لان لكل حادث علة تامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها لانها لو كانت قديمة بجميع الاجزاء فاما ان يوجد الحادث معها في الازل اولا وكلاهما باطل اما الاول باطلان

فلاستلزامه قدم الحادث واما الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن العلة التامة فكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية فكل حادث يكون مسبوقا بحادث اخر لا الى اول وهو المطلوب من غير افتقار الى ما ذكره المصنف من الترديد فان قيل لم لا يجوز ان يكون على سبيل الاجتماع

قلنا انه مستحيل اه حاصل هذا الاعتراض هو المطالبة بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل جوابه اقامة الدليل عليها وهو البرهان التطبيقي وتقريره ان الحوادث لو كانت

37

لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك الحوادث الغير المتناهية احديهما من مبدإ معين الى غير النهاية وثانيتهما من مبدإ اخر قبل مبدإ الجملة الاولى بمرتبة واحدة اي بحادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص من الجملة الاولى بذلك الواحد واطبقنا الثانية على الاولى بان يقابل الاول من احاد الجملة الثانية بالاول من احاد الجملة الاولى والثاني بالثاني وهكذا في بقية الاحاد فاما ان يتطابق احاد الجملتين لا الى نهاية او ينقطع احاد الجملة الثانية والاول باطل لاستلزامه تساوي الجملتين الزائدة والناقصة وكذا الثاني لاستلزامه تناهي الجملة المفروض عدم تناهيهما لانه يستلزم تناهي الجملة الثانية يستلزم تناهي الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما تزيد على الجملة الثانية بالقدر المتناهي لابد ان يكون متناهيا فيلزم تناهي الجملتين على تقدير لا تناهيهما وهذا المحال انما لزم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود فيكون مستحيلا وهو المطلوب وليس لقائل ان يقول ان اريد بتطابق الجملتين اتحادهما في الطرفين بان يكون طرف احديهما مثل طرف الاخرى فلا نسلم انهما ان لم يتطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيهما ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق واتحاد الطرفين لعدم التوازي لا لاختلاف الوجود فيلزم انقطاع الثانية وان اريد بتطابقهما ان يكون بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية فلا نسلم ان تطابقهما بهذا المعنى يستلزم تساويهما ولم لا يجوز ان يكون التطابق بسبب ان اجزاء الثانية لا ينتهي الى جزء لا يوجد بعده جزء بل كل جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاول لا الى نهاية لا لتساويهما في الاجزاء فيلزم التساوي الزائد والناقص وهذا كما في الكرة والجبل فان اجزاء كل منها

والزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناهي

يوجد بعده جزء او منتهي في مقابلة جزء من الاولى

غير متناهية مع عدم تساويهما في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق هو
المعنى الثاني ونقول اذا كان الجزء الاول من الجملة الناقصة مقابلا بالجزء الاول من الجملة
الاول ووجد بازاء كل جزء من الناقصة من غير تقاصر الناقصة عن الاول فيلزم التساوي من الاولى الى جزئه — التوازي
اذ ذاك امر ضروري لا ينكره الا من كان معاندا مكابرا للعقل وفيه نظر لان
لزوم التساوي انما يكون لو لم يكن التفاوت في الطرف المبدأ وهو ممنوع
بالتساوي بحسب الفرض المذكور نابت فيه حقيقة وان لم يكن ثابتا في الطرف المنتهي
فلا يكون التساوي على هذا التقدير ضروريا فتامل واما التمثيل بالخردلة
والجبل فسقوطه في غاية الوضوح لان اجزاءهما وان كانت غير متناهية
لكنها ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر ان كل واحد منهما قابل للانقسام — بغيرها
الى غير النهاية وهذا لا يوجب تساويهما ولكن فرضنا فرض ان الاجزاء
منهما الغير المتناهية موجودة بالفعل فذلك ايضا لا يوجب تساويهما في
المقدار اذ التساوي في المقدار انما يلزم ان لو كانت الاجزاء متساوية في
المقدار وليس كذلك اذ قد ظهر لك حقيقة الحال وتبين عندك صدق
المقال فاذعن اي بكل حال ولا تمار رفاقه من سقيم الجدال قال حاتمة — فيه
في احوال الاخرة اقول اورد المص في هذه الخاتمة هذا الباب الاول
في اثبات بقاء النفس بعد الموت الثاني في اثبات اللذة العقلية للنفس الثالثة
في اثبات الالم العقلي لها واشار في الثلاثة الباقية الى مراتبها في اللذة
والالم فبقاء النفس بعد الموت هي الاخرة اي النشأة الاخرة للنفس واللذة
والالم ومراتبها هي احوال الاخرة وانما يتبين البحث عن هذه الاشياء
علامة

ا بالبداهة لانا باثبات هذه الاشياء يندفع اوهام منكريها من اشياعها
قال هذه النفس بعد خراب البدن اقول يريد ان يثبت ان النفس
باقية بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد
وتفنى او تبقى موجودة وعلى تقدير بقائها اما ان يتعلق ببدن اخر على سبيل
التناسخ او تبقى مفارقة ابدا والاول باطل لان النفس ان فسدت لكان فيها — لو
شيء يفسد وشيء اخر يقبل الفساد واذ الفاسد لا يجوز ان يكون قابلا للفساد
فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه
لوجوب بقاء القابل مع المقبول ولا يجوز ان يكون الفاسد هو النفس
والقابل للفساد هو البدن لان البدن انما يكون محلا للفساد والنفس اذا كان
محلا للنفس يكون النفس صورة حالة فيه فان معنى كون الشيء محلا للفساد شيء
اخر هو ان يكون الشيء الاول محلا للشيء الثاني فيزول الثاني عن الاول كما ان معنى
كون الشيء محلا لامكان شيء اخر هو ان يكون الشيء الاول مستعدا لان يوجد فيه
الشيء الثاني بحيث لو وجد الثاني كان الاول محلا له فلو كان البدن محلا لفساد النفس
لزم ان يكون البدن محلا للنفس اي النفس صورة حالة فيه وليس كذلك اذ قد
ثبت ان النفس مجردة غير حالة في المادة فلا يكون البدن قابلا لفساد
النفس فيكون الفاسد والقابل للفساد جزئين للنفس فيلزم تركبها
وقد تبين انها بسيطة هذا فثبت ان النفس لا تفسد وكذا الثاني لان النفس
الباقية بعد موت البدن ان تعلق ببدن اخر على سبيل التناسخ لزم ان
يتعلق ببدن واحد نفسان والتالي باطل اما الملازمة فلان النفس قد

النفس
ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان البدن اذا تم استعداده لقبول
[من البدن] [بعض] تفيض عليه من المبدا نفس تتعلق به نفس حادثة عند ما يتم استعداده
لقبولها فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق به نفسان وهو مح
واما بطلان التالي فلان كل احد يعلم بالبديهة ان نفسه واحدة غير متعددة
فثبت بطلان المقدم وهو تعلق النفس بالبدن على سبيل التناسخ واذا بطل
القسمان الاولان تعين الثالث وهو بقاء النفس بعد خراب البدن مفارقة
ابدا وهو المط هذا تقرير هذه الحجة على وفق ما ذكره المص وفيه مصادرة
على المط اذ قد تبين ههنا حدوث النفس ههنا كل بما يتوقف على بطلان
التناسخ وهو مصادرة على المط ويمكن ان يستدل على حدوث النفس بحدوث
البدن بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ وهو ان يقال لو كانت
النفس قديمة مستمرة الوجود من الازل الى حين تعلقها بالبدن لكانت
متعلقة لوجودها المستمر تعقلا مستمرا كذلك لان تعقلها لوجودها لكونه بحسب
الذات لا بالالة يمتنع انفكاكه عن الذات ومتى كان كذلك لزم كون النفس [مذكرة] [لا بالالة]
مستدركة لوجودها المستمر بعد التعلق بالبدن لان التعلق بالبدن لا ينافي
تعقلها لوجودها لاجتماعهما المعلوم بالوجدان فلا يزول تعقل المستمر السابق
فيبقى بعد التعلق وهو معنى التذكر فلو كانت النفس قديمة كانت متذكرة لوجودها
المستمر بعد التعلق والتالي بط فكذا المقدم واذا بطل كونها قديمة ثبت انها حادثة
فيكون مسبوقة بمادة وكل ما هو مسبوق بالمادة يتوقف حدوثه على حدوث
مادته باية القابلة لها فالنفس متوقفة الحدوث على تمام قابلية مادتها

[بطلان التناسخ بكون النفس حادثة ...]

المط
تربها التي هي البدن فيكون حادثة بحدوث البدن التام القابلية لها وهو
قال هذا اذ اللذة عن ادراك الملايم اقول لما كان المقصود من هذا البحث
اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان
هذا متوقفا على تصور معنى اللذة فسرها اولا فقال اللذة هي ادراك
الملايم من حيث انه ملايم اي اللذة هي ادراك المدرك ما يلايمه من المدركات
من حيث انه ملايم فملايم كل مدرك ما يكون مؤثرا عنده مرغوبا كطعم الحلاوة
عند حاسة الذوق والنور عند البصر وحصول المرجو عند القوة الوهمية
والامور الماضية عند القوة الحافظة التي تلتذ بتذكرها وقيد الحيثية للاحتراز
عن ادراك الملايم لا من حيث ملايمته فانه ليس بلذة كالدواء النافع المر فانه
ملايم من حيث انه نافع لا من حيث انه مر فادراكه من حيث انه نافع ادراك
له من حيث انه ملايم فيكون لذة وادراكه من حيث انه مر ادراك له لا من
حيث انه ملايم فلا يكون لذة اذا تمهد هذا التصوير فنقول النفس الناطقة
لها ملايمات من حيث هي وهي المعقولات التي من شان النفس الناطقة
ان يحصل لها ادراكها مثل ان يحصل لها ما يمكن لها من ادراك الحق الاول
بانه واجب الوجود لذاته كامل بالفعل من جميع الجهات برئ عن القوة
منزه عما لا يليق بذاته من النقايص منبع لفيضان الكل على الوجه
الاحسن والنظام الاليق ثم ادراك ما يترتب بعده من معلولاته على الترتيب
الواقع من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية المدبرة لها
اياها والكاينات من البسايط العنصرية وما يحصل منها من المركبات

عليه
وعقلها حتى ترتسم فيها صور جميع الموجودات على النظام الذي وقعت
فتصير عالما عقليا مضاهيا للعالمين الروحاني والجسماني وهذه الادراكات
بعد حصولها للنفس الناطقة لا تزال عنها بمفارقة البدن لانها لا تحتاج لا يزول خ
في تعقلها الى الآلات الجسدانية بل ينبغي ان تزداد تلك الادراكات تزداد خ
قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة
التي كانت تصدها عن ظهور خواصها فيحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية
معها ابدا من اللذات القوية المستعلية ما لا مناسبة بينها وبين
اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية اذ اللذات تتبع الادراك والمدرك
كمالا ونقصانا ولا مناسبة بين مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية
وكذا بين الادراكين فلا مناسبة بين اللذتين وعدم حصول اللذة حال
قيام التعلق لوجود المانع منه وهو ما ذكرنا من العوائق البدنية و
العلائق الجسدانية **قال** فهذه الآلام ادراك المنافي **اقول** يريد
ان يثبت في هذه البداية الالم العقلي للنفس الناطقة فبين اولا ان الالم
بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف ومنافي الشيء هو مقابل ما يلائم و ملايم خ
فائدة قيد الحيثية ههنا على مثال ما ذكرنا من الفائدة في تفسير اللذة
ثم قال ومنافي النفس الناطقة هو الهيئة المضادة لكمالها فاذا فارقت
البدن وكانت تلك الهيئة الردية المضادة لكمالها الثابتة لها متمكنة
فيها ادركتها من حيث انها منافية لها فيعرض لها الالم لا محالة لما تبين ان الالم
هو ادراك المنافي من حيث انه مناف **قال** فهذه النفس الكاملة بالاعتقادات



حقايق
**اقول** كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان يحصل لها تصورات حقايق
الاشياء والتصديقات اليقينية باحوالها وهو كمالها الباقي معها ويجب
للقوة العملية تنقادها عن الهيئات الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار
كمالها النظري لا تخلو من ان تكون متصفة بالكمال اولا وعلى كلا لا تخلو من ان تكون
لها شوق الى الكمال او لا وباعتبار كمالها العملي لا تخلو من ان تكون نقية عن
الهيئات المذكورة اولا واذا اعتبر انضمام كل من حالتيها باعتبار كمالها العملي حالتيها خ
الى كل واحدة من حالاتها الثلث باعتبار الكمال النظري انقسم كل واحدة من
الحالات الثلث النظرية الى قسمين بما تلك الحال مع نقاء النفس عن الهيئات
المذكورة وعدمه فالمصنف اورد الحالة الاول في هذه البداية مع تقسيمها الى
قسميها وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب السعادة والشقاوة في الآخرة
وبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات الحقيقية والتصديقات اليقينية
اذا فارقت البدن وكانت نقية عن الهيئات الردية البدنية المضادة لكمالها
منزهة عن العلائق الجسدانية العائقة لها فتكون غير محجوبة عن الاتصال بعالم
القدس انتظمت مع الملائكة المقربين مستقرة في حضرة جلال رب العالمين
في مقعد صدق عند مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت مقعد خ
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وان فارقته وهي غير نقية عن تلك
الهيئات بقي بسبب ما تمكن فيها من الهيئات محجوبة عن الاتصال بعالم العقل
وحصل لها عند ذلك الم عظيم لكن لا يكون هذا الالم لازما لها بل عارضا يزول
بزوال الهيئة الموجبة له ومدة بقاء هذا الالم يختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف

رسوخ في الهيئة قوة وضعفا **قال** النفوس الناطقة اذا ظهر لها **اقول** ورد في هذه

الهداية الحالة الثانية وهي ان تكون جاهلة عن الكمال متشوقة اليه على سبيل الاجمال

من غير تفصيل لها الى قسميها ونبين نسبة النفس من الحالتين السعادة و

الشقاوة وتقريره ان بعضا من النفوس الناطقة قد يتفطن بسبب ما يتيقن لها

من كسب المجهول من المعلوم بطريق النظر في الامور الجزئية انها لو اشتغلت

بتحصيل المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية التي تدعن كل عاقل غير معاند

انها فضيلة وكمال وان يضادها من الجهل رذيلة ونقصان وبذلت المجهود في اكتسابها

بالنظر مثل ما اتفق لها من الاكتساب في الامور الجزئية لها تلك المعارف والعلوم

وكملت بها الكمال الممكن لنوعها فاذا تفطنت من التفطن وظهر لها ان

من شانها الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل لها شوق وميلان

ذاتي الى الكمال لكن هذا الشوق كامن فيها لا يظهر لها ظهورا يعتد به ما دامت

متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت

البدن وليس معها شيء من كمالها الممكن بما تكاسلت عن اكتسابها مدة

تعلقها بالبدن او اشتغلت بتحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكتساب

من اللذات الحسية العلايق وقد حصل لها الياس عن الكمال الذي هي متشوقة

اليه لفوات آلة التحصيل فتعرض لها الم شديد وهي

الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة **قال**

هداية **اقول** النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم

**اقول** اورد في هذه الهداية الحالة الثالثة ومن



ومن ان تكون النفس سالمة خالية عن الكمال والشوق اليه وقسيميها الى قسميها

مبينا ما للنفس الناطقة من كل منهما من المرتبة فقال النفوس الناطقة ان لم التي

لم تكتسب العلوم وما يتبعها من الشرف والكمال اذا فارقت البدن وكانت

خالية عما يولمها من الهيآت البدنية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص

عن الالم لسلامتها عن الم الشوق والهيآت الردية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس

الكاملة المتحلية بالصور القدسية من اللذات المستعلية فعلم من هذا ان البلاهة

التي توجب سلامة صاحبها عن الم الشوق ادنى الى الخلاص من فطانة تبرا

وهي ما ذكرنا من التفطن الذي يوجب الشوق الى الكمال وسمانا تبرا لعدم

بلوغها الى العمق الى حد يوجب اشتياق صاحبها الى تحصيل الكمال وان فارقه

بشيء من الهيآت الردية متمكن فيها تالمت بفقدان البدن الذي به كانت

متمكنة من تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة فيها كهيئة الشرة التي لا يمكن تحصيل مقتضاها

من التلذذ باللذات الحسية الا بواسطة الالات البدنية الفائتة عنها بالموت

وبقي في كدر الهيولى مقيدة بسلاسل العلايق في عقبة وعذاب اليم لكن هذا

الالم لا يكون لازما بل يكون زايلا كما ذكرنا في الحالة الاولى ولكن هذا اخر ما قصدنا

جمعه في هذا الشرح من الفوايد واردنا نظمه في هذا السلك من الفوايد حامدا الله

على التوفيق لاتمامه على نحو ما املناه من الاستقصاء في تلخيص قواعده والاكتفاء

على حسب الامكان في تحقيق مقاصده والتزام الاشرافية الاتعاب في المباحثات والتحرز

عن الاغلاق في انشاء المناظرات مع اعترافي بالعجز والقصور

وانتساب الفطرة النقوى الى النقصان والفتور ولكن الله تعالى

یمن علی من یشاء من عباده بالفضل والانعام

ویدخل من یشاء فی رحمته

برا انا الطول والاکرام

انه هو البر

الرحیم

والجود

الکریم

نکته

ای یزکدر حق کتابی وی که خالک در نقط

یرنقش عالمده که بیله املا بیله خط

بل طریق عشقکا طورشاهی کلشم

حاشا که سهو ایلیم یولدن چقیم قیلم غلط

بو بلاکه عشقکزده بنده چکدم دلبرا

دیدلر ایوب چکدی دنیه ده بر ده فقط

وعده ٔ وصل ایله [illegible] دلبرا عاشقلرا

وقت کلدی فوت الورمی اول ازلکی ما شرط

فرقتوکده اغلامقده بو ریاض خسته نوک

کوزلری جیحون ارسدریه جو بغداد شط

نشول

---

مدعی یاشن کم ایت اوزکسون عمر رقیب

دیده کی سندن الهی بو ریاض خسته نوش

بو در سندن مرادوم استجب یا مستجیب

دایما وصلک سنک حقدن تمنا ایلرم

ایله کم کول کورسه جانا ناله ایلر عندلیب

بیله غمه و بیله زار بیله کوزن بیله نصیب

خاک درکدن ایرسه چشمی عمی یه ذره

سون کبی کوره روشن قلک نظر شاهیه

توقیع ذو الجلالی بحر بیرا اولیدر آیه

خطوکه ایل مصحف در لرکه صورتلک

والضبط فیها ان القوة الباطنة اما ان یکون لها ادراک بدون التصرف او ادراک مع التصرف

الحمد لله والصلوة على نبيه

اتفق جمهور اطباء الروم والهند والفارس على ان الامراض كلها متولدة من ستة اشياء كثرة الجماع وشرب الماء في جوف الليل وقلة النوم في الليل والاكل على الشبع وكثرة النوم في النهار وحبس البول واحذروها

العالم كرة    والارض نقطة    والافلاك قوس

والحوادث سهام    والناس هدف    الله رامي

فاين المفر

معمای سلطان محمد

معمای احمد

شکل زلف تو ...